

البرلمانات



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الثامن والعشرون: الأربعاء 30 / 12 / 2009م - 13 محرم 1431هـ

**الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس
التشريعي والدكتور أحمد بحر النائب
الأول لرئيس المجلس والأخوة
النواب يستنكرون بشدة تمديد
الاعتقال الإداري للنائب باسم الزعاريير
ويطالبون المؤسسات الدولية
الحقوقية بوقف الانتهاكات بحق نواب
الشرعية الفلسطينية.**

ستتحطم كل المؤامرات على صخرة صمود شعبنا

د. أحمد محمد بحر



قد يسيطر اليأس على البعض فيرى الأمور سوداوية أو ينزع إلى التشاؤم فيعتقد أن الوضع الراهن يشكل نهاية المطاف لوطننا وشعبنا وقضيتنا. لا ريب أن في ذلك اختلال كبير في الرؤية، وخلل عميق في التفكير السوي والنظرة المنطقية لطبائع الأمور ومآلات الأحداث وسنن الكون وتجارب التاريخ. أصبح أننا الآن نعيش أوضاعاً قاسية، وأن القضية الفلسطينية تمر بأسوأ حالاتها، وأن قطاع غزة يرزح تحت نير حصار شرس لم يسبق له مثيل، وأن الجدار الفولاذي سوف يدفع بالأوضاع الاقتصادية والصحية والبيئية إلى أوضاع كارثية.

لكن ذلك الوصف المجرد يمثل تفاصيل الواقع الراهن القابل للتعديل والتغيير في أية لحظة أو لا، فضلاً عن كونه يشكل استلاباً نفسياً خطيراً للهجمة الإقليمية والدولية، وإسقاطاً لعوامل الإرادة والصمود التي تقهر الجبال وتقلب المسارات وتغير -بعمية الله ونصرته- من حال إلى حال ثانياً. لقد عايشنا أعواماً طويلة من الحصار الظالم اللاإنساني، وتحملنا القسط الأكبر من الألم والمعاناة، وتجاوزنا الكثير من المخططات التآمرية التي استهدفت وحدتنا وأمننا واستقرارنا وقضيتنا ونظامنا السياسي وتجربتنا الديمقراطية، وهانحن اليوم نعيش المخاض الذي يسبق انبلاج فجر الأمل والنور، ونستشرف الربع الأخير من مساحة الزمن الذي سيحمل إلينا بشرىات التمكين والانتصار بإذن الله. جربوا الحصار الذي خلق كل شيء، والانقلاب السياسي والأمني والإداري الذي أرقق البلاد والعباد وأوصلنا حال الانقسام المذموم، وشنوا حرباً محرقة لم تبق ولم تذر، ومع ذلك لم تسقط حماس ومقاومتها وحكومتها، وخرجت من كل ذلك أصلب عوداً وأشد مراساً وأكثر حكمة وتجربة، وباتت عصبية على أي استهداف بغرض الاستئصال والتذويب، ولعل خير دليل على ذلك التفاف الجماهير الفلسطينية بمنآت الآلاف في مهرجان الانطلاقة ثم تفتقت عقولهم عن آخر سهم في كنانتهم عندما أقدموا على بناء جدار الموت لخنق شعبنا وضرب مقاومته الباسلة، ولكن إرادة شعبنا القوية ستنتصر بإذن الله رغم كل المخططات والمؤامرات.

قد يغامر الصهاينة بتحريض محلي وإقليمي ودولي بارتكاب حماقة جديدة في المرحلة المقبلة بهدف إضعاف حماس والإنخاف في قدراتها، لكن ذلك لن يحقق آمالهم المرجوة، وستبقى الحقوق هي الحقوق والثوابت هي الثوابت، والاستعداد هو الاستعداد، والإرادة هي الإرادة، ولن يخرج شاليط إلا بثمنه وشروطه، ولا يفيل الحديد إلا الحديد.

يعتقدون مخطئين أن هول الحرب والدمار، ونزف الدماء، وكثافة المعاناة، كفيلاً بالإضعاف العسكري والتراجع الوطني والانحسار الشعبي، وهي -لا شك- أحلام وأمنيات تداعب خيال البعض المريض، لكنها تبقى خيالا على أية حال، وفرق شاسع بين الواقع والخيال. ألم يدرك هؤلاء أن الحصار لا يزيدنا وشعبنا إلا صلابة، وأن الحرب -أيا بلغ حجمها ودرجة شرستها- لا تزيدنا إلا عزماً وإصراراً، وأن استمرار استهدافنا والتآمر علينا لا يزيدنا إلا قوة ومضاء، ويسهم أكثر فأكثر في مزيد من التأييد الشعبي والالتفاف الجماهيري حول مشرعنا الوطني؟! قد يشتد الحصار ضراوة في قادم الأيام، وقد تتكاثف خيوط المعاناة على شعبنا في القطاع، لكنها -والله- إرهافات النصر القادم، ومقدمات الانكفاء والاندحار للهجمة الإقليمية والدولية التي حاولت تركيعنا وإخضاع شعبنا طيلة الأعوام الماضية، وطى ملف قضيتنا الوطنية في سوق النخاسة الدولية.

لا نحتاج سوى مزيد من الصبر والصمود، مزيد من الإيمان والثقة بنصر الله وتأييده لعباده المؤمنين، ومزيد من الالتفاف حول مشرع المقاومة والتشبث بحقوقنا وثوابتنا الوطنية، ومزيد من الوحدة الداخلية في مواجهة التحديات المقبلة التي تشكل نقطة الحسم الفارقة في كسر الحصار وارتداد الهجمة وسقوط الرهانات والمخططات.

هي حقيقة راسخة لا تقبل الجدل والتأويل. أن المستقبل لشعبنا ووطننا وقضيتنا. بعز عزيز أو بذل ذليل، وما ذلك على الله بعزيز.

تهنئة بالإفراج



يتقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي و
د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس والأخوة
النواب وموظفو المجلس التشريعي بالتهنئة الحارة للأخ النائب /

محمد الطل

عن محافظة الخليل

بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال بعد اختطاف دام ٤٥ شهراً
نسأل الله العلي القدير أن يعجل في الإفراج عن باقي الإخوة النواب
وكافة الأسرى

في لقاء خاص للبرلمان مع رئيس المجلس التشريعي:

د. دويك: الجدار الفولاذي المسكوب كالرصااص المصبوب كلاهما وجهان لعملة واحدة



د. عزيز دويك

غزة في الأيام الأخيرة للحرب، وقال "غزة مركز النور والبركات وغزة مخرجة حفظة القرآن الكريم وهي الصخرة التي تحطمت عليها أحلام الغزاة. وأوضح د. دويك أن المرحلة القادمة مرشحة لكي

يقوم أذئاب الاحتلال الصهيوني بالدور الذي تريده إسرائيل في المنطقة، واستنكر د. دويك بناء الجدار الفولاذي على الحدود المصرية الفلسطينية، قائلاً "الجدار سيكون أو هن من بيت العنكبوت"، مؤكداً أن كل قوى الأرض لا يمكن أن تقلع نور الله فهو ثابت ماض حتى يصل كل مكان في الدنيا وقال "مشروعنا الإسلامي الحضاري ماض في طريقه تحرسه عناية الله، وغزة يعدها الله لأمر قادم وهو نصر الله".

وبين أن ما تقوم به جماهير شعبنا من احتجاجات واعتصامات هي وسائل فاعلة في وجه المخططات الدولية ووسيلة لتحريك شعوب العالم الحر.

وفي ذكرى الحرب الصهيونية على القطاع بعث د. دويك بالتحية بأهالي غزة مثمناً صمودهم الكبير في وجه الاحتلال مترحماً على شهداء القطاع خاصة الشهيد القائد النائب سعيد صيام الذي ترجل في وسط المعركة، والشهيد القائد نزار ريان قائلاً "اصبروا يا أهل غزة، اصبروا على أمر الله وإن عاقبة الصبر نصر وتمكين، والعزة تشرق من غزة وإن نصر الله قريب".

ضمن فعاليات "التشريعي" لإحياء ذكرى معركة الفرقان

وفد برلماني برئاسة د. بحر يزور المناطق المدمرة شمال القطاع، ويحيي صمود أهلها في وجه الحرب الصهيونية

المنطقة إن "إسرائيل وحلفائها يفكرون بالقضاء على المقاومة وآخر ما في جعبتهم هو الجدار الفولاذي فإن هؤلاء وهمون ويأمنون لأن كل محاولاتهم ستبوء بالفشل كما فشلت المحاولات السابقة طوال الأربع سنوات الماضية". وقال د. بحر لقد أتينا لنقول لإخواننا الصابرون والصامدون في الذكرى السنوية لمعركة الفرقان "صمود وانتصار" أننا معكم ولن نخذلكم كما خذل العالم غزة بوعوده الكاذبة عن إعادة الأعمار، مشيراً إلى أنهم يريدون أن يساو موننا في لقمة عيشنا ويدفعوننا للاعتراف بشروط الرباعية ويحملوننا على نيد المقاومة، فلن نساهم ولن نتنازل عن حقوقنا وثوابتنا ومقدساتنا من أجل المال وسنصبر ونتمسك بحقوقنا وثوابتنا الوطنية.

وفي ختام زيارته استمع الوفد إلى شهادات حية عايشة أجواء حرب الفرقان وكيف كانت المعجزات والكرامات بحق الشهداء وأهليهم، وقد أدى الوفد صلاة الظهر في مسجد السلام المدمر.

كما زار الوفد مخيم جباليا والتقى عائلة الشهيد العالم نزار ريان على أنقاض منزل الشهيد المدمر هو وخمسة عشر من أسرته، واطلع الوفد على صور الدمار والشهداء واللحظات الأولى

قام وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بزيارة المناطق المدمرة في عزبة عبد ربه، ومنطقة العطاطرة، ومخيم جباليا في شمال قطاع غزة التي تعرضت لدمار كبير في حرب الفرقان الأخيرة، والتقى الوفد الذي يضم كل من النائب صلاح البردويل والنائب يحيى موسى والنائب عبد الرحمن الجمل والنائب يوسف الإشرافي والنائب جمال سكيك والنائب جميلة الشنطي والنائب هدى نعيم والنائب عاطف عدوان والنائب محمد شهاب عوائل بعض الشهداء، وكان في استقبال الوفد قيادات من حركة حماس ورؤساء بلديات محافظة الشمال ومحافظ المنطقة الشمالية.

فقد التقى د. بحر والوفد المرافق له بأهالي الشهداء في عزبة عبد ربه شرق مدينة جباليا واطلع على حجم الدمار والمعاناة بعد عام على العدوان على غزة وقال: "إن هذه الأرض تمثل خط الدفاع الأول وهي التي وقفت واستطاعت أن تصد العدوان الغاشم وضربت أروع النماذج في العطاء والتضحية وهي من لقت العدو الصهيوني درسا بحيث لن يجبروا على العودة مرة أخرى وإذا فكر في ذلك فسينهزم مرة أخرى". وأضاف د. بحر خلال كلمة له أمام أهالي

تهنئة



يتقدم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي
والإخوة النواب وموظفو المجلس بأحر التهاني والتبريكات
من الأخوة النواب:

الحاج النائب: م. إسماعيل الأشقر

الحاج النائب: د. سالم سلامة

الحاج النائب: أ. مشير المصري

بمناسبة أداائهم فريضة الحج سائلين المولى عز وجل بالقبول

حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً وتجارة لن تبور بإذن الله

خلال مؤتمر صحفي عقده في غزة

د. بحر يحذر من خطر الجدار الفولاذي المصبوب على الحدود المصرية الفلسطينية

" كما وأكدت المادة (٥٦) من اتفاقية جنيف الرابعة على: " وجوب العمل على ضمان صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وما يتعلق بالصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة ". فيما شددت المادة التاسعة من اتفاقية جنيف على ضرورة تسهيل الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية هيئة إنسانية أخرى بقصد حماية الأشخاص المدنيين وإغاثتهم. كما طالب جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكافة الدول العربية والإسلامية، وكافة البرلمانات الشقيقة والصديقة، وكافة الهيئات والمنظمات الإنسانية المحلية والإقليمية، والأحرار في العالم، بالعمل الجاد والمثابر على إنهاء مأساة الحصار الجائر المفروض على أبناء قطاع غزة والمخالف لكافة المواثيق والأعراف الدولية، وبمواقف وإجراءات عملية واضحة وصریحة وملموسة ترفض أية إجراءات أو أعمال من شأنها أن تزيد من شدة وطأة الحصار المفروض ظلماً وعدواناً على أبناء قطاع غزة.



(٣٣) من الاتفاقية والتي أكدت بالنص الصريح على حظر العقوبات الجماعية، والمادة (٥٥) من الاتفاقية والتي أكدت على أنه: " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبيها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية

مع الاحتلال في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يشنها على الشعب الفلسطيني الأعزل وبخاصة في قطاع غزة من خلال سياسة الحصار والعقوبات الجماعية، أن يدرك جيداً حجم مسؤوليته في فرض ضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م والتي تفرض بدورها " التزامات " على عاتق سلطات الاحتلال تجاه شعب محتل؛ وأبرزها ما ورد في أحكام نص المادة

وصريح على أنه يتوجب " على كل طرف من الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية أن يكفل حرية مرور جميع الأدوية والمهمات الطبية والأغذية الضرورية والملابس واحتياجات الأطفال ومستلزمات العبادة وغيرها من الاحتياجات الإنسانية المرسله حصراً إلى سكان طرف متعاقد آخر من المدنيين، حتى لو كان خصماً ". وطالب د. بحر المجتمع الدولي إن أراد أن ينفي تهمة التواطؤ

الحياة الذي يزود أبناء القطاع بالغذاء والدواء والاحتياجات الإنسانية نتيجة الحصار الجائر المفروض عليهم هو فرض سياسة العقاب الجماعي على سكان قطاع غزة، ولا يمكن القبول به، لأنه يؤدي إلى تجويع مليون ونصف مليون فلسطيني من أبناء القطاع وحرمانهم من أبسط متطلبات الحياة. ومضى يقول "مثل هذا التوجه يتناقض تماماً مع الموقف المشرف لضخامة رئيس جمهورية مصر العربية الأخ محمد حسني مبارك الذي أكد علناً بأنه لن يسمح أبداً بتجويع الشعب الفلسطيني". وطالب د. بحر الأشقاء في جمهورية مصر العربية أن يدركوا جيداً حجم مسؤوليتهم التاريخية والوطنية والأخلاقية والقانونية أيضاً تجاه الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لسياسة الموت البطيء بفعل الحصار القاتل المفروض عليه، وأن يدركوا جيداً بأن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م تلزمهم قانوناً بفتح معبر رفح المصري الفلسطيني بهدف كسر هذا الحصار المفروض ظلماً وعدواناً على الشعب الفلسطيني الأعزل، ومصر من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، والاتفاقية المذكورة تؤكد في المادة (٢٣) بشكل واضح

حذر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي من التداعيات الخطيرة لإقامة الجدار الفولاذي على الحدود المصرية الفلسطينية جنوب قطاع غزة. وأكد د. بحر خلال مؤتمر صحفي عقده بغزة على عمق العلاقة الأخوية والتاريخية والاستراتيجية التي تربط جمهورية مصر العربية بفلسطين أرضاً وشعباً، مشدداً على حرص الشعب الفلسطيني عموماً وأبناء قطاع غزة على وجه الخصوص على مصر وأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها وأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري. وبين د. بحر أن أي اعتداء على الشقيقة مصر أيا كان نوعه ومن أي كان هو اعتداء على الشعب الفلسطيني أولاً وأخيراً، مؤكداً أن العدو الحقيقي للأمن القومي المصري والفلسطيني والعربي والإسلامي عموماً هو الكيان الصهيوني الغاصب الذي هدد قاداته علناً بضرب السد العالي في مصر وما زالوا يعملون ليل نهار على تهويد القدس وطردها سكانها الأصليين وبناء المزيد من المستوطنات. واعتبر د. بحر أن بناء جدار فولاذي على امتداد الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة لقطع شريان

التشريعي: لسنا بحاجة أن نطلب من رئيس غير شرعي طلباً غير دستوري

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن ما ورد في خطاب السيد محمود عباس بتاريخ 2009/12/15 خلال افتتاح دورة المجلس المركزي فاقد الشرعية بشأن تمديد ولاية السيد محمود عباس والمجلس التشريعي لحين إجراء انتخابات جديدة هو تعبير عن مأزق دستوري يعيشه عباس وفريقه البائس.

المجلس الوطني، ولا يجوز له تعديلها أو إلغاؤها أو تعطيلها أو اتخاذ قرارات تتناقض معها أو تتجاوزها، وتكون جميع قراراته في إطار مقررات المجلس الوطني التي هي الفيصل الوحيد الذي يُحكم إليه في هذا الشأن". وأكد د. بحر أن تطرق المجلس المركزي المُعين فاقد الشرعية للبحث في الاختصاصات والصلاحيات الدستورية والولاية القانونية لمؤسسات السلطة الفلسطينية يُشكل انتهاكاً دستورياً سافراً لمقدمة القانون الأساسي الفلسطيني والتي أكدت صراحة في فقرتها الثالثة على ما يلي: "إن القانون الأساسي هو القاعدة لتنظيم العلاقة المتبادلة بين السلطة والشعب، وهو الخطوة الأولى على طريق تحديد المعالم المميزة للمجتمع المدني المؤهل لتحقيق الاستقلال، وهو في الوقت ذاته القاعدة الأساسية لسن التشريعات والقوانين الموحدة للوطن الفلسطيني".

التي تدمغ سلوكهم بين الحين والآخر. ومضى يقول "لقد كان الأجدى بالمجلس المركزي المُعين فاقد الشرعية، وقد عنون دورته الحالية باسم الشرعية الدستورية الفلسطينية، وبُحث في مدة ولاية الرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي المنتخب، أن يبحث أولاً وقبل أي شيء آخر في مسألة انتهاء مدة ولايته القانونية منذ عشرات السنين وأن يبحث في حالة الشلل الدائم لا بل الموت السريري التي يُعاني منها هو وباقي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية". وأشار د. بحر إلى أن المجلس المركزي المُعين قد خرج خروجاً سافراً عن طبيعة دوره واختصاصاته الحصرية المُبينة في المادة السادسة من اللائحة الداخلية للمجلس المركزي والتي جاءت على النحو التالي: " يلتزم المجلس المركزي في ممارسة اختصاصاته وفي أعماله بوجه عام بقرارات

السياسي، وخاصة إزاء القرار المتعلق باستمرار المجلس التشريعي في عمله حتى انتخاب مجلس جديد، وتكمن المفارقة أشد ما تكون حين ندرك أن الذين يدعون اليوم إلى استمرار المجلس التشريعي في أداء أعماله هم الذين قاطعوا أعمال وجلسات المجلس التشريعي منذ ما يزيد عن عامين. ولفت إلى أن قرارات المجلس المركزي تؤكد على عمق التخبط الذي بلغته سلطة رام الله وحركة فتح والفصائل الصغرى التابعة لها، إذ تغيرت مواقفهم وأجنداتهم إزاء التعامل مع المجلس التشريعي خلال عدة أيام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مما يعبر عن حجم الفشل الذي بلغه المشروع السياسي والوطني لحركة فتح وسلطة رام الله، ويجزم بثقل الأزمة وحال الإفلاس الوطني والسياسي والأخلاقي الذي يعتري القوم مما يجد تجسدهاته في التصرفات العشوائية والممارسات المتناقضة

الدستورية حسب الأصول المتبعة هو " استحقاق دستوري " مؤكداً عليه صراحة في نص المادة (٤٧ مكرر) من القانون الأساسي الفلسطيني والتي جاءت على النحو التالي: " تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية ". وتابع قائلاً "إن المأزق الدستوري الخطير الذي يورق السيد محمود عباس وفريقه البائس ويدفعهم إلى اختلاق الفبركات الإعلامية الساذجة بين الحين والآخر يتمثل في عدم وجود نص دستوري على غرار المادة (٤٧ مكرر) من القانون الأساسي الخاصة بالمجلس التشريعي يؤكد على بقاء مدة ولاية الرئاسة الفلسطينية مستمرة إلى حين إجراء انتخابات عامة جديدة وأداء اليمين الدستورية". واعتبر د. بحر أن القرارات الصادرة عن المجلس المركزي تمثل قمة التناقض والهزل

وأشار د. بحر خلال مؤتمر صحفي أن حركة المقاومة الإسلامية حماس، وهي تمثل الكتلة البرلمانية الأكبر والتي تسيطر على غالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، ليست بحاجة ولا يمكن لها أن تطلب من رئيس غير شرعي وفاقد للولاية الدستورية طلباً " غير دستوري " يتمثل في تمديد مدة ولاية المجلس التشريعي ولو ليوم واحد. موضحاً أن ذلك إجراء غير دستوري على الإطلاق، حتى في ظل ولاية السيد محمود عباس السابقة، لأنه ببساطة يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات وهو مبدأ دستوري راسخ ومؤكد عليه في صلب المادة الثانية من القانون الأساسي المعدل واجب الاحترام. وشدد على أن استمرار مدة ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني القائم إلى حين إجراء انتخابات عامة جديدة وأداء أعضاء المجلس التشريعي الجديد المنتخب اليمين

غزة صمدت ولم تسقط رغم شدة القتل والدمار، والمقاومة لن تسقط بالحرب والحصار

د. بحر يفتح فعاليات الحملة الوطنية الأولى لذكرى معركة الفرقان



الأولى لحرب الفرقان التي انتصرت فيها إرادة الصمود والمقاومة على ظلم الطغاة وجبرو تهم بأننا سنبقى دوماً الأوفياء لدماء شهدائنا الأبرار وجراحانا الميامين، لأسرانا البواسل في سجون الاحتلال، ولحقوق وثوابت شعبنا الفلسطيني ومصالحة الوطنية العليا كما نعاهد الله أولاً ثم نعاهد شعبنا الفلسطيني في كل مكان وأمتنا العربية والإسلامية أننا لن نقبل ولن نستقبل حتى تحرير فلسطين بإذن الله تعالى.

ومضى يقول "لقد وضع العدو الصهيوني المجرم أهدافاً واضحة لحربة الوحشية الغادرة التي شنها على قطاع غزة في مثل هذا اليوم، وزعم واهماً بأنه قادرٌ بآلته العسكرية المدمرة على كسر شوكة المقاومة الفلسطينية الباسلة وإجبارها على الخضوع والاستسلام، وإسقاط الحكومة الراشدة في قطاع غزة برئاسة الأخ المجاهد إسماعيل هنية، وتحرير الجندي الصهيوني الأسير بيد المقاومة جلعاد شاليط وبدون أي ثمن، وإخضاع قطاع غزة بأكمله بهدف تمرير مشاريع التسوية المُذلة التي تسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية وحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف".

وتابع "ظنت الإدارة الأمريكية المجرمة واهمة بأن أهدافها ومشاريعها التصفوية للقضية الفلسطينية ستتحقق على أرض قطاع غزة على يد العدو الصهيوني بعد أن منحت الضوء الأخضر الكامل لشن حربيه الوحشية على القطاع وأبنائه وأمدته بجسور جوية وبحرية تحمل آلاف الأطنان من القنابل والصواريخ والأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً، وبعد أن عقدت الإدارة الأمريكية المجرمة حلفاً أثمماً مع عدد من الدول الغربية والإقليمية لضمان مشاركتها بمختلف الوسائل والأساليب القذرة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في قطاع غزة بعد سنوات طويلة من ويلات الحصار المفروض ظملاً وعدواناً على القطاع وأبنائه بإرادة أمريكية حقيرة وتواطؤ غربي وإقليمي وقح يسعى لفرض شروط وإملاءات للجنة الرباعية الظالمة التي تنتهك حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني وتحالف كافة المواقف والأعراف الدولية تحت صمت وعجز وغطاء دولي مريب".

وشدد د. بحر أن غزة صمدت ولم تسقط في تلك الحرب الوحشية المدمرة، وبقيت عصية على الحرب وويلاتها، ولم تُكسر المقاومة الفلسطينية التي دافعت بشرف وبساله عن أرض القطاع، وبين أنها خرجت أقوى بكثير مما كانت عليه، ولم تسقط حكومتها الراشدة بالحرب ولم تسقط قبلها بالحصار ولن تسقط بعدها بالحرب والحصار.

وأوضح د. بحر أن الإدارة الأمريكية المجرمة، والعدو الصهيوني الغاصب، ومن تأمر وتواطأ معهم في الحرب الوحشية والحصار الجائر على قطاع غزة، قد دفنوا بإجرامهم الدموي كافة المواقف والأعراف الدولية، ودفنوا اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧م واتفاقية جنيف الرابعة والقانون الإنساني الدولي.

هو السهم الأخير في كنانة النظام الإقليمي والدولي لإنهاء غزة ومقاومتها، ودفعها للرؤوخ لمقتضيات الأمر الواقع، والاستسلام للاشتراطات الدولية المذلة مؤكداً أن الأهداف السوداء لإقامة الجدار لن تتحقق، وأن مخطط إسقاط غزة أو إخضاعها لن يكتب له النجاح.

وطالب د. بحر جامعة الدول العربية وكافة الدول الأعضاء احترام تعهداتهم والتزاماتهم التي صدرت على مستوى القمم العربية الأخيرة وعلى مستوى وزراء الخارجية العرب، والتي أكدت صراحة على وجوب إنهاء الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة واعتباره منطقة منكوبة تستوجب مد جسور جوية وبحرية وبرية محملة بقوافل الإغاثة العاجلة والمساعدات الغذائية والطبية والإنسانية اللازمة لغزة المنكوبة.

كما طالب الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكافة الدول والبرلمانات الشقيقة والصديقة وكافة الهيئات والمنظمات الإنسانية المحلية والإقليمية، والأحرار في العالم بالعمل الجاد والمثابر على إنهاء مأساة الحصار الجائر المفروض على أبناء قطاع غزة والمخالف لكافة المواثيق والأعراف الدولية.

كما دعا لطرح ملف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة خلال الحرب الدموية الأخيرة والتي لا زالت مستمرة بفعل الحصار وسياسة العقوبات الجماعية أمام (المحكمة الجنائية الدولية) في لاهاي والتي ينعقد لها الاختصاص للنظر في مثل تلك الجرائم الأشد خطورة في القانون الدولي بموجب نظامها الأساسي. كما أكد د. بحر في الذكرى السنوية

عليها بالفشل". وأكد د. بحر أن كافة المحاولات التي ترمي إلى ضرب وإنهاء المقاومة محكوم عليها بالفشل المحتوم، وأن الجدار الفولاذي الذي يبني على الحدود المصرية الفلسطينية

والخارج لمزيد من التوحد والالتحام في خندق المقاومة لمواجهة الاحتلال المجرم بعد أن ثبت فشل المفاوضات العنيفة مع الاحتلال، مستطرداً: "كل المحاولات التي ترمي لضرب المقاومة وإنهاءها محكوم

التشريعي: اختطاف نجل النائب الحلايقة تكريس لنهج الاستهداف المبرمج للنواب وذويهم

إدانة جريمة اختطاف نجل النائب الحلايقة وسواها من الممارسات المشينة لسلطة رام الله بحق النواب وذويهم، مشدداً على أن تجاهل واستنكاف هذه المؤسسات عن أداء واجبها الوطني والمهني على هذا الصعيد في الوقت الذي تقيم فيه الدنيا ولا تقعدا حيال حوادث وممارسات معينة في قطاع غزة، يضعها مباشرة في دائرة التشكيك والانهيار، وينفي عنها صفة المصادقية والمهنية والموضوعية بشكل قطعي دون جدال.

وحذر سلطة رام الله، وعلى رأسها الرئيس منتهي الولاية السيد محمود عباس من تداعيات استمرار مثل هذه الممارسات والجرائم بحق الأخوة النواب وذويهم، مؤكداً أن شعبنا الفلسطيني لا ولن ينسى كل من أجرم بحق نوابه المخلصين وأبنائه البررة، وأن ساعة الحساب والعقاب لن تكون بعيدة. وتابع د. بحر في البيان الصحفي الصادر عن رئاسة المجلس التشريعي "لا يكاد الواقع الفلسطيني يطوي خبراً عن اعتداء أو ملاحقة بحق نائب ما في الضفة الغربية المحتلة، أو اختطاف نجل أحد النواب، أو إتيان جريمة ما ضد عائلة من عائلات النواب من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله، حتى يحمل أخباراً أخرى حول جرائم جديدة في إطار سلسلة الملاحقة والمضايقات التي تستهدف نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة، حتى باتت حوادث الاعتداء والاختطاف والملاحقة والتضييق شأناً يومياً يتجرع مرارته النواب وعائلاتهم دون أي احترام لحصانته البرلمانية أو تقدير للقيم الوطنية والمعايير الأخلاقية التي تمنح النواب مكانة وطنية مرموقة بوصفهم ممثلي إرادة الشعب وحاملي لواء آماله وآماله، وها هي رياح الواقع تحمل إلينا اليوم خبر اختطاف نجل النائب سميرة الحلايقة من أمام جامعته في مدينة الخليل"

أدانت رئاسة المجلس التشريعي بشدة الحملة المنهجية التي تقودها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية والتي تستهدف نواب كتلة التغيير والإصلاح وعائلاتهم، وكان آخرها اختطاف نجل النائب سميرة الحلايقة من أمام جامعته في مدينة الخليل.

وأكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن اختطاف نجل النائب سميرة الحلايقة يشكل امتداداً لنهج الاستهداف المبرمج والمتواصل الذي تمارسه سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية ضد الأخوة النواب وأهليهم، وتجسيدا للانقلاب المنهج على التجربة الديمقراطية الفلسطينية بكل تجلياتها وإفرازاتها.

وأشار د. بحر إلى أن الاستهداف المتواصل للنواب وعائلاتهم يشكل تأكيداً صارخاً على حال العريضة الأمنية التي تجتاح الضفة الغربية، والتي يتم بموجبها انتهاك الحرمات وتجاوز المحرمات واستباحة القيم الوطنية والأخلاقية والإنسانية.

وقال "إن هذه الجريمة وسواها من الممارسات اليومية المتكررة تنسف تماماً الإدعاءات الساقطة والمزاعم الباطلة التي تسوقها سلطة رام الله بين الحين والآخر حول رغبتها في المصالحة الوطنية وتحقيق الوفاق الداخلي"، مؤكداً أن من يسعى بحق لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة لا يلاحق نواب الشعب الممثلين لإرادته وطموحاته وآماله الوطنية ويستهدف عوائلهم الكريمة، ولا يستمرى الاعتقالات السياسية أو يمتن التعذيب في السجون وأقبية التحقيق، ولا يكبت الحريات أو يسحق حقوق الإنسان، ولا يستخدم سياسة الاستئصال والقبضة الحديدية من أجل تصفية الخصوم السياسيين.

ودعا د. بحر كافة مؤسسات حقوق الإنسان وكافة المؤسسات المجتمعية إلى

في ظل منعهم من ممارسة مهامهم البرلمانية

د.دويك: منازلنا مفتوحة لخدمة المواطنين

رفض رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز الدويك اتهامات حركة فتح لنواب حماس في الضفة المحتلة بتحويل منازلهم لغرف عمليات للعبث بالأمن الفلسطيني وقال د.دويك بيوتنا مفتوحة لكل المواطنين وليس عندنا أسرار نخفيها. وشدد على أنه وباقي نواب حماس يستقبلون مراجعهم من المواطنين في منازلهم وفي الشوارع، وذلك بعد أن منعتهم السلطة وأجهزتها من الوصول لمبنى المجلس التشريعي برام الله.



الماضية فرصة نادرة لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال الموافقة المصرية على إلحاق تحفظات حماس على الورقة المصرية للمصالحة برسالة تطمينات إلا أن الفيتو الأجنبي كان بالمرصاد مما قضى على تلك الفرصة بعد خروج أصوات في فتح خاضعة للاملاءات الأجنبية وقالت "سنسحب توقيعنا عن ورقة المصالحة إذا ما أضيف إليها أي ملاحق وهذا ما عقد الأمور". وأضاف قائلاً: "لا زال هناك فيتو أجنبي على

وأوضح د. دويك على أنه وباقي نواب الحركة ممنوعون من ممارسة صلاحياتهم الدستورية كنواب عن الشعب الفلسطيني مما يضطرهم لاستقبال المواطنين في منازلهم، وقال: "نحن نمارس صلاحياتنا الدستورية بعد إبعادنا عن المجلس التشريعي قصراً وقهراً".

وبشأن اتهام فتح لنواب حماس باستخدام منازلهم كغرف عمليات للعبث بالأمن الفلسطيني قال: "لسنا نحن ممن يحيك المؤامرات في الداخل والخارج ومن حقنا العمل في منازلنا لخدمة المواطنين بعد أن منعنا من ممارسة حقنا الدستوري"، مضيفاً: "أنا منذ ٦ شهور ممنوع من دخول مكنتي في المجلس التشريعي ولا أزال أطالب محمود عباس بفتح المجلس التشريعي أمامي وأمام نواب الشعب الفلسطيني".

وشدد د.دويك على أن المواطنين يراجعون النواب في منازلهم. وقال: "يراجعوننا في بيوتنا وفي الطرقات وفي أي مكان متاح"، متهماً تياراً في حركة فتح باختيار طريق مخالف لقوانين وإرادة الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى عدم وجود حركة موحدة اسمها حركة فتح وقال: "أنا لا أرى فتح واحدة فهناك فيها الخير ون الذين يريدون المصالحة الوطنية حفاظاً على القضية الفلسطينية وهناك من هو خاضع للإملاءات الأجنبية الراضية للمصالحة الفلسطينية".

وأكد د.دويك بأنه كانت هناك خلال الأسابيع

المصالحة وهذا أمر مرهق خصوصاً وأن ذلك الفيتو جعل الطرف الآخر يعتبر نفسه جزءاً من المعادلة الدولية الراضية لمشاركة حماس في الحكم الفلسطيني". وجاءت تصريحات الدكتور عزيز الدويك ردّاً على مزاعم عضو المجلس الثوري لحركة فتح الناطق الأرع جمال نزال بأن لدى فتح معلومات عن وجود مسلح خطير لدى برلمانيي حركة حماس للعبث بأمن الضفة الغربية بما يتنافى مع القانون بشكل كلي.

نواب الضفة: اختطافات الضفة الأخيرة دليل جديد لإفشال الحوار

استنكر النواب الإسلاميون في الضفة الغربية قيام أجهزة الضفة في مدينة الخليل باختطاف نجل النائب عن محافظة الخليل سميرة الحلايقة، أنس الحلايقة، من أمام حرم جامعة الخليل. وقال النواب إن هذه الاختطافات لها دليل واضح على أن الطرف الآخر لا يريد الوفاق والوحدة الوطنية وهو يسعى بكل ما أوتي من عزم على إفشال الجهود الرامية للعودة للحوار.

وفي ذات السياق قال النواب إن أجهزة الضفة لم توقف التعذيب والشبح كما أشيع، وأن أبناء الحركة الإسلامية يتعرضون لأقصى وأشد أنواع الشبح في أقبية التحقيق، وأكد النواب على عزمهم وتصميمهم على مواصلة خدمة أبناء الشعب الفلسطيني في كافة مدنه وقراه بالرغم من المضايقات والملاحقات التي يتعرضون لها من قبل أجهزة الضفة والتي كان آخرها التضييق والمراقبة التي تعرضت لها النائب عن نابلس أ. منصور قبل أيام.

الاحتلال يفرج عن النائب محمد الطل من سجن النقب الصحراوي

أفرجت سلطات الاحتلال الصهيوني صباح الأحد (٢٧-١٢) عن النائب في "المجلس التشريعي الفلسطيني محمد الطل من سجن النقب الصحراوي، بعد ٤٤ شهراً من الاعتقال.

وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت النائب الطل في (٢٩-٦-٢٠٠٦) ضمن حملة كبيرة طالت أكثر من ٤٠ نائباً ووزيراً ورئيس وعضو مجلس بلدي ومحلي بعد عملية "الوهم المتبدد" التي أسر على إثرها الجندي الصهيوني غلعاد شاليط، في خطوة للضغط على "حماس" والمقاومة للإفراج عنه، وشل النظام السياسي الفلسطيني، وقد أصدرت المحكمة الصهيونية أحكاماً جائرة متفاوتة، وكان النائب قد صدر بحقه حكم لمدة ٤٤ شهراً، وجاء الإفراج بعد انقضاء مدة محكوميته.

عقدت سلسلة اجتماعات مكثفة مع الوزراء وكبار المسؤولين

لجنة الموازنة تناقش موازنة الوزارات وسياسية الحكومة مالياً

وحجم العمل الكبير الذي يقوم على كاهل الوزارة بعد حرب الفرقان والعدوان الإسرائيلي المستمر على شعبنا.

١٠- ٢٧/١٢/٢٠٠٩: اجتمعت اللجنة بوكيل وزارة التربية والتعليم د. يوسف إبراهيم وتم الاستماع إلى سياسة وزارة التعليم التطويرية. واشتكى الوكيل من قلة الموارد وعدم وجود خطط تنموية وما تواجه الوزارة من مشاكل مأساوية على جميع مرافق التربية والتعليم وأثر ذلك على المستوى التعليمي المتدني.

١١- ٢٨/١٢/٢٠٠٩: تم الاجتماع مع إسماعيل محفوظ وكيل وزارة المالية لمناقشة السياسة المالية للوزارة والمبادئ العامة التي قامت عليها والخطط التمويلية التي قامت عليها الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠م.

١٢- ٢٩/١٢/٢٠٠٩: اجتماع اللجنة مع وزارة الصحة لمناقشة موازنة الوزارة التشغيلية والتطويرية وتم الحديث عما يعانيه قطاع الصحة من مشاكل مالية والهيكلية والهيئات الخاصة بالوزارة تم مناقشة الإحداثيات المطلوبة.

إلى الموازنة التشغيلية والتطويرية لقطاع التنمية الاقتصادية.

٧- ٢٣/١٢/٢٠٠٩م: اجتمعت اللجنة بوزارة الداخلية والأمن الوطني بحضور وكيل الوزارة والوفد المرافق له وتم مناقشة هيكلية وزارة الداخلية بشقيها المدني والعسكري وما تعانيه الوزارة من تهديد للمبان والمقرات الأمنية والتكلفة الاقتصادية للإيجارات.

٨- ٢٤/١٢/٢٠٠٩م: اجتمعت اللجنة وزير العدل محمد فرج القبول وإضافة إلى رئيس النيابة العامة ورئيس مجلس القضاء الأعلى والقضاء الشرعي والهيئات التابعة لوزارة العدل. وتم الحديث عما تتطلبه الوزارة من إحداثيات ونفقات تشغيلية وناقشت اللجنة هيكلية الوزارة والوظائف الشاغرة عليها والحد الأدنى من تلك الوظائف.

٩- ٢٧/١٢/٢٠٠٩م: اجتمعت اللجنة بوزير العمل الأستاذ أحمد الكرد وكبار موظفي الوزارة وتمت مناقشة موازنة وزارة العمل والإحداثيات المطلوبة التي قامت وزارة المالية بتخفيضها



النائب جمال نصار

وتم الحديث عن أهمية دور الوزارة بعد حرب الفرقان وإزالة الدمار والركام مع مناقشة الموازنة التشغيلية للوزارة والإحداثيات.

٦- ٢١/١٢/٢٠٠٩م: اجتمعت اللجنة بوزارة المواصلات والاتصالات وتم الحديث عما ما تعانيه الوزارة من جراء الحصار ونقص قطع الغيار بالإضافة

في عام ٢٠١٠ والإحداثيات الوظيفية المطلوبة لكل وزارة.

٢- ١٦/١٢/٢٠٠٩م: اجتمعت اللجنة بوزير النقل والمواصلات المهندس أسامة العيسوي ومناقشة موازنة الوزارة لتنفيذ حملاتها المرورية وتنفيذ خطتها التطويرية والإحداثيات المطلوبة.

٣- ١٦/١٢/٢٠٠٩م: اجتمعت اللجنة بوزير الاقتصاد الوطني المهندس زياد الظاظا وناقشت خطة الوزارة التطويرية وقطاع التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى موازنة الوزارة والهيئات التابعة لها.

٤- ٢١/١٢/٢٠٠٩م: اجتمعت اللجنة مع وزير الزراعة د. محمد رمضان الأغا واستمعت اللجنة إلى مشاكل وزارة الزراعة وعملية تطوير القطاع الإنتاجي في وزارة الزراعة والخطة التطويرية والمشاريع الزراعية وما ستوفره من أيد عاملة جراء هذه المشاريع لتخفيف البطالة. وقررت اللجنة زيادة الإحداثيات في هذه الوزارة لدورها الريادي الاقتصادي.

٥- اجتمعت اللجنة بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩م بوزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يوسف المنسي

إيماناً بالدور الريادي للمجلس التشريعي في التشريع والرقابة على الحكومة. وإيماناً بما يمر به الشعب الفلسطيني من أزمات. تسعى لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي. وبما نص عليه إعطاء قانون الموازنة العامة رقم (٧) لسنة ١٩٩٨م. ومن أجل ترشيد الإنفاق وصولاً للحكم الرشيد. فقد قامت لجنة الموازنة برئاسة الأخ النائب جمال نصار بسلسلة فعاليات ولقاءات مع الأخوة الوزراء لمناقشة موازاناتهم (موازنة كل وزارة على حدة) وكانت اللجنة اجتمعت مع رؤساء اللجان في المجلس التشريعي لوضعهم في صورة الموازنة العامة وسياسة الحكومة في الإنفاق ووضعهم أمام مسئولياتهم في مراقبة تلك الوزارات من حيث الأداء المالي والكفاءة الإدارية والإنتاجية. وقد جاءت الاجتماعات على النحو التالي:

١- ١٢/١٢/٢٠٠٩م: اجتمعت اللجنة برؤساء اللجان في المجلس التشريعي وقامت بتحليل موازنة كل وزارة تتبع هذه اللجنة وبيان نفقاتها في العام المالي ٢٠٠٩ بالإضافة إلى موازنتها المطلوبة

مجزرة نابلس.. الأسباب والدلالات



بقلم النائب :
فتحي القرعوي

ما حصل قبل أيام في مدينة نابلس من جريمة صهيونية بشعة. حيث قامت القوات الصهيونية باقتحام مدينة نابلس بعد إغلاق كافة مداخلها وقامت بسلسلة إعدامات طالت ثلاثة من كوادر حركة فتح الذين كانوا من أبرز نشطاء الانتفاضة وقادة في كتائب الأقصى الفتاوية التي كان لها دور بارز في أحداث الانتفاضة الثانية كل ذلك تم بعد تحييد كامل لكافة الأجهزة الأمنية وإلجائها إلى مقراتها وانسحابها الكامل من الشوارع... ووسط صمت مطبق من السلطة الفلسطينية باستثناء الإشارة إلى أن هذه العملية تضر بعملية السلام وإن إسرائيل تسعى من وراء ذلك إلى تضجير العملية السياسية... وإلى آخر ذلك من كلام مجوج لا معنى له... لكن المراقب يلاحظ سرعة تحرك القوى الأمنية الفلسطينية في شمال الضفة خاصة في طولكرم ونابلس... فقد قامت تلك الأجهزة باعتقال العشرات من المواطنين خاصة في مدينة نابلس لاستجوابهم حول العملية بهدف جمع المعلومات... ثم كان الهجوم الصهيوني على نابلس وتنفيذ جريمتها على جناح السرعة ثبت ذلك للقاضي والداني وبدون تحفظ مدى التنسيق الأمني بين الطرفين الصهيوني والسلطوي والذي يدفع ثمنه دائما المواطن الفلسطيني والذي وصل إلى حد غير مسبوق.

الأمر الثاني... أن هؤلاء الشهداء كانوا من ضمن مجموعة من كتائب الأقصى كانت سلطات الاحتلال قد أعلنت العفو عنهم قبل قرابة الشهر ثم سارعت بتصفيتهم في عملية نابلس الجبانة والتي تشير بشكل واضح أن العدو الصهيوني قد أنجز عملية ثأرية للانتقام من تاريخ هذه المجموعة النضالي حيث تشير التقارير أن هذه المجموعة أو بعض أعضائها لهم علاقة بعمليات فدائية سابقة إبان أحداث انتفاضة الأقصى... وهذه ليست المرة الأولى التي يتم تصفية أناس قامت الجهات الأمنية الصهيونية بالعفو عنهم... وقد تكرر ذلك مرات عدة قبل ذلك.

وإسرائيل أرادت أن ترسل رسالة لكل الأطراف المقاومة أن لا تحاولوا فالرد موجود وهو سريع وأنكم محاطون محاصرون متابعون وفي دائرة الضوء... لتكريس الإحباط وزرع اليأس في نفوس كل المقاومين من كل الفصائل خاصة وأن العملية الثأرية هذه قد تمت بكل خسة ونذالة حيث تم تصفية هؤلاء المناضلين أمام أسرهم وذوهم وزوجاتهم وأطفالهم وهي أيضا رسالة واضحة... ربما يفهمها كل المعنيين... إلا طرف واحد لم يفهمها إلى الآن وهي السلطة والتي برهنت وتبرهن في كل وقت وفي كل ساعة وأمام هذا الحدث الخطير والكبير أنها لم تثبت حتى الآن ولا مرة واحدة أنها انحازت إلى خيار شعبها أو وقفت إلى جانبه.

إنني انظر إلى عيون كل الشرفاء خاصة في فتح وإلى أصابعهم وهي تشير متهمه السلطة بالمسؤولية حيث قصدت هذه السلطة وتعمدت التقصير حتى في كلمة مواساة واحدة... وكان حزنها الكبير وخوفها الشديد على عملية السلام أكثر من حزنها على الدم المراق.

إن المطلب الآن من الصادقين في حركة فتح... ولا نعدم وجودهم - أن يعرفوا الآن أكثر من أي وقت مضى أن عدوهم الاستراتيجي هو الاحتلال وليس أبناء حماس وقبل فوات الأوان وقبل أن يرددوا... ألا أكلت يوم أكل الثور الأبيض... على هؤلاء أن لا يبرروا للأجهزة الأمنية ما تقوم فيه بحق المقاومة وبحق الشرفاء من هذا الشعب... هذا إذا أرادت حركة فتح أن يكون لها دور نضالي أو قيادي للشعب الفلسطيني في المرحلة القادمة.

إن الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية اليوم حزين... حزين وهو يواجه الاحتلال الصهيوني والمدموم وللأسف بسطوة الأجهزة الأمنية التي لم تعد تخشى في ذلك ملامة احد وانتقاده... وخاصة بعد عملية نابلس الجبانة التي ذهب ضحيتها هؤلاء القادة الذين قضوا بين نار الغادرين وشياية الأقربين وهذا ما قاله أهل نابلس بكل صراحة ودون لبس أو خوف... وكذلك هذه الأحداث رغم جسامتها وفداحتها لم نسمع رأي الفصائل والقوى الأخرى خاصة قوى اليسار الفلسطيني... التي وضعت كل بيضها في سلة السلطة وحرقته كل أشرفيتها وما عاد لها موقف ولو كان إعلاميا تتباهى به.

"الحل في التوافق الوطني ورفض (الفيتو)"

د.دويك: قرار "المركزي" إعطاء من لا يملك صلاحية دستورية لمن انتهت ولايته

وتابع دويك في تصريح صحفي أن "المجلس المركزي بهذه الخطوة قد تجاوز كل الأعراف السياسية؛ حيث إنه تحنط منذ زمن، وتدخل في شؤون (المجلس التشريعي)"، مضيفا أن "المادة ٤٧" مكرر "تنص على أن الرئيس تنتهي ولايته بعد مضي أربع سنوات منذ بدايتها، (والتي انتهت بالفعل بالنسبة لمحمود عباس منذ عام)، وأنه لا بد أن يقسم الرئيس الجديد أمام "المجلس التشريعي" حتى يمكن تمديد ولايته".

وأكد دويك أن المدخل الحقيقي لحل هذه الأزمة هو رفض "الفيتو" الذي تملكه دولة عضو في "مجلس الأمن الدولي"، في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأوضح دويك أنه "لا يجوز أن يبنى بناءً على وضع غير دستوري، وإن الحل يكمن في أحد أمرين: إما أن يتدخل فقهاء قانونيون ليدرسوا هذا الوضع ويحسموا الأمر، أو أن يكون عبر الاتفاق والمصالحة الوطنية".

وصف الدكتور عزيز دويك رئيس "المجلس التشريعي الفلسطيني" القرار الذي اتخذته المجلس المركزي التابع لـ"منظمة التحرير الفلسطينية" خلال جلسته الأخيرة، بتمديد ولاية رئيس السلطة المنتهية ولايته محمود عباس حتى إجراء انتخابات رئاسية جديدة؛ بأنه "إعطاء من لا يملك صلاحية دستورية، حيث إنه معطل منذ عشر سنوات... لمن انتهت ولايته منذ ٩ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩"، في إشارة إلى محمود عباس.

رئيس لجنة القدس في التشريعي د. أحمد أبو حلبية خلال مؤتمر صحفي:

انتهاكات الاحتلال الصهيوني بحق مدينة القدس وسكانها لا زالت مستمرة



د.أحمد أبو حلبية

استعرض رئيس لجنة القدس في المجلس التشريعي النائب د. أحمد أبو حلبية الانتهاكات الإسرائيلية بحق مدينة القدس وسكانها خلال شهر نوفمبر للعام الحالي خلال مؤتمر صحفي عقده بغزة، بحضور عضو لجنة القدس النائب جمال سكيك

تسبب في تشريد أكثر من ٣٩ مواطناً مقدسياً من عائلتي الشوبكي والقواسمي، كما سلمت سلطات الاحتلال نحو ٤٥ عائلة فلسطينية من حارة العقبة في بلدة بيت حنينا في مدينة القدس المحتلة إخطارات بهدم منازلهم بحجة البناء غير المرخص وعدم الامتثال لقرارات وأوامر بلدية الاحتلال الصهيونية في القدس، كما هدمت جرافات الاحتلال جمعية سيدات البلدة القديمة في حي وادي حلوة ببلدة سلوان وتبلغ مساحتها ١٠٠ متر مربع، وبين أن عمليات بناء الوحدات السكنية شرقي القدس مستمرة ولم تتوقف وأن عشرات المشاريع الاستيطانية بانتظار موافقة سلطات الاحتلال الصهيونية عليها.

أما عن الاعتقالات والمحاكمات في القدس بين أبو حلبية أن محكمة الصلح الصهيونية في مدينة القدس المحتلة أدانت رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ الشيخ رائد صلاح ونائبه الدكتور سليمان إغبارية بالاعتداء على شرطي صهيوني والمشاركة في المواجهات التي وقعت خلال أحداث باب المغاربة عام ٢٠٠٧م، إضافة إلى تمديد محكمة الصلح الصهيونية فترة اعتقال الصحافي المقدسي/عبد الباسط الرازم إلى التاسع من الشهر الجاري لمواصلة التحقيق معه.

كما شنت قوات الاحتلال الصهيونية حملة اعتقالات شملت عدداً من الأطفال القاصرين في حارة مراغة (يمن) ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك عُرف منهم حامد دويك (١١ عاماً) ومحمود سرحان (١٣ عاماً) وممدوح قرايعين (١٦ عاماً) وصهيب الرجبي (١٧ عاماً) ومحمود غيث (١١ عاماً).

وفي نفس السياق أصدرت بلدية الاحتلال الصهيونية في القدس مؤخراً أمرين قضائيين بحق اثنين من أفراد عائلة "حسن جعابيص وأخيه عبد الكريم" بتنفيذ خدمة عامة لمدة أربعة شهور.

وطالب رئيس لجنة القدس في المجلس التشريعي د. أبو حلبية الفصائل الفلسطينية بتفعيل دورها من أجل القيام بعمليات جهادية في القدس وفي عمق الأراضي المحتلة من عام ١٩٤٨م

وأكد النائب د. أبو حلبية أن هذا الشهر شهد انتهاكات واعتداءات صهيونية عديدة وخطيرة ومتعددة بحق المسجد الأقصى وبطريقة ممنهجة ومبرمجة ودعم صهيوني رسمي وديني لتدنيس هذا المسجد كان من أبرزها ما يلي متطرون يهود ينظمون احتفالاً يعرضون صوراً للهيكल على السور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك، قيام الرئيس الأمريكي الأسبق/ بيل كلينتون باقتحام المسجد الأقصى وتدنيسه مع مختصين صهيانية تحت حراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال الصهيوني، وكشف النقاب عن مخطط صهيوني لبناء مركز تلمودي ضخم في شمال باحة حائط البراق يحجب قبة مسجد الصخرة المشرفة سيقام على مساحة ٢٨٧٥٠.

وأوضح د. أبو حلبية أن سلطات الاحتلال الصهيونية في بلدية القدس تؤسس لنفقين ومصعدين لتسهيل اقتحام المسجد الأقصى من قبل المختصين الصهيانية من باب المغاربة وغيره، كما أعلنت الجماعات اليهودية المتطرفة أنهم قاموا باقتحام المسجد الأقصى، وأدوا بعض الطقوس الدينية والتلمودية، وذلك بمناسبة بدء الشهر العبري، وأعلنت نفس هذه الجماعات أنها ستقوم بتكرار نفس الاقتحام مع بداية كل شهر عبري وذلك في سابقة خطيرة وجديدة.

ولفت إلى أن جماعة الحريديم اليهودية الاستيطانية انضمت للجماعات الاغتصابية الصهيونية الأخرى لاقتحام المسجد الأقصى من أجل إقامة الشعائر اليهودية فيه مقدمة لإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، كما سمحت شرطة الاحتلال الصهيونية بدخول مجموعات عديدة من المغتصبين الصهيانية للمسجد الأقصى في إطار ما يسمى برنامج السياحة الأجنبية في هذا المسجد.

وكشف النائب د. أبو حلبية النقاب عن أن نتنياهو يتابع بنفسه هدم المنازل، وقد شهد هذا الشهر أكثر من (١٠) انتهاكات من أبرزها، هدم سلطات الاحتلال الصهيونية ثلاثة منازل في حي وادي الدم ببلدة بيت حنينا وفي حي الثوري ببلدة سلوان في القدس المحتلة بادعاء البناء بدون ترخيص مما



خلال ورشة عمل حول قانون المعاقين نظمتها لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي

التأكيد على ضرورة تبني مؤسسات المجتمع المدني لمشروعات تنموية وعدم اقتصار المساعدات على الجانب الإغاثي



جانب من ورشة العمل التي نظمتها لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي

الوزارة في الالتزام بالقانون الآن هو ٤٪، مؤكداً أن دور وزارة الصحة في هذا المجال ينصب على ثلاثة محاور هي: أولاً الوقاية سواء عن طريق فحص الحمل واكتشاف الإعاقة مبكراً ومحاولة تقليل أعداد الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، وثانياً رعاية المعاقين المصابين وأصحاب التشوهات الخلقية، وتكثيف الجهد لرعاية المصابين لتقديم أفضل خدمة لإنقاذ حياة المواطن والتقليل من الأضرار المترتبة على الإصابة، وثالثاً التأهيل المصابين والمعاقين.

وأكد على ضرورة إيجاد آلية عمل مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني فقد واجهت الوزارة مشكلة تتمثل في أن أصحاب الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمعاقين لم يتقدموا بطلبات رسمية إلى الوزارة في قوائم المعاقين، مشدداً على أن الوزارة على استعداد لشراء الخدمة من أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني إذا قدمت خدمات مميزة للمعاقين، موضحاً في الوقت نفسه أن دور الحكومة جيد بالمقارنة مع الحكومات السابقة وإن كان لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، وأن جزءاً من فلسفة الحكومة يكمن في احتضان هذه الشريحة ومساعدتها.

من جانبها أوضحت تمام نوفل المستشار القانوني لديوان الموظفين على أن القانون الأساسي كفل حظوظ المعاقين وأنه في سنة ٢٠٠٨ تم توظيف ٨٠ معاقاً وكان نصيب وزارة التربية والتعليم ٥٢ معاقاً والباقي موزعين على الوزارات المختلفة، وفي سنة ٢٠٠٩ تم توظيف ٩ معاقين من مجموع ٣١٤ شخصاً، مشيرة إلى أنه يتبين حسب المسح أن أكبر الوظائف استيعاباً للمعاقين هي مهنة التدريس.

وفي نهاية اللقاء أكد الجميع على ضرورة عقد ورش عمل لوضع آليات للتعامل مع ملف توظيف المعاقين ما بين وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وديوان الموظفين، فضلاً عن ورشة عمل لإعداد الخطة الوطنية الخاصة بالمعاقين.

المعاقين، وقد حققت إنجازات طبية في هذا المجال. بدوره أوضح د. أحمد الكرد وزير الشؤون الاجتماعية أن الوزارة هي المخولة بالتنسيق وبمتابعة تطبيق قانون المعاقين على الوزارات والمؤسسات الحكومية وأن دورها هو الناظم والمشرع على تطبيق القانون، مشيراً إلى أن الوزارة تقدم مساعدات شهرية لأكثر من ٦ آلاف معاق.

وأوضح الكرد أنه نتيجة لعدم وجود أرقام دقيقة حول أعداد المعاقين ونوعية الإعاقة فقد قامت الوزارة بالحملة الوطنية للمسح الشامل للمعاقين والتي وصلت في بعض المناطق من بيت إلى بيت، مؤكداً أنه سيتم إعطاء كل معاق استثماراً خاصة توضع نوعية الإعاقة ومكان السكن وقد تم الانتهاء من هذه الحملة ونحن في مرحلة تفرغ وتوزيع البيانات وسيتم الإعلان عنها قريباً.

وفي سياق متصل أوضح د. محمد عسقول وزير التربية والتعليم أن وزارته تساهم بقدر كبير في استيعاب هذه الشريحة في الوظائف المختلفة، وأن هناك إدارتان معنيتان بهذا الجانب وهما الإدارة العامة للإرشاد والإدارة العامة للشؤون الإدارية. وتابع عسقول: تعمل الوزارة على تعليم المعاق وإعداده وتأهيله ومن ناحية أخرى تساهم في تعزيز ثقافة المواطن باحترام هذا المعاق ليس من باب العطف بل من باب قدرة هذا المعاق على المساهمة في المجتمع.

وأوضح عسقول أن عملية التوظيف داخل الوزارة شائكة وتم بعدة مراحل من اختبار ومقابلة وامتحان والشرط الأساسي هو نجاح المعاق في الامتحان ولا يشترط الترتيب في توظيفه مشيراً إلى أن أكثر من ٨٥٪ من المعاقين العاملين في الوزارة يعملون في مهنة التدريس والباقي موزعين على مختلف الإدارات. بدوره أوضح دباسم نعيم وزير الصحة أن الوزارة هي أول من بدأ بتطبيق قانون الـ ٥٪ دون طلب من أحد، وأن معدل

يكون قبول المعاق في أي عمل من باب الشفقة على حالته وإنما من باب قدرته على الأداء والعطاء في مجال تخصصه، فهو لا يختلف عن الأسوياء، بل ويتفوق عليهم في كثير من الأحيان.

وأكد د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي أن هذه الورشة تأتي في سياق متابعة قانون المعاقين وتطبيقه الذي يعد من أفضل القوانين المعمول بها في المجلس التشريعي، مضيفاً أن لجنته أولت هذا الملف اهتماماً خاصاً منذ البداية وتم تكليف الأخت هدى نعيم بمتابعة شؤون

لجنة الموازنة في "التشريعي" تناقش مع الوزير العيسوي موازنة وزارة النقل والمواصلات

ناقشت لجنة الموازنة في المجلس التشريعي مع وزير النقل والمواصلات د. أسامة العيسوي موازنة الوزارة لسنة ٢٠١٠ المقدمة إلى مجلس الوزراء، بحضور كلا من النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة، والنائب عاطف عدوان، والنائب يوسف الشرافي، ومختصين من المجلس التشريعي، بالإضافة إلى طاقم مختص من وزارة النقل والمواصلات. وأوضح النائب نصار أنه يتضح من خلال مقارنة الموازنة المقدمة لسنة ٢٠١٠ مع ما تم إنفاقه فعلاً في موازنة سنة ٢٠٠٩ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً، مطالباً الوزير العيسوي بتبوير مقبول لهذا الارتفاع. بدوره أوضح الوزير العيسوي أن السبب الرئيس لزيادة النفقات التشغيلية في سنة ٢٠١٠ يعود إلى الحملات المرورية والمشاريع التي تنوي الوزارة القيام بها خلال العام القادم.

وأشار العيسوي إلى أن سبب ارتفاع الإنفاق الفعلي في بند الرواتب والأجور لعام ٢٠٠٩ عن الموازنة التي كانت موضوعة والتي قدمت لمجلس الوزراء يعود إلى وجود موظفي العقود، إضافة إلى قيام سلطة رام الله بقطع حكومة رام الله لرواتب الموظفين وتغطيتها من الحكومة الفلسطينية بغزة. وأثار النائب نصار موضوع إحداثيات الوزارة لعام ٢٠١٠ حيث وضعت الوزارة ٨٥ إحداثية تم اعتماد ١٥ منها فقط من قبل وزارة المالية، موضحاً أنه لدى مناقشة هذا الموضوع فقد أخذت لجنة الموازنة بالملاحظات المقدمة من الوزارة والمتعلقة بضرورة تنفيذ الإحداثيات لعام ٢٠١٠ بالإضافة إلى ثلاثين شاغراً لدى الوزارة لعام ٢٠٠٩. وطالبت اللجنة من الوزارة بتزويدها بتفاصيل عن المشاريع التطويرية والراسمالية لدى الوزارة.

أوصى مشاركون من الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وممثلو المؤسسات الأهلية غير الحكومية التي تقدم خدمات لشريحة المعاقين، بإعادة تشكيل وتفعيل المجلس الأعلى لرعاية المعاقين، وضرورة حل التناقض ما بين قانون خدمة المدنية وقانون المعاقين في نسبة ٥٪ من الوظيفة، مؤكداً على ضرورة تبني مؤسسات المجتمع المدني لمشروعات تنموية تساهم في دعم المعاق وعدم الاكتفاء بالمشروعات ذات الطابع الإغاثي.

جاء ذلك خلال ورشة عمل عقدتها لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي حول قانون المعاقين بين المعوقات والتطبيق بمشاركة وزراء ونواب وجمعيات ومؤسسات تهتم بشريحة المعاقين، في فندق الكومودور بمدينة غزة.

ورحبت النائب هدى نعيم مسؤولة ملف المعاقين في المجلس التشريعي بالحضور وبيّنت أن هذه الورشة تأتي ضمن فعاليات يوم المعاق العالمي، وأن شريحة المعاقين تأثرت بالأوضاع التي يعيشها قطاع غزة من حصار واحتلال وحرب وتميزت عن باقي شرائح المجتمع المختلفة، موضحاً أن أعداد المعاقين في ارتفاع دائم مما يستوجب مطلوب منا أن نضع هذه الشريحة على سلم أولوياتنا. وأكدت نعيم أن الشيء المهم عند تطبيق القانون يكمن في العمل على تغيير نظرة المجتمع إلى هذه الشريحة ونظرة مدير العمل، مشددة على أن لا

شكاوى وردود

تظلم من قرار وزير الصحة بحق طبيب أسنان

وردت إلى اللجنة القانونية شكوى من طبيب أسنان يتظلم فيها من قرار وزير الصحة القاضي بإيقافه عن العمل مؤقتاً وتجريده من صلاحياته الإدارية بسبب عدم الاحتراز والإهمال الطبي أثناء قيامه بعملية في (فك أحد المرضى) وسماحه لأخصائي التخدير بالمغادرة، مما تسبب بوفاة المريض، وقد قامت اللجنة القانونية بإحالة الشكوى إلى لجنة الصحة المنبثقة عن لجنة التربية والشؤون الاجتماعية التي تولت بدورها مراسلة وزير الصحة لإحاطتها علماً بحيثيات القرار.

رد الوزارة: نفيدكم بشأن الموضوع أعلاه أنه بناء على الشكوى المقدمة من ذوي المتوفى/ ع.ك تم تشكيل لجنة تحقيق من قبلنا، وقد قامت اللجنة بدراسة الملف الطبي وتدوين الملاحظات ذات العلاقة بالموضوع واستمعت لإفادات ذوي العلاقة ومنهم الدكتور أ.ج. وخلصت إلى الحقائق المدونة في تقرير اللجنة، والتي ثبت وجود تقصير من جانب الطبيب المذكور وعدم استخدامه لصلاحياته تجاه الطاقم الطبي المشار ك معه في العملية وسماحه لأخصائي التخدير بالمغادرة أثناء العملية وقبل إفاق المريض الأمر الذي تسبب بمضاعفات مفاجئة للمريض أودت بحياته، وبناء على التحقيق خرجت اللجنة بتوصياتها ضد الطبيب المذكور وآخرين كل حسب نسبة خطئه. صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٠ عن وزير الصحة.

مدى قانونية استخلاص بلدية (جباليا النزلة) لرسم من قاعات الأفراح باعتبارها رسوم ملاهي؟

وردت إلى اللجنة القانونية شكوى من أحد أصحاب الفنادق الواقعة ضمن حدود بلدية جباليا النزلة يعترض فيها على قيام بلدية جباليا النزلة بفرض رسوم على قاعات الأفراح واقتطاع نسبة من أجرة القاعة المستأجرة لفائدة البلدية.

وبناء على الشكوى أعلاه تقدمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي بطلب توضيح حول الإجراء المتخذ ومدى استناده إلى القانون.

رد البلدية:

نفيدكم بشأن الموضوع أعلاه وبناء على الشكوى المقدمة فإننا نود توضيح التالي:

١- نصت المادة (١٥) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٧ بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية:

"يحق للمجلس وبموافقة الوزير أن يضع أنظمة لتمكينه من القيام بأية وظيفة من الوظائف أو ممارسة أية صلاحية من الصلاحيات المذكورة في هذا القانون وأن يضمن تلك الأنظمة أية ضرائب أو رسوم أو عوائد أو غرامات أو نفقات أو مخالفات".

٢- صدر عن مجلس الوزراء نظام رسوم الملاهي العمومية لسنة ١٩٩٩م استناداً إلى الصلاحيات المخولة بموجب المادة (١٥ب) من قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة ١٩٩٧م.

٣- نصت المادة ٣ فقرة (٣) من النظام أعلاه على التالي: "تستوفي رسوم الملاهي المدرجة في الفقرة الثانية من هذه المادة من مسؤول الله العمومي مباشرة ويتم تورديها إلى خزينة جباليا في نهاية كل شهر ميلادي".

كما نصت المادة ٣ فقرة (٢) من ذات النظام أعلاه:

"يستوفي مجلس بلدية جباليا النزلة رسماً قدره ١٠٪ من مجموع ثمن التذكرة العائلية أو التذكرة المشتركة أو التذكرة الموسمية (الفصلية) أو من قيمة فاتورة الحساب للحفلات الجماعية والعائلية التي تقام في المنتجعات والقرى السياحية أو الكازينوهات أو صالات الأفراح أو القاعات العامة".

الخلاصة:

لبلدية جباليا النزلة بموجب الفقرة (٢) من المادة (٣) من نظام رسوم الملاهي العمومية لسنة ١٩٩٩ أن تستخلص ما قيمته (١٠٪) من قيمة فاتورة الحساب للحفلات الجماعية أو الأفراح التي تُقام في الصالات المملوكة للمشتكي.

كما ينشأ لبلدية جباليا النزلة الحق في فرض غرامة لا تزيد على مائة دينار أردني ولا تقل عن عشرين ديناراً أردنياً بالإضافة إلى تحصيل الرسم المستحق الذي تخلف عن دفعه بموجب هذا النظام، لكل من خالف أحكام النظام بأي وجه استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٩) من نظام رسوم الملاهي العمومية لسنة ١٩٩٩.

"التشريعي" يعقد ورشة عمل للارتقاء بالوضع الداخلي للموظفين والدوائر المختلفة

غزة - الدائرة الإعلامية:

نظمت وحدة التدريب والتطوير في المجلس التشريعي الفلسطيني ورشة عمل بعنوان "نحو خطة تدريبية تتواءم وعمل البرلمان"، وذلك في مقر المجلس بغزة، بحضور الأمين العام للمجلس التشريعي د. نافذ المدهون ومدير وحدة التدريب والتطوير نبيل الخالدي ومدراء الدوائر في المجلس التشريعي. وفي كلمته الافتتاحية أكد الأمين العام للمجلس التشريعي د. نافذ المدهون أن القيادة الناجحة هي التي تقوم بخطط ناجحة، شاكرًا رئاسة المجلس التشريعي ممثلة بالدكتور أحمد بحر للدعم الكبير الذي يقدمه لإدارات المجلس المختلفة في سبيل تطوير الكادر البشري لتطوير عمل البرلمان، مبينًا أن التخطيط هو الخطوة الأولى في تنظيم عمل الإدارة، وأن استشراف الاحتياجات يلزم بوضع خطط علمية وفق معايير قابلة للتطبيق.

وأشار د. المدهون إلى أن حاجة التدريب للعاملين في البرلمان لها خصوصية أكثر من التدريب في أي من الدوائر الحكومية، وتابع قائلًا "الطاقم الإداري في البرلمان هم أعضاء البرلمان الغير منتخبين وهم من يضع الأسس لعمل البرلمان"، مشيرًا إلى أنه بدون كفاءة عالية فإنه يحدث خلل في العمل البرلماني في أي دولة.

وبيّن د. المدهون أن تجربة العمل البرلماني في فلسطين حديثة وتحتاج إلى مزيد من التدريب وفق خطة مدروسة للاستفادة من كل مرحلة من مراحل التدريب، داعيًا إلى ضرورة وجود خطة تدريبية واضحة خلال عام ٢٠١٠.

ولفت أمين عام المجلس إلى أن عمليات التوظيف الجديد تعد دافعا لوضع خطة تدريبية جديدة لخلق جيل على مستوى عال من الكفاءة الإدارية والعملية، مؤكداً على ضرورة أن يأخذ التدريب أكثر من مسار بحيث يشمل مجموعة من المعارف والعلوم، وقال: "علم الإدارة البرلمانية يجب أن يكون علما مستقلا والقانون البرلماني يجب أن يكون مستقلا عن علوم القانون الأخرى".

وعبر عن أمله أن يكون لدى المجلس خلال عام ٢٠١٠ طاقما وظيفيا برلمانيا يكون مرجعية للبرلمانات الأخرى على المستوى التدريبي والعملية، وشدد على ضرورة إشراك الجميع في العملية التدريبية للعام ٢٠١٠ ليكون لدى المجلس كوادراً كافية لتغطية أعمال البرلمان على المستوى التشريعي والرقابي.

من جانبه أوضح مدير وحدة التدريب والتطوير في المجلس التشريعي نبيل الخالدي أن الاحتياجات التدريبية نابعة من ربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي وهي الفرق بين الواقع والمتوقع، مشدداً على ضرورة تخطيط وتحليل وتحديد الاحتياجات بدقة، وذلك عبر التركيز على تحديد الفجوة القائمة بين ما يقوم به العاملين فعلاً وبين ما يجب أن يقوموا به والمهارات المتوفرة وغيرها.

وأشار الخالدي أن تحديد الاحتياجات التدريبية يركز بالأساس على مستوى الأداء المطلوب للمهام الموكلة للموظفين وقدرتهم على تنفيذ هذه المهام بالمهارات والإمكانات المتاحة والعمل على تطوير هذه المهارات من خلال ربط العلاقة بين مدخلات التدريب والمخرجات المتوقعة منه، وذلك يأتي من خلال مشاركة ومساهمة الدوائر والوحدات المختلفة في المجلس التشريعي في العملية التدريبية.

وبيّن الخالدي أن العملية التدريبية تسير على عدد من المسارات، وهي مسار المعارف والمفاهيم القانونية والبرلمانية وهو مسار أساسي لمسائر العاملين ويشتمل على البرامج التدريبية العامة في مجال الدستور والنظام الداخلي ونظام عمل الدولة والحياة البرلمانية المعاصرة حيث أن الموضوعات التدريبية التي يمكن تناولها في هذا المسار في السياق البرلماني والدور الرقابي - دور البرلمان في وضع السياسات العامة - تطور التشريعات القانونية في فلسطين.

كما أشار لضرورة التدريب في مسار تطوير عمل

اللجان ويضم موضوعات تدريبية أساسية مثل دور اللجان والعمل البرلماني - دور اللجان البرلمانية والعملية التشريعية - أنواع اللجان البرلمانية في البرلمانات الأخرى - دور اللجان في دعم عمل الأعضاء - إعداد التقارير والبحوث البرلمانية - استخدام نظم المعلومات الحديثة في عمل اللجان - ومفاهيم البحث والتفكير العلمي.

وأشار إلى المسار التدريبي الثالث وهو مهارات الصياغة التشريعية ويتعلق بأسس التشريع - النظم التشريعية في العالم العربي - العلاقة بين السياسة العامة والتشريع - لغة التشريع - إشكاليات الصياغة الفنية والقانونية للتشريعات - دور اللجنة القانونية في التشريع والصياغة - وإعداد المذكرات التمهيدية والتفسيرية الشارحة للتشريعات.

ومن المسارات المطلوب التركيز عليها - كما ذكر الخالدي - مسار المعارف التكنولوجية وهو مسار أساسي لسائر العاملين بالبرلمان ويهدف إلى محو "أمية الكمبيوتر" واستخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت وإجادة الكتابة على البرامج، ومسار الإدارة المتخصصة وتوجه هذه البرامج للقيادات الوسطى والعليا، كما تطرق لمسار تحليل الموازنة والسياسات الاقتصادية.

وقد تقدم مدراء الدوائر بأوراق عمل من أجل تطوير عمل المجلس من خلال خطط عمل لتطوير أداء الدوائر المختلفة في المجلس التشريعي الفلسطيني وتم مناقشتها وعرضها على المشاركين في الورشة.

د.الرمحي: الاحتلال يكذب ادعاءات السلطة بانحسار شعبية حماس بعد الحصار والملاحقة



النائب د.محمود الرمحي

اعتبر النائب د.محمود الرمحي أمين سر "المجلس التشريعي الفلسطيني" أن حشود حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بمئات الآلاف في ساحة الكتيبة الخضراء بقطاع غزة جعلت الاحتلال يكذب ادعاءات السلطة بانحسار شعبية حركة "حماس" نتيجة الحصار في غزة والملاحقة في الضفة؛ "حيث إن الحشود تقرأ من قبل الاحتلال بتصاعد قوة "حماس" وشعبيتها".

وبيّن الرمحي في حديثه لفضائية "الأقصى" الثلاثاء (١٥-١٢) أنه "على الرغم من أن حركة "حماس" أعلنت بعدم وجود فعاليات احتفالية بالانطلاقة في الضفة إلا أن السلطة اعتقلت واستدعت الآلاف من المقربين أو المحسوبين على حركة "حماس" إلى مقارها في محافظات الضفة ما أفسد الفرحة وأدخل الحزن".

وقال إن حشود "حماس" في ساحة الكتيبة تبين أن هذا هو المد الطبيعي للحركة ولن تستطيع السلطة أن تغالب قدر الله، "وإن حركة "حماس" طيلة سنواتها الـ ٢٢ كانت تسير بخطوات استراتيجية ثابتة وبسلاسة تنتقل

من مرحلة إلى أخرى، وتخوض مختلف المجالات بنجاح وتتفوق من الله تعالى، ما أغاظ الكثيرين خاصة من أبناء جلدتنا. وأشار أمين سر "المجلس التشريعي" إلى أن حركة "فتح" كانت قد دعت إلى الخروج تأييداً لعباس في رام الله بعد "تقرير غولدستون"، حيث لم تستطع أن تخرج للشوارع أكثر من ٢٠٠ من المواطنين.

البعد القانوني لسرقة الأعضاء البشرية

ثقافة قانونية

إعداد / هدى اللواء -مساعد قانوني - الدائرة القانونية

تعتبر سرقة الأعضاء البشرية من أحدث أنواع السرقات وأبشعها فهي جريمة قانونية وأخلاقية بامتياز وتصنف في إطار الجريمة المنظمة حيث تصاعدت في الآونة الأخيرة جرائم الاحتلال الصهيوني التي استهدفت سرقة أعضاء الشهداء والأسرى والجرحى بما يشكل انتهاكاً صارخاً لكافة الديانات السماوية والقوانين والمواثيق الدولية، فالشريعة الإسلامية تصنف هذه الجريمة ضمن جرائم الحرابة والتي تكون عقوبتها بحسب جرمها القتل أو الصلب أو الأبعاد. إن السطو على أعضاء الإنسان الحي أو

الميت من الأمور المخالفة لنصوص القوانين المحلية والدولية ونحن في هذا الصدد سوف نلقي الضوء على جريمة سرقة أعضاء الفلسطينيين المختطفين أو الأسرى أو حديثي الوفاة من الشهداء في إطار القانون الدولي والتشريعات الوطنية. ماهية سرقة الأعضاء البشرية: هو استئصال عضو سليم من جسم إنسان حي أو ميت خلسه بهدف نقله لجسم آخر حي أو بغرض الاتجار به.

البعد القانوني الدولي لسرقة الأعضاء البشرية: سرقة الأعضاء البشرية جريمة محرمة يحاسب عليها القانون الدولي

المتمثل في اتفاقيات جنيف خاصة (١٣٠) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (٣) من اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة الأسرى التي تحظر المساس بالسلامة البدنية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة المواد (٥،٣،٢) التي تضمن لكل فرد الحق في الحياة والسلامة الجسدية دون أدنى تمييز لدينه أو جنسه أو انتمائه، واتفاق روما لعام ١٩٩٨م لإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بالمادة (المادة ٧، البند "ك" والمادة ٨ البند "١٠") التي تعد المساس بسلامة الإنسان وحياته وأعمال التنكيل من جرائم الحرب والجرائم اللاإنسانية والمادة (٣) من

بروتوكول الأمم المتحدة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لعام ٢٠٠٠ والخاصة بمنع وقمع والمعاقبة على الاتجار في الأفراد ويدخل ضمن مفهوم الاتجار في الأفراد نزع الأعضاء البشرية أو جزء منها والاتجار بها. البعد القانوني الوطني لسرقة الأعضاء البشرية:

ضبط القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (١٦) نقل الأعضاء البشرية حيث يجب أن تنظم بقانون ولأغراض إنسانية مشروعة حيث نصت على أن: ينظم القانون أحكام نقل الأعضاء

وغيرها من مستجدات التقدم العلمي للأغراض الإنسانية المشروعة. يتضح أن الأعضاء يمكن نقلها من الأحياء أو الأموات ولكن ضمن إطار قانوني خاص يضبط وينظم عملية نقل وزرع الأعضاء البشرية وأي عملية نقل للأعضاء خارج إطار القانون والمشروعية تعد جريمة من الناحية القانونية وفي هذا الصدد تم إعداد مشروع قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني بحيث ينظم إجراءات نقل وزراعة الأعضاء البشرية. وهو لازال في طور البحث والدراسة.



النائب عبد الرحمن زيدان

من الصعب قبول مصر كوسيط محايد بعد حقائق معادية لخلق

النظام البوليسي والقمعي الذي يلاحق

المقاومة في الضفة هو المانع الأكبر لاندلاع

انتفاضة جديدة هناك

شرعية بديلة عن شرعية المجلس التشريعي ، موضحاً أن الانتخابات لا يمكن إجراؤها في ظل نظام قمعي.

وأضاف زيدان أن نواب كتلة التغيير والإصلاح ملاحقون على مدار الساعة ، وأن كل من يتصل بالنواب في الشارع أو المكتب معرض للاستجواب وربما الاعتقال ، وأنهم يواجهون موقفاً عدائياً تحريضياً واضحاً من نواب فتح رغم محاولتنا الدورية للتواصل معهم ، مؤكداً أن شعبية حماس في الضفة في ازدياد مطرد رغم كل المعوقات ، وأن برنامج الصمود نجح دون أي تنازلات. وفيما يلي نص الحوار:

أكد النائب عبد الرحمن زيدان أن من الصعب قبول مصر كوسيط محايد بعد اليوم في ظل بناء جدار العار الفولاذي الذي يهدف إلى خلق حقائق معادية لخلق وابتزاز الفلسطينيين ، مشيراً إلى أن مصير المصالحة الوطنية لا زال غامضاً ، وأن الموقف المصري المتعنت هو الذي يؤخر عجلة الوفاق والتوقيع على ورقة المصالحة المصرية.

وشدد زيدان في حوار شامل مع "البرلمان" على أن النظام البوليسي والقمعي الذي يلاحق المقاومة في الضفة هو المانع الأكبر لاندلاع انتفاضة جديدة هناك ، مشيراً إلى أن فتح والسلطة يحاولون صناعة

سمعنا مؤخراً عن العديد من المضايقات بحق بعض النواب ، هل لا زالت المضايقات والملاحقات على حالها ، وما هو تقييمكم للوضع الأمني الذي يحياه نواب التغيير والإصلاح في الضفة هذه الأيام؟

نحن نتحدث عن فترة ليست بالقصيرة فهناك أكثر من سنة على تواجـد النواب خارج السجون ويوجد الآن ما يقارب ٣١ نائبا في الضفة، ولكن حتى العدد القليل من قبل كان يتعرض لمضايقات كثيرة، وهي تتلخص في مضايقات للنائب نفسه أو مكتب النائب ومراجعي النائب وموظفي النائب وأسرة النواب، وقد وصل الأمر إلى اقتحامات لمنازل النواب للتفتيش بحجة أن أحد أبنائه محمد أبو جحيشة فقد كان خمسة من أبنائه مطلوبون للأجهزة الأمنية.

وهذه الأفعال غير مبررة وهي تشكل مضايقات بحق النواب أنفسهم الذين أعطى لهم القانون الحصانة البرلمانية، وفي الغالب يتم ملاحقة النائب على مدار الساعة، فهناك سيارة من أجهزة أمن السلطة تتابع تحركات النواب أينما تحركوا وذهبوا وبالأخص نواب الكتلة في محافظة نابلس وسلفيت.

في إطار المتابعة الأمنية المشددة لكل وافد أو زائر إلى بيوت ومكاتب النواب ، تحدثت

بعض الأتباء عن أن من يدخل بيت الدكتور عزيز دويك أو يقوم بزيارته فإنه يتعرض للمساءلة والاعتقال، ما مدى صحة هذه المعلومات؟

صحيح إن كل من يتصل بالنواب في الشارع أو في مكاتبهم هو معرض للسؤال والاستجواب والاعتقال أحيانا مع قبل أمن السلطة، وهذا حصل معي شخصيا ومع كل النواب، إذ يتم متابعة كل من يدخل وحتى في بعض الأحيان يتم الاستجواب والاعتقال من على باب المكتب، فيطلب منهم الهوية ويتم الاستدعاء مباشرة من قبل أمن السلطة ويتعرض للمساءلة: لماذا ذهبت إلى النائب، وهذا ينطبق على كل من يقدم شكاوى وبالذات الموظفين الذين يتم فصلهم من حكومة رام الله.

إضافة إلى ذلك هناك متابعة عوائل النواب من قبل عناصر الأجهزة الأمنية الذين يصورونهم من باب المضايقة والضغط النفسي، وهذا استهداف واضح خاصة لأبناء النواب وذلك للتأثير على النواب أنفسهم، وهم بذلك ينتهكون الحصانة البرلمانية للنواب، فهم لم يستطيعوا اعتقال النواب ولكنهم يقتحمون ويمتهنون الحصانة الشخصية لأبناء النواب.

وهذه الضغوط والممارسات تطبق سواء مع الدكتور عزيز دويك أو غيره من النواب، فيحظر علينا التواصل مع الإعلاميين كما إن بعض

الإعلاميين يخاف من إجراء المقابلات الصحفية معنا، فلا يمكننا عقد أو إجراء مؤتمر صحفي وهناك تضيق شديد في هذه القضية وهناك أيضا تهديد مباشر لوكالات الأنباء ووسائل الإعلام.

أيضا يتم اعتقال مدراء مكاتب النواب بشكل دوري ويتم استجوابهم وسؤالهم عن النواب وما هي اتصالاتهم ومن يزورهم بل إنهم يتابعون حتى البريد الإلكتروني للنواب ويرصدون الرسائل الصادرة والواردة، وفي كل مكاتب النواب جرى اعتقال الموظفين وحتى مدير مكتب الدكتور عزيز دويك.

في ذات السياق يمنع النواب من أداء دورهم فبعد أحداث قلقيلية ذهب وفد من النواب لتقديم واجب العزاء فقامت السلطة بوضع الحواجز الخاصة فقط من أجل إعادة النواب وإعاقة وصولهم، أيضاً عندما خرج بعض الإخوة النواب من السجن منع بقية النواب من استئجار القاعات لتهنئة النواب المفرج عنهم وجهت رسائل تهديد لأصحاب القاعات، وفي بعض المناطق تم إطلاق النار كما حدث في جنين وهذه أمثلة محدودة حول المضايقات.

كذلك احتجز النواب على يد أمن السلطة مرة خلال قيام النواب بزيارة اجتماعية في بيت لحم إذ تم احتجاز خمس نواب مع عوائلهم في الشارع وأخذت هوياتهم وأثناء هذه الاحتجاز كانت هناك جلسة حوار وطني مع المصريين، كما تم اعتقال النائب د. محمود الرمحي بعد قيامه بإجراء مقابلة حوارية مع قناة القدس فبعد خروجه من المقابلة جاءت سيارة واعتقلته وتم وضعه في زنزانة لمدة من الوقت.

هل هناك محاولات لجسر الهوة بينكم وبين نواب حركة فتح ، وهل هناك اتصالات على أي مستوى كان مع أي من قادة حركة فتح في الضفة؟

حقيقة نحن لا نوفر فرصة لمحاولة إيجاد الشخص العاقل الذي يمكن أن

يتفهم خطورة هذه الممارسات التي تنتهجها السلطة، ولكن هناك موقفا عدائيا واضحا نلاحظه من نواب حركة فتح، فنحن نحاول أن نقتررب وأن نضع الأمور في إطار عقلاني ولكننا نجد موقفا سلبيا، حتى عندما توافقت الكتلة على عودة الدكتور عزيز دويك إلى ممارسة عمله داخل التشريعي مع كتلة فتح والقوائم الأخرى داخل المجلس ووقع عزام الأحمد على ذلك عادت الأمور إلى ما كانت عليه بعد ساعة واحدة من توقيع عزام، وحتى في المناسبات الاجتماعية نحرص على التواصل مع كافة النواب، بل وأنا في السجن كنت أرسل النواب من كافة الكتل، ولكن مع الأسف لم يقم أي نائب من فتح بتهنئتنا بعد خروجا من السجن والإفراج عنا، وفي أكثر المناسبات المأ هي الوفاة لم يسعى أي منهم إلى مواسة أحد النواب بهذه المناسبة الأليمة، وأقول إن نائبا نصرانيا من القدس هو الوحيد الذي تقدم بالتعزية لنا، وما سوى ذلك لم نرى أي موقف لرأب الصدع أو إيجاد قاسم مشترك، ولا نسمع من النواب إلا التحريض بل إن إحدى نائبات فتح ذهبت إلى المعتقلات وطالبت معتقلي حماس في سجون السلطة بالاعتراف للتخفيف عليهم، ولا نسمع سوى التعليقات المسيئة التي لا تنم عن أي فهم أو إدراك لخطورة الوضع.

وفي مناسبة امتحانات التوجيهي حاولت أن أذهب مع مدير التربية فصدرت إليهم تعليمات من المحافظ بعدم السماح لي بالدخول للاطمئنان على سير عملية الامتحانات، كما إن الوفود التي تأتي للزيارة يتم التنبيه على رئيس المجلس البلدي بالأا يتم دعوة النائب للمشاركة في استقبالها، علما بأن نواب فتح والآخرين يُدعون إليها وتجدهم في كل المناسبات، هذا غير الإساءات التي يطلقها المسؤولين بحق النواب والاعتداءات على بعض النواب كما حدث من إطلاق النار على الشيخ حامد البيتاوي وما حدث أخيرا مع الأخت منى منصور.

إنّ ما طبيعة عملكم الآن في أرض الضفة في ظل الحجر والمنع الصارم لكم من ممارسة مهامكم كنواب للشعب الفلسطيني؟

لا نعدم وسيلة للتواصل مع الناس، برغم المحاولات الحثيثة لمنع النائب من أداء دوره لأنه في الحقيقة لا يوجد بيننا وبين الناس حواجز، وهم يدركون أوضاعنا والضغط الذي تعيشه الضفة، وبعض الناس تجده يسلم عليك بحرارة ويدعو لك، ونحن نحرص على التواصل مع جمهورنا كافة دون فرق ونحرص على الظهور في المناسبات الاجتماعية وتقديم الخدمات للناس، وبعض الناس لا يستطيع أن يأتي إلى مكاتبنا مباشرة ويتصل بنا عبر الهاتف ويشنكي ويطلب مساعدة في أداء مهمة معينة خوفا من المسائلة، ومكاتبنا مفتوحة على الدوام ولكن عدد المراجعين قليل، ونشاطنا يتركز على التواصل الاجتماعي مع الناس.

ونحن نتواصل مع كافة وسائل الإعلام التي لا تخاف أن تتعامل معنا وهناك بيانات تصدر عن النواب، ويتم استقبال وفود أجنبية ودولية تأتي وتقابل النواب وتقوم بحوارات وهناك حضور فاعل في هذا المجال مع منظمات المجتمع المدني ولا ننوانى في المشاركة في ورش العمل و الندوات، وكل هذه الفعاليات يشارك فيها النواب رغم التضيق إضافة إلى قيام إسرائيل بمنعنا من السفر.

بعد أربع سنوات حافلة بالعوائق والتحديات ، كيف تقيّمون التجربة البرلمانية للمجلس التشريعي؟

لا يمكن الحكم على تجربتنا بأي مقياس من المقاييس بل هي صراع سياسي لأنه برلمانيا لم نمض إلا ثلاثة أشهر في المجلس فقد بلغ عدد النواب المختطفين ٤٥ نائبا في الضفة وهذا عدد ليس بسيطاً فلم نتح لنا كنواب الفرصة لممارسة مهامنا في إطار المجلس التشريعي، وما جرى أننا خضنا صراعا برلمانيا

من أجل الصمود وهذا ما انتخبنا من أجله، فتجربتنا ناجحة وعائنا في الطريق من الاعتقال والإساءة والأذى من الشقيق وابن الجدة، وكل المهام البرلمانية لم نتح لنا أصلاً لأن التجربة وُدت في مهدها ولكن برنامج الصمود نجح ولم نتنازل قيد شعرة.

وحسب المحللين وكل المتابعين للشأن الفلسطيني فإن حماس في الضفة لم تخسر شيئا من شعبيتها بل على العكس هي في ازدياد، فجو القمع والمنع الذي تمارسه السلطة هو الذي يحول بيننا وبين الجماهير، ونعلم أن الناس تدرك هذه الحقيقة.

كيف ترى قرار اللجنة المركزية التمديد لعباس وللشريعي؟ وهل يحق للمجلس المركزي التمديد أم أن التشريعي مستقل وهو سيد نفسه في هذا الخصوص؟

المجلس المركزي هو هيئة لا تملك اتخاذ قرار من ذاتها وهو هيئة بسيطة تقوم بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني ولا تملك بموجب القانون قرارات في أي شأن من الشؤون.

وهم بذلك يحاولون صناعة شرعية بديلة عن شرعية المجلس التشريعي، وهم يعلمون أن الانتخابات في هذه الظروف لا يمكن إجراؤها في ظل نظام قمعي. وأقول إن الرئيس عباس اخترق القانون أكثر من مرة ومنذ ثلاثة سنوات، لذا فإن من يتجاوز القانون مرة يسهل عليه تجاوزه بعد ذلك، فهناك مخالفات جسيمة للقانون الأساسي ولن تنتهي، والمجلس المركزي ليس له ولاية على التشريعي وليس له علاقة، والآن هناك محاولة لأخذ الشرعية، فقد جدد وزراء الخارجية العرب العام الماضي للرئيس عباس وأضافوا له شرعية ولكن هو الآن يحاول عن طريق المركزي إيجاد شرعية له تمكنه من البقاء في منصبه. وأنا أؤكد أن مدة ولاية المجلس التشريعي حسب القانون الأساسي تنتهي عند أداء المجلس الجديد اليمين الدستورية ويبقى المجلس حتى يتم

في حوار شامل مع "البرلمان":

البناء جدار العار يهدف إلى خلق وابتزاز الفلسطينيين

النواب ملاحقون على مدار الساعة، وكل
من يتصل بالنواب في الشارع أو المكتب
معرض للاستجواب وربما الاعتقال



النائب / المهندس :

عبد الرحمن فهمي عبد الرحمن زيدان

كتلة التغيير والإصلاح / طولكرم

• مواليد 1962م في طولكرم.

• حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة مدنية .

• عمل كمهندس في عدد من الشركات في دولة الكويت من عام 1985م -1990م.

• أشرف علي المشاريع في " بكدار " ف مختلف مناطق الضفة الغربية .

• نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التكافل في نقابة المهندسين / مركز القدس .

• اعتقل عام 1993م وحكم علي أثرها 4 سنوات ، كما اعتقل إداريا عام 1997م .

• فاز بالانتخابات التشريعية في عام 2006م عن دائرة طولكرم .

• أسندت إليه حقيبة وزارة الأشغال العامة والإسكان في الحكومة العاشرة .

• اعتقل عدة مرات آخرها بتاريخ 2007/5/24م.

وهي تقوم بدفع أبناء جلدتنا لتكريس
الحصار علينا، وأعتقد أن أساليب
الضغط لن تنتهي، ولأسف فإن
التنسيق الأمني الذي تنتهجه السلطة
في الضفة بشكل كبير يستخدم لمنع
أي انفراجة حقيقية للشعب الفلسطيني
ويتم ممارسته لئلا أي شكل من أشكال
المقاومة.

أن هذه ضريبة النصر والتحرير
وكننا نقرأ في كلمات الأطفال
العفوية الصادقة الذين تحدثوا خلال
الحرب المعاني الكبيرة فقد عبروا عن
شي عظيم وقيم عظيمة، والكلمة التي
كانت تتردد على الكبار والصغار وما
زال صداها يتردد هي حسبنا الله ونعم
الوكيل.

النصر الأكبر هو اندحار العدو
وعملائه، وأن ينتصر الإسلام في كل
العالم كما انتصرت غزة وأستطيع
القول أن دعاية الكيان الصهيوني التي
كان يروجها على مدار سستين عاما
على أنه الضحية قد كسرت، فقد
كسرت غزة الاحتلال بصمودها ٢٢
يوما ولو صُبت هذه الحرب على دولة
لحرقتها ولكن هذه آية من آيات الله
عز وجل الذي يريد أن يعلمنا معنى
الصبر والثبات والصمود.

بتقدير كم هل هناك أرضية موائمة لشن حرب

صهيونية جديدة ضد حماس في قطاع غزة؟

رغم بعض التقديرات التي تشير
إلى ذلك إلا أنني أستبعد ذلك لأن
إسرائيل لدغت مرتين، فحرب إسرائيل
على لبنان "تموز ٢٠٠٦" أنتجت حزب
الله أقوى، و حربها على غزة أنتجت
القسام والمقاومة أقوى من ذي قبل،
وإسرائيل تعلمت أنها بالقوة لن تحرز
أي نصر وهذا سوف يردعها ولكنها لن
ترتدع عن المحاولة للبحث عن طرق
وأشكال جديدة، فالحصار غير مكلف
لإسرائيل سوي من الناحية الإعلامية،

الغربية بعد اغتيال الشهداء الثلاثة في نابلس
مؤخرا؟

عندما تندلع انتفاضة فإنها لا تشاور
أحدا وعندما اندلعت الانتفاضة الأولى
والثانية لم يكن مخططا لها، وأقول
أن الانتفاضة الثانية كان سببها الأول
هو انسداد الأفق السياسي وممارسات
الاحتلال، فلم يحقق خيار أو سلو أي
نتائج سوى مزيداً من الفشل، والسبب
الثاني هو ما تراكم من فساد السلطة
والإساءة التي حدثت بحق حركة
حماس والمقاومة وهذا ما ظهر في
أحد التقارير التي قدمت للمجلس
التشريعي في ذلك الوقت، لذلك
فالناس لم تستشر أحدا لاندلاع
انتفاضة جديدة

وقد تتوفر الظروف لانتفاضة جديدة
وعندها لن يتم استئذان أحد، لا فياض
ولا أبو مازن، وأقول إن النظام البوليس
القمعي الموجود الآن في الضفة الذي
يلحق المقاومة هو الذي يمنع اندلاع
انتفاضة جديدة، وقد اعترف دايتون
نفسه أمام الكونغرس الأمريكي بتبجح
حينما قال أن مهمته في القضاء على
المقاومة قد نجحت بشكل لم يكن
حتى هو نفسه يتوقعه، وكان أداء
السلطة أفضل بكثير مما توقع.

ما رأيكم في الجدار الفولاذي الذي يتم تشييده
حالياً على الحدود المصرية الفلسطينية،
وهي آثاره وتداعياته المختلفة؟

مصر تحتاج إلى إدارة ذاتية وأخشى أن
تستجيب مصر للابتزاز وإتاتو التوجيهات
الخارجية ومصر أقوى من أن تنحني
لهذه الضغوط، وهذا الجدار هو جدار
العار والخنق والإغراق، وكل يوم
تتكشف أموراً جديدة حول هذا الجدار
وأبعاده الخطيرة، وأثمن كلمة
الدكتور أحمد بحر لأنه وضع النقاط
على الحروف، فالذي يهدد مصر ليس
أهل غزة وإنما الذي هدد مصر هو
الكيان الصهيوني الذي قتل الأسرى
وقصف الأطفال وهدد بقصف السد
العالي ولا زال يتآمر على أمن بمصر
وشعب مصر.

نعاش هذه الأيام الذكرى السنوية الأولى
للحرب على غزة، ماذا نقولون في هذه
الذكرى؟

لقد عشنا الحرب ونحن في السجن
وتابعنا أحداثها بكل تفاصيلها ليل
نهار، وعشناها بثقة. والله لم أفكر
للحظة أو يساورني شعور بأن الله
سوف يتخلى عن هذه الأمة وهذا
الشعب وقد فجعنا بعدد الشهداء الكبير
وعلى رأسهم أبو مصعب "سعيد صيام"
والدكتور نزار ريان ولكن كنا ندر ك

هناك ضغوطا عليها.
وأؤكد أن موقف الإخوة في مصر
مستهجن ومرفوضا حيال رفض
مناقشة الورقة المصرية، ويجب
على مصر كراعية للحوار الوطني
أن تتفهم كافة المواقف، وأنساءل
لماذا تحجم مصر حتى الآن عن اتخاذ
الخطوة الفصل والنهائية في ملف
المصالحة رغم أنها قادرة على ذلك؟

تأسيسا على ذلك، هل تعتقدون أن ملف
المصالحة الفلسطينية قد أصبح نسيا منسيا
وتم طي الملف بالكامل عقب الشروع في
بناء الجدار الفولاذي؟

لا أحب أن أقطع الأمل ولكن بدأت
تتلاشى فرص الورقة المصرية
والاحتمال ضعيف أن ترى النور وأن
يحدث الاتفاق على المدى المنظور،
وذلك بسبب الإجراءات المصرية
والحقائق التي تضعها بحق مليون
ونصف فلسطيني، فمصر تصنع الآن
حقائق معادية وخائفة من الصعب أن
تأتي بعدها وتقول أنها وسيط وطرف
محاييد وأريد أن أصل بالفلسطينيين
إلى المصالحة.

فلا يعقل أن تخنقني وتشدد الحصار
عليّ وتكون محايدا، وما نخشاه أن
تتجه مصر إلى الانحياز الكامل
ومحاولة الضغط على أهل غزة من
أجل ابتزازهم. ولكن لا نقول أن الأمل
قد انتهى ولكن مهما ضعف الأمل فيجب
أن نبقي الحد الأدنى من التواصل مثل
شعرة معاوية، ونسال الله أن يستجيب
الإخوة المصريين للمناشدات والشيء
الذي يحز في النفس أن تكون ضمائر
الأوروبيين والأمريكان الذين يقطعون
آلاف الكيلومترات أكثر حياة ونبضا
من كثير من الأشقاء وهم يتجشمون
المشاق كي يوصلوا الدواء إلى أهل
غزة وفي نفس الوقت يراهم الأخ
والشقيق ولا يكتفي فقط بالترج
عليهم بل ويقدم على منعهم والحجر
على دخولهم.

الذي يجري هو امتحان للأمة لمصر
والأردن والدول العربية كلها
وامتحان للعالم وليس فقط امتحان
للشعب الفلسطيني الذي نجح في
الامتحان من قبل، فهو صامد ومحتسب
وبعد سنة حرب وحصار فإن الشعب
في قطاع غزة يقول حسبنا الله ونعم
الوكيل، وأؤكد أن هذا الصمود هو
درس للعالم كله، والامتحان الحقيقي
لهذه الشعوب هو موقفها مما يحصل
لغزة والقدس، هل تبقى صامدة أم
تتحرك؟

هل تتوقع عودة أجواء الانتفاضة إلى الضفة

حرية الاختيار ولم يتم مساومته على
لقمة عيشة بفعل الحصار وغيره فإن
هذه الانتخابات ستكون عادلة دون
شك، وستحمل ممثلي إرادة الشعب
إلى مواقع المسؤولية، وهو ما لا
يتوفر هذه الأيام.

هل تتوقعون نجاح المصالحة قريباً أم
أن الأمل لا زال بعيداً؟ وما هي الأسباب
الحقيقية التي تحول دون بلوغ المصالحة
بمعانيها الحقيقية؟

أعلم علم اليقين أن الله له قدر وهو
مطلع على معاناة شعبنا في غزة
والضفة ولكن الله عز وجل قدر ولا
ندرك حكمه القدر إلا بعد أن تنجلي
للإنسان الذي يعاني وماله إلا الصبر.
وفيما يخص قضية المبادرات ونجاحها
المطروح الآن هي الورقة المصرية
وقد قدمنا الملاحظات وجلسنا مع
الإخوة المصريين ووفد فتح، وكان
هناك سلبية في التعامل مع موضوع
الحوار، وهناك قضية المعتقلين،
ولأسف كان هناك تعامل سلبيا
وعدم استجابة وقد فوجئنا بأن كلمة
"مستحيل" هي أكثر كلمة تم ترديدها
في إطار الحوار، مستحيل الإفراج عن
المعتقلين وإنهاء هذا الملف.

ولأن يقيننا بالله عز وجل من أنه لا بد
أن يكون هناك مخرج لأن الناس تعاني
في أرزاقها وأمنها وأبنائها، ونحن على
ثقة أن نتيجة ايجابية سوف تحصل
في نهاية المطاف، وأنها ستقود إلى
الانفراج الوطني. لكن كيف ذلك؟
هل من خلال الورقة المصرية أو
من خلال تغير جذري في الواقع،
الأمر لا زالت غير واضحة حتى الآن
فقد تتغير الأمور في مكان أو آخر،
وإيماننا بالله يجعلنا نسير في هذا
الطريق دون كلل وملل، ودائما أقول
هناك مبادرات ولكن لا نرى أن هناك
إرادة حقيقة لدى فتح أو من يسيطر
على فتح ولو كانت لديها الإرادة فإن

انتخاب مجلس جديد وهو ما يوحي
أن هناك محاولة لاستمرار الوضع
القائم.

في حال إجراء انتخابات جديدة خلال المرحلة
المقبلة، هل تتوقعون بقاء الحال على ما هو
عليه أم أن النظام الإقليمي والدولي بات
أكثر استيعابا لعدم إمكانية إقصاء أي طرف
فلسطيني تحمله الإرادة الشعبية إلى مواقع
المسؤولية؟

حقيقة أن المجتمع الدولي هو أكثر
من طرف، هناك أنظمة تنفذ إملاءات
الضغط الصهيوني وهي أنظمة ما زالت
تصر على موقفها المقاطع وشروط
الرباعية، ونحن خلال السنوات الأربعة
وخلال الحرب شهدنا تحولا في
الضمير الشعبي الغربي وشهدنا تحولا
حتى في مواقف بعض المسؤولين
على المستوى البرلماني أيضا، وقضايا
التغيير تحتاج إلى وقت في المواقف
والسياسات، والتغير الذي حصل في
أوروبا شعبيا هو تغير ملموس وهذا
ما نلمسه في التعاطف مع غزة وفي
المسيرات والحملات لكسر الحصار
وطواقم البرلمانيين الذين نتواصل
معهم، وهي مواقف نسمعها ونلمسها
يوميا، وهذا الأمر ليس بسيطا وسوف
يُحدث تغييرا في السياسات بشكل عام،
ونحن ندر ك حتى أن الإدارة الأمريكية
تسعى جاهدة لإيجاد الحلول ولكن
هم أضعف من الخروج من القيد
الصهيوني.

في حالة الانتخابات أنا عني يقين
أنه لا يمكن إجراء الانتخابات في هذه
الظروف ما لم تتغير هذه الأجواء
البوليسية التي تكتم الأفواه وتكبح
الحريات، وأي انتخابات في هذه
الظروف هي مقذوح في نزاهتها،
ونحن على ثقة أن أي انتخابات حرة
ونزيهة في ظل أجواء مناسبة سوف
تعطي شعبنا حق حسن الاختيار دون
ضغط أو إملاء، فإذا تركت للإنسان

لا يمكن تقييم التجربة البرلمانية

للمجلس التشريعي موضوعيا في

ظل العوائق والتحديات المعروفة

المجلس التشريعي يشارك في فعاليات الذكرى الـ



أولى لمعركة الفرقان ويواصل مهامه البرلمانية



وقائع الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس التشريعي لبحث الأخ

د. بحر: هل يجوز لمصر أن تشدد الحصار على شعبنا؟! ولماذا

تقرير اللجان القانونية والداخلية والاقتصادية يدين الموقف

الافتتاحية:

رئيس الجلسة/ د. أحمد بحر

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي

باسم الله ثم باسم شعبنا الفلسطيني نفتتح جلستنا الطارئة هذه التي تبحث في الأخطار الكارثية للجدار الفولاذي بين الأخوة الأشقاء على الحدود المصرية الفلسطينية، ونبدأ بتحية إكبار لعمود أبناء شعبنا في الذكرى الأولى لحرب الفرقان، وتوجيه التحية لشهادتنا ومعتقليننا ومعاقبيننا، والتحية إلى المقاومة الباسلة التي ترابط على الثغور لتدافع عن كرامة الأمة العربية والإسلامية.

إن بناء جدار فولاذي على امتداد الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة لقطع شريان الحياة عن شعبنا الفلسطيني إنما هو فرض لسياسة العقاب الجماعي على سكان قطاع غزة ومخالف لأبسط حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م.

ومصر من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة فكيف يبقى معبر رفح مغلقاً في وجه الفلسطينيين لغاية الآن وهم ليسوا خصماً بل أشقاء في العقيدة والدين والجوار، وهل يجوز لمصر الشقيقة أن تساهم في زيادة شدة وطأة الحصار على قطاع غزة أم أن عليها أن تكسر هذا الحصار وإلى الأبد؟؟!!

إننا في رئاسة المجلس التشريعي نطالب الأخوة في القيادة المصرية باحترام توجهات فخامة الرئيس محمد حسني مبارك الذي أعلن بأنه لن يسمح أبداً بتجويع الشعب الفلسطيني وترجمة هذه الأقوال إلى أفعال ملموسة على الأرض من خلال فتح معبر رفح بشكل فوري لإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة.

إننا نؤكد باسم شعبنا أن العدو الحقيقي للأمن القومي المصري والفلسطيني والعربي والإسلامي هو الكيان الصهيوني المجرم الذي هدد قاداته علناً بضرب السد العالي في مصر وتهكموا على فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، ولا زال يعمل ليل نهار على تهويد القدس وطرد سكانها الأصليين وبناء المزيد من المستوطنات، ويقوم بالاعتداءات الوحشية المتكررة على الفلسطينيين العزل وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية بل ويسعى لتصفية القضية الفلسطينية.

نطالب باسم شعبنا الفلسطيني جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة الدول العربية والإسلامية وكافة البرلمانات الشقيقة والصديقة وخاصة مجلس الشعب المصري وكافة الهيئات والمنظمات الإنسانية والحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وأحرار العالم بالعمل الجاد على إنهاء مأساة الحصار الجائر، ورفض كل الإجراءات أو الأعمال التي من شأنها أن تزيد من شدة وطأة الحصار على قطاع غزة، خاصة بناء الجدار الفولاذي على الحدود المصرية الفلسطينية.

إننا باسم شعبنا وباسم إخواني نواب المجلس التشريعي نؤكد لكل أبناء شعبنا في الضفة وغزة وفي أراضي الـ ٨" وفي الشتات ولكل أبناء العروبة والإسلام ولأحرار العالم أن المصالحة الوطنية هي ضرورة وطنية وشرعية وهي إستراتيجية حقيقية لشعبنا، لذا فإن المصالحة الحقيقية لا يمكن أن تفرض بالقوة، ولا من خلال شروط ظالمة تفرضها اللجنة الرباعية ولا بواسطة حرب وحشية قدرة يشنها العدو الصهيوني على قطاع غزة، ولا عبر تجويع الشعب الفلسطيني بالحصار وسياسة الموت البطيء، ولا من خلال جدار فولاذي يزيد شدة وطأة الجوع والحصار، ولكن ليس للمصالحة الفلسطينية الحقيقية إلا طريق واحد عنوانه التوافق الوطني بإرادة حرة تحفظ حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني ومصالحة العليا وتحترم المبادئ والقيم الدستورية الراسخة في القانون الأساسي الفلسطيني.

التقرير المشترك للجان القانونية والداخلية والأمن والحكم المحلي والاقتصادية حول آثار الجدار الفولاذي على الحدود الفلسطينية المصرية مع قطاع غزة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.. في خطوة مفاجئة وغير متوقعة شرعت الحكومة المصرية في بناء جدار فولاذي ضخم على امتداد الحدود بين مصر وقطاع غزة، مما أشعل الأضواء الحمراء في طول الوطن الفلسطيني وعرضه جراء التداعيات الوخيمة والتبعات الخطيرة التي تحملها هذه الخطوة على مختلف مناحي الحياة الفلسطينية في قطاع غزة الذي يعيش أصلاً حصاراً خانقاً لم يسبق له مثيل ويكاد يقضي على مقومات الحياة والبقاء لأهلنا في القطاع ويدفعهم إلى أوضاع كارثية وظروف لا إنسانية لا يمكن توقع أبعادها ونتائجها.

ولعل تفحصاً دقيقاً لأبعاد ومآلات هذه الخطوة المصرية الجديدة يكشف عن استدعاء انهيارات متلاحقة حال تم إقامة الجدار لا سمح الله، سواء على صعيد سقوط الدور القومي للشقيقة مصر تجاه القضية الفلسطينية، أم على صعيد التساوق مع المخططات الصهيونية والمؤامرات الخارجية التي تستهدف ضرب قطاع غزة وتركيعة، أم على صعيد الانهيار الإنساني للوجود الفلسطيني في قطاع غزة بفعل تشديد الحصار وحرمان أهالي القطاع من توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة في ظل ظروف الواقع الخطير الذي يحيونه ويتجرعون مراراته البالغة على مرأى ومسمع من العالم أجمع ومنظمات حقوق الإنسان والمحافل الدولية في هذا العالم.

إننا في اللجنة القانونية ولجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي واللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي إذ نطلق صيحة التحذير الأولى إزاء التداعيات الكبرى والأخطار الكارثية التي يحملها بناء هذا الجدار الفولاذي على جميع الأصعدة، لنؤكد على ما يلي:

أولاً: على الصعيد السياسي:

- إن هذه الخطوة تعبر بشكل صارخ عن مستوى الضغط السياسي الهائل الذي يتسلح به النظام العربي والإقليمي والدولي في مواجهة المشروع السياسي الفلسطيني خاصة في قطاع غزة والتجربة الحاصلة في قطاع غزة، وتكشف بجلاء عن نفاذ صبر العديد من الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الصمود الأسطوري الذي أبداه أهالي قطاع غزة والثبات الراسخ للمقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حماس في مجابهة كل أشكال الضغط الخارجي.

- إن هذا الجدار يندرج بتداعيات سياسية بالغة السلبية على النظام السياسي العربي والأمن القومي العربي، فماداً يتبقى من شعارات التضامن والإخاء العربي والأمن القومي العربي إذا أسهم الشقيق في خنق شقيقه، ولم يجد غضاضة في إغمد سيفه في قلبه ووضع في قلب النار المحرقة، وهل يمكن الوثوق

بأي مسعى أو جهد قومي عربي حيال القضية الفلسطينية فيما بعد؟!

- إن هذه الخطوة الخطيرة تشجع على استمرار الأزمة الفلسطينية الداخلية، ولا تساهم مطلقاً في توفير الأرضية والأجواء المواتية لإنضاج مناخ المصالحة الوطنية التي ينتظرها شعبنا الفلسطيني بفارغ الصبر، وتضع المزيد من الكوابح أمام الجهود المخلصة لتذليل الإشكاليات التي تحول دون لم الشمل الفلسطيني واستعادة التوافق الفلسطيني الداخلي الذي أعلن العرب عن حرصهم عليه، ولا ريب أن الجدار الفولاذي يباعد بيننا وبين مساعي المصالحة الوطنية، ويساهم في إثارة الكثير من التشابكات والتعقيدات في ملف الأزمة الفلسطينية الداخلية.

- إن هذا الجدار يشكل تهديداً أساسياً وخطيراً للعلاقات الفلسطينية المصرية، ويسهم بشكل مباشر في إثارة الكراهية والبغضاء بين الأخوة الأشقاء، ويعاكس تماماً الجهود السياسية التي نستحثها لتعميق أواصر الأخوة والمحبة مع الأشقاء المصريين، لكونه يحمل تأثيرات كارثية على مختلف مجالات الحياة الفلسطينية في قطاع غزة التي تعيش وضعاً بالغ القسوة والصعوبة بفعل الحصار والإغلاق الظالم، مما قد يجد تجسيدات الواقعية في سلوكيات أو ممارسات انفعالية يصعب ضبطها والسيطرة عليها على طول الخط الحدودي بين مصر وقطاع غزة.

- إن هذا الجدار ينبئ بتحول خطير في مسار السياسة المصرية لجهة تخليها عن مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية والقومية تجاه شعبنا الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، وإسقاطها لاستحقاقات الانتماء القومي والجوار الجغرافي وتحديات الواقع المشترك، وتبنيها لمفاهيم

وسياسات مغايرة خلافاً لما ألفناه وعرفناه في السياسة المصرية طيلة العقود الماضية.

- إن خطوة بناء الجدار تصب أساساً في خدمة المصالح الصهيونية والاصطفاف ضمن الحلف العدواني الأثم الذي يستهدف خنق غزة وقتل أهلها وإزهاق روح الصمود لدى أهلها، ولا يملك أحد أياً كان أن يجترح تبريرات تسوِّغ هذا الصنيع الذي يفوق خطورة جدار برلين ولا يقل خطورة عن جدار الضم والتوسع الذي أقامه الاحتلال الصهيوني.

- إن هذه الخطوة تشكل ضربة قاصمة لأمال الفلسطينيين وطموحاتهم المعقودة على أشقائهم المصريين، خاصة وأن شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة الذي ذاق كافة ويلات المعاناة والتشرد والعدوان والبؤس والحرمان جرّاء السياسات الصهيونية النازية، وبالذات في الأعوام الأخيرة التي شهدت حصاراً دولياً ظالماً غير مسبوق، في حين ينتظر هذا الشعب من الأشقاء المصريين فتح المعابر لإغلاقها، والعمل على تسهيل نقل البضائع لا التضيق والحجر عليها ومصادرتها، ومنتظر من إخوانه العرب والمسلمين وقفة عز قومية ومواقف عربية وإسلامية شجاعة ترتقي إلى مستوى معاناته وتحدياته كي تساندته في مواجهة المحنة الكبرى التي يعيشها، وتسهم في تخفيف الألم والمعاناة التي يشترك العالم في صناعتها دون أي وازع قانوني أو إنساني أو أخلاقي.

ثانياً: على الصعيد الأمني:

- إن هذه الخطوة تشكل محاولة خطيرة لاستهداف المقاومة الفلسطينية ومنعها من التقوى والإعداد لمواجهة الاحتلال، مما يؤشر إلى حجم التواطؤ الإقليمي والدولي الذي يسعى بكل ثقله لإنهاء



طار الكارثية للجدار الفولاذي على الحدود المصرية الفلسطينية

لا يتم احترام توجيهات الرئيس مبارك بعدم تجويع غزة؟! المصري، ويعرض لتداعيات كارثية في ظل الاصرار على بناء الجدار

د. بحر: المصالحة لا تفرض بالقوة
والحرب أو عبر شروط الرباعية
وبناء الجدار

دعوة المؤسسات الحقوقية والمنظمات
الدولية لرفع دعاوى قانونية في المحاكم
المحلية والدولية لإيقاف بناء الجدار

الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية
لمتابعة ملف الجدار، ودعوة الجامعة
العربية لجلسة خاصة حول الآثار
الكارثية، ومطالبة القيادة المصرية
بتحمل مسؤولياتها التاريخية والسياسية
والأخلاقية تجاه شعبنا في غزة، والوقف
الفوري لأعمال تشييد الجدار

الجدار ينبنى بتحول خطير في مسار
السياسة المصرية لجهة تخليها عن
مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية
والقومية تجاه شعبنا الفلسطيني
المحاصر في قطاع غزة

الجدار يحمل تأثيرات كارثية على حياة أهالي
القطاع مما قد يجد تجسيدات الواقعية
في سلوكيات أو ممارسات انفعالية يصعب
ضبطها والسيطرة عليها على طول الخط
الحدودي بين مصر وقطاع غزة

من جانب. وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر مما سيؤدي إلى إغلاق مئات المصانع وورش العمل في القطاع وهذا بالتالي سيؤدي إلى انهيار اقتصادي وارتفاع معدل البطالة وإغلاق المصانع يعني تعطيل عدد كبير من العمال والفنيين فيها وفقدانهم لمصدر رزقهم.

- تشييد الجدار الفولاذي سيؤدي إلى منع دخول مواد البناء إلى الأسواق الفلسطينية في قطاع غزة ومن ثم توقف جميع مشاريع البناء والإعمار الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة، والتي تشكل مصدراً حيوياً للوظائف في غزة وتساهم في حل مشكلة البطالة أو التخفيف منها.

- إن إقامة هذا الجدار سيؤدي إلى انعدام فرص العمل الذي هو السبب الرئيس في ارتفاع معدلات البطالة وازدياد نسبة الفقر وتسارع انتشاره وازدياد حدته؛ وذلك لأن المئات ممن يعملون في الأنفاق سيضطرون للتوقف عن العمل والعودة إلى الأوضاع الاقتصادية السابقة، أي العودة للبطالة من جديد في حال بني هذا الجدار وذلك يعني زيادة الأزمة بشكل كامل. لأن هناك أنماطاً من العمل تعتمد على المواد الخام، وإغلاق الأنفاق يترتب عليه التوقف عن إدخال المواد الخام وبالتالي سيؤدي ذلك بأصحاب المصانع المعتمدة على المواد الخام إلى إغلاق مصانعهم وورش العمل الخاصة بهم وهذا يعني تعطيل أعداد كبيرة جداً من العمال والبناء دون عمل أو مصدر رزق أو الاضطرار إلى بيع المواد الخام بدل شرائها وبالتالي توقف النشاط بشكل أو بآخر وذلك نتيجة للقيود المفروضة على حركة المواد الخام الممنوعة من دخول قطاع غزة إضافة إلى تدمير المنشآت الصناعية ومرافق البنى التحتية.

رابعاً: على الصعيدين الصحي والبيئي:

- من الناحية الصحية سيتوقف إدخال الدواء أو الأدوات الطبية والمحروقات اللازمة لتشغيل الآلات في المستشفيات والمستلزمات الطبية والحليب اللازم لنمو الأطفال وتقوية المناعة عندهم مما سيرجع ارتفاع عدد الضحايا بسبب نقص الدواء والمستلزمات الطبية بشكل أكبر.

- يمثل الجدار الفولاذي تهديداً إستراتيجياً لمياه قطاع غزة حيث إن الجدار الفولاذي يمثل حصاراً مائياً على القطاع لأنه سيكون مثل مصائد المياه الجوفية التي حفرها الاحتلال الصهيوني على حدود غزة الشرقية والشمالية، كذلك للجدار أثر سلبي على الخزان الموجود على الحدود الجنوبية لقطاع غزة مع مصر فهو خزان جوفي مشترك ومتداخل وهو بذلك سوف يتعرض للتلوث وسيزداد تدهوراً حيث أن الملوثات تصل بسهولة إلى باطن الأرض نتيجة لحدوث خلخلة في التربة وعدم تماسكها إضافة إلى إمكانية تآكل هذا الجدار وخاصة أنه سيكون في بيئة رطبة مما سيؤدي إلى انتقال عناصر نادرة مكونة لهذا الجدار إلى المياه الجوفية وبالتالي تلويثها كما أنه سيكون عرضة لتسربات المواد السامة المختلفة، وسيتعرض كذلك لتسرب مياه البحر المالحة مباشرة والتي

الأنفاق بإنعاش أكثر من ٦٠٪ من اقتصاد القطاع ولكن بناء هذا الجدار سوف يؤثر بشكل سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية سواء كانت تجارية أو زراعية أو صناعية، كما سيؤثر على حجم البضائع المدخلة وأسعارها.

- سوف يؤدي تشييد هذا الجدار إلى تقليص حجم البضائع المدخلة سواء المواد الغذائية أو المواد الخام أو مواد البناء والمحروقات والغاز والأجهزة الكهربائية ولا يستطيع مواجهة الشعب ارتفاع الأسعار التي لا يستطيع مواجهة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة الواقع تحت الحصار منذ أربع سنوات، كما سيؤدي إلى حرمان الناس من المواد الضرورية وسيؤدي بالتالي إلى حدوث كساد اقتصادي وانخفاض لحركة السوق الذي سيؤدي إلى شلل تام في قطاع غزة.

- إغلاق المنافذ المدخلة للبضائع يدفع التجار إلى احتكار البضائع الموجودة وتخزينها وإعادة بيعها بأسعار مرتفعة جداً لا يستطيع معها المواطن شراء الحاجيات الأساسية بل وقد يؤدي ذلك إلى عزوف المواطنين عن شراء البضائع مما سيترتب عليه حدوث كساد اقتصادي إضافي.

- القضاء على الأنفاق سوف يؤثر على إدخال المواد الخام المطلوبة اللازمة للزراعة مثل الأسمدة والتقاوي والمبيدات والأدوية الزراعية والحبوب والنايلون المستخدم في الحمامات الزراعية... مما سيؤدي إلى تدمير قطاع إنتاجي يزيد على مائة ألف عامل فلسطيني كما سيؤدي إلى ضرب الصناعات الزراعية.

- الجدار الفولاذي سوف يترتب عليه نقص في التجهيزات واللوازم الصناعية والمواد الخام اللازمة للصناعة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. مما يعني حدوث انخفاض في نسبة الكفاءة والإنتاجية

المقاومة الفلسطينية وشطبها من أجندة الواقع الفلسطيني.

- إن هذه الخطوة تشجع بشكل خطير على زرع الفوضى الأمنية على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية، وتؤدي لفرض سياسة أمنية جديدة وتكريسها تجاه قطاع غزة لا تأبه لأي اعتبارات أمنية أو ميدانية، مما يدفع قسراً باتجاه إعادة صياغة المعادلة الأمنية الراهنة على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية، وزجها في أتون التوتر الدائم الذي قد يتطور إلى أحداث وإشكاليات لا تحمد عقابها ولا يرغب فيها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وقيادته السياسية.

- إن هذه الخطوة تؤكد بشكل قطعي على حجم التعاون الذي بلغته السلطات المصرية مع الأجهزة الأمنية والاستخبارية الأمريكية المعنية، وتبرهن على استلاب القرار الأمني المصري لصالح الأجندة الأمنية الأمريكية، وما يستتبعه ذلك من تطورات خطيرة وتداعيات غير مسبوقة أمنياً وميدانياً.

- إن هذه الخطوة تشكل تهديداً وتوطئة لعدوان صهيوني جديد على قطاع غزة، فهي تحاول توفير الأرضية والمقومات لإنجاح أي حرب صهيونية أيا كان حجمها ضد غزة الصامدة، بدءاً من حشر المقاومة في الزاوية عبر شل قدرتها على التزود بالسلاح، في محاولة لتركيز أي ضربة قادمة على بنائها ومعداتها، وصولاً إلى الهدف الرئيس بالإثخان في المقاومة وإضعافها وتفريقها من عناصر قوتها ومبادراتها وتحويلها إلى مقاومة ودعابة دون أنياب.

ثالثاً: على الصعيد الاقتصادي:

- تشييد الجدار الفولاذي يعني تعزيز الحصار وإحكامه وسد الأنفاق بصورة يصعب معها الاستمرار في إدخال البضائع الأساسية للقطاع حيث تساهم





بناء الجدار يشكل محاولة خطيرة لاستهداف المقاومة الفلسطينية ومنعها من التقوي والإعداد لمواجهة الاحتلال، مما يؤشر إلى حجم التواطؤ الإقليمي والدولي الذي يسعى بكل ثقله لإنهاء المقاومة

هذه الخطوة تشكل توطئة لعدوان صهيوني جديد على قطاع غزة، وتحاول توفير الأرضية والمقومات لإنجاح أي حرب صهيونية ضد غزة الصامدة

هذه الخطوة تشجع بشكل خطير على زرع الفوضى الأمنية على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية وتؤدي لفرض سياسة أمنية جديدة تجاه قطاع غزة مما يزعج بالأوضاع في أتون التوتر الدائم الذي قد يتطور إلى إشكاليات لا تحمد عقبها

صفائح الجدار الفولاذي وتقديم الدعم المالي لإتمام إقامة هذا الجدار الظالم.

٧. نطالب جميع البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وخاصة مجلس الشعب المصري بضرورة الضغط على حكوماتهم من أجل العمل على وقف انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والمدنية والإنسانية خاصة في قطاع غزة.

٨. دعوة جميع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات والمحافل الدولية بضرورة العمل الفوري لإيقاف بناء هذا الجدار الفولاذي من خلال رفع قضايا قانونية في المحاكم المحلية والدولية.

٩. دعوة اتحادات الحقوقيين والقانونيين في العالم وخاصة اتحاد المحامين العرب ونقابة المحامين المصريين لرفع دعوى لدى الجهات والمحاكم المختصة في مصر لإيقاف إقامة هذا الجدار.

١٠. مطالبة جميع الإعلاميين والصحفيين في العالم وخاصة في العالمين العربي والإسلامي بالقيام بحملة إعلامية لفضح هذه الجريمة السياسية بحق الشعب الفلسطيني من خلال الإعلام المرئي والمقروء والمسموع.

١١. مطالبة الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية ورض الصفوف والثبات والصمود في مواجهة الحصار الظالم وتشديده من خلال إقامة الجدار الفولاذي.

١٢. توجيه رسالة للأشقاء المصريين بأننا في قطاع غزة حريصون مثلهم على الأمن الوطني والقومي لجارتنا الكبرى مصر ، ولا نسمح لأحد تهديد هذا الأمن ، ومن ثم نطالب هؤلاء الأشقاء بأن يكونوا مثلنا حريصين على أمننا الوطني والقومي في قطاع غزة ، ولذلك عتبنا عليهم كبيراً وشديداً في إقامة هذا الجدار الذي يحملهم مسؤولية أية آثار سلبية اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وأمنياً وبيئياً تحدث في قطاع غزة من جراء تشديد الحصار الظالم بإقامة هذا الجدار.

١٣. نطالب الحكومة الفلسطينية بضرورة العمل الفوري والعاجل لوقف إقامة هذا الجدار الفولاذي من خلال الاتصالات مع الجهات المعنية على المستوى العربي والإسلامي والدولي.

١٤. نطالب الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة العمل السريع والعاجل لتنفيذ وتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية بخصوص إيقاف إقامة هذا الجدار الذي يشدد الحصار على قطاع غزة كما جاء في تقرير اللجنة الأممية لتقصي الحقائق برئاسة غولدستون.

١٥. توجيه رسالة تستنكر تصريحات محمود عباس رئيس السلطة منتهي الولاية والتي دعم فيها إقامة هذا الجدار الفولاذي على حدود قطاع غزة مع مصر مما يؤكد تورطه المباشر والمتواصل في حصار شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة.

الممكنة.

٢. مطالبة القيادة المصرية بتحمل مسؤولياتها التاريخية والسياسية والأخلاقية تجاه شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والوقف الفوري لأعمال تشييد الجدار الفولاذي الظالم وعدم تخليها عن دورها القومي والتاريخي والبطولي تجاه القضية الفلسطينية.

٣. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته وتنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الدولية الأممية لتقصي الحقائق بشأن الحرب على غزة (تقرير جولدستون) والخاصة برفع الحصار الجائر عن أبناء شعبنا الفلسطيني خاصة في قطاع غزة.

٤. توجيه رسالة عاجلة إلى جامعة الدول العربية ومطالبتها بعقد جلسة خاصة لوزراء الخارجية العرب من أجل مناقشة الآثار الخطيرة الأمنية والاقتصادية والصحية والبيئية والاجتماعية والقانونية لإقامة هذا الجدار الفولاذي ومدى تأثير ذلك على الأمن القومي العربي في ظل استمرار العدوان الصهيوني على قطاع غزة.

٥. مناشدة منظمة المؤتمر الإسلامي للدفاع عن الشعب الفلسطيني والعمل لدى الجهات الدولية لفك هذا الحصار الظالم عن الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة والدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق في الآثار الكارثية الناجمة عن إقامة هذا الجدار الفولاذي.

٦. توجيه رسالة لمحافل دولية مختلفة تستنكر موقف المحاصرين وخاصة الجانب الأمريكي لما يقوم به من تشديد الحصار على قطاع غزة خاصة في تصنيع

والتوسع العنصري الصهيوني في الضفة الغربية وحول شرقي القدس.

- إن إقامة الجدار الفولاذي على الحدود المصرية الفلسطينية سوف يؤدي إلى تضيق الحصار على قطاع غزة وسيمنع توصيل المساعدات الإنسانية إلى سكانه وهذا سيجعل مصر تتحمل المسؤولية الكاملة عن حياة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ويجعلها شريكة في جرائم الإبادة الجماعية التي تمارس ضد أبناء الشعب الفلسطيني بقصد أو بدون قصد.

- لا توجد قاعدة في القانون الدولي تلزم الدول وخاصة دول الجوار - كمصر - بالاعتراف بالأوضاع غير المشروعة وقبولها باستمرار اتفاقية المعايير منتهية التاريخ ومن ثم فقيام مصر بتشديد هذا الجدار الفولاذي يعني قبولها بوضع غير مشروع، وهذا مخالف للقانون الدولي، فإغلاق المعايير من جهتها وحفاظها على الحصار يفيد في تثبيت الوضع القائم غير المشروع، كما يناقض التزاماتها الدولية باحترام حقوق الإنسان التي تتجاوز حدود سيادتها الجغرافية، وهذا الالتزام يسمو قانونياً على الاتفاقات والبروتوكولات الثنائية والاتفاقات متعددة الأطراف .

التوصيات

من خلال ما تقدم من أخطار ناجمة عن إقامة هذا الجدار الفولاذي على الحدود المصرية مع قطاع غزة فإننا نخلص إلى التوصيات التالية:

١. تشكيل لجنة تحقيق برلمانية خاصة لمتابعة ملف الجدار الفولاذي على الحدود الفلسطينية المصرية على أن تقدم تقريرها للمجلس التشريعي بالسرعة

سترتطم في الصدع المتكوّن في عمق الخزان الجوفي بعد أن أحدث خلخلة في القطاع الأرضي من جراء الصفائح الحديدية وما حولها.

خامساً: على الصعيد القانوني:

- لا يتمتع حصار قطاع غزة بأي شرعية قانونية، ولذا يعتبر التعاون في تطبيقه أو منع كسره أو السكوت عليه مخالفاً لمبادئ القانون الدولي وقواعده، ومن ثم فإن قيام مصر بإقامة الجدار الفولاذي على الحدود بين قطاع غزة ومصر هو إجراء غير قانوني وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لأنه يساهم بشكل كبير في حرمان الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من ممارسة حقوقهم الأساسية والخدمات الحيوية التي كفلتها كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة المادة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصّت على: (لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود).

- يتمتع الالتزام الدولي العام بالأولوية على الاتفاقات الثنائية بين الدول، وبالتالي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تخالف مصر التزامها بشأن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وهذا ما أكدته المادة (٣٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على: (ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخوّل لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تادية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه).

- يحتم القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على مصر السعي لإلزام إسرائيل - كدولة احتلال - بتنفيذ التزاماتها وفق القانون الدولي والمتعلقة بواجبات دولة الاحتلال تجاه التعامل مع السكان المدنيين وتوفير حاجاتهم، حيث تعتبر إجراءات الحصار والتجويع للسكان المدنيين أداة مدانة في القانون الدولي، وهذا ما أكدته لجنة التحقيق الدولية الأممية بشأن الحرب على غزة برئاسة القاضي ريتشارد جولدستون ضمن التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي.

- إقامة الجدار الفولاذي المشؤم على الحدود المصرية الفلسطينية يشكل انتهاكاً خطيراً لمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويخالف أحكام محكمة العدل الدولية السابقة بشأن جدار الضم



بناء الجدار يكشف عن نفاذ صبر العديد من الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الصمود الأسطوري الذي أبداه أهالي قطاع غزة وثبات المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حماس في مجابهة كل أشكال الضغط الخارجي

ماذا يتبقى من شعارات التضامن والإخاء العربي والأمن القومي إذا أسهم الشقيق في خنق شقيقه ولم يجد غضاضة في إغمد سيفه في قلبه ووضعه في قلب النار المحرقة؟!

بناء الجدار يضع المزيد من الكوابح أمام الجهود المخلصة لتذليل الإشكاليات التي تحول دون لمّ الشمل الفلسطيني واستعادة التوافق الفلسطيني الداخلي

دعوة المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية لرفع دعاوى قانونية في المحاكم المحلية والدولية لإيقاف الجدار

النواب يجمعون على إدانة "جدار الموت" ويحذرون من عواقبه الوخيمة ويدعون مصر لمراجعة موقفها والتحرر من الضغوط الخارجية

النائب / د. يوسف الشرافي:



نشكر من أعد هذا التقرير الجدي والوافي إلى حد بعيد. بعد مرور عام على جريمة الحرب التي شهد العالم بشاعتها على كافة المستويات (شهداء، جرحى، بيوت مدمرة، مساجد مدمرة...) كان الفلسطينيون يطمعون في إخوانهم المصريين أن يكونوا لهم سنداً وعونا لكسر الحصار الظالم وإلى الأبد فإذا بشعبنا يفاجأ بجدار الموت.

إن إقامة هذا الجدار تأكيد على أن بعض الأطراف ما زالوا مصممين على مقاطعة قطاع غزة بسبب نتائج الانتخابات الديمقراطية التي شهد لها العالم بنزاهتها وأن هذه الأطراف جاهزة لتنفيذ ما يتفق عليه الصهاينة والأمريكان. إن أساتذة القانون الدولي وبالإجماع يؤكدون على أن حصار مليون ونصف في قطاع غزة يمثل جريمة إبادة جماعية وهذا الجدار يؤكد جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني. ونذكر القيادة المصرية بأن الحفاظ على الأمن المصري واضح جداً وعلى مدى تاريخ غزة حتى أيام سقوط جزء من الجدار المصري الفلسطيني دخل أهل القطاع للترؤد بالمواد التموينية والبضائع ولم نسمع أبداً بالتجروء على الأمن المصري بل سمعنا يومها بكلام الرئيس محمد حسني مبارك من أنه لا ولن يسمح بتجويج قطاع غزة. إن المصالحة الفلسطينية الفلسطينية لا تكون من خلال بناء جدار الموت وإنما بأخذ الملاحظات المنطقية التي طلبتها حركة حماس وتطبيق ما اتفق عليه في محاضر جلسات الحوار السابقة مع المصريين.

وصيتي هي نداء إلى علماء الأزهر الشريف باسم شهداء الحصار الذين قاربوا على الأربعمئة وأذكر أخواني العلماء الذين أفتوا سابقاً بأن شهداء العمليات الاستشهادية هم أفضل الشهداء عند الله تعالى وأذكرهم أن من حاصر مسلماً ومنع عنه أسباب الحياة فهو قاتل له.

النائب / صلاح البردويل:



الواقع أننا عندما نقرأ هذا التقرير نشعر بالفعل بخطورة الموقف الذي يمر به قطاع غزة بعد الشروع ببناء الجدار الفولاذي، وننتقد بالشكر في البداية إلى كل الإخوة المشاركين في صياغة هذا التقرير ونؤكد على المعاني القائمة في هذا التقرير. ونستغرب هل حقاً هذا قرار مصري، لا نعتقد ذلك لأن الهدف

بالدرجة الأولى هو سياسي لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني في غزة وحركة حماس والمقاومة، فلا اعتقد أن مصر بتاريخها الطويل كانت أداة لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني. فلا توجد جدوى أمنية ولا اقتصادية لمصر، فغزة على مدار تاريخ مصر لم يشكل أي تهديد بل على العكس كانت تشكل البوابة الآمنة لمصر من الجهة الشرقية، فالجدوى الأمنية تعود للكيان الصهيوني الذي يسعى إلى منع أي دعم مادي وعسكري يصل إلى غزة، وهذا ما جرى الاتفاق بشأنه بين وزير الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني عقب الحرب على غزة مباشرة. مصر ليس لها مصلحة من هذا الجدار، ومصر لم تحسم أمرها أنها سوف تقف في وجه المقاومة الفلسطينية أو ستعمل على تركيع المقاومة. وعلى المستوى الإنساني والأمني، لا يحق لمصر أن تحاصر قطاع غزة ولا أن تمارس أي شكل من أشكال التضيق على قطاع غزة، فالمطلوب من كل دول العالم أن تفك الحصار عن قطاع غزة، والمطلوب من مصر بالذات أنه عندما يتحرك أحرار العالم لإيصال بعض القوافل والسيارات مطلوب من مصر أكثر من ذلك بكثير، فلا يعقل أن تتحرك القوافل من كافة أرجاء العالم وأن تقوم مصر ببناء جدار فولاذي تحت الأرض.

ورغم المعاني التي تؤيدها في هذا التقرير إلا أننا نضع بعض الملاحظات الصغيرة وينبغي في اللجنة التي أعدت التقرير مراعاة بعض المعاني ورغم الإحساس بالظلم لا يمكن نسى دور مصر ولا يجوز أن يدفعنا لاستخدام بعض الألفاظ السياسية. أقول أيضاً أننا ليس لدينا مشروعاً سياسياً في قطاع غزة كما ورد في الصفحة الثالثة لذلك يجب أن تشطب هذه الكلمة، وأشك في صحة الرقم الذي ورد بأن الأنفاق تساهم في ٦٠٪ في دعم الاقتصاد الفلسطيني، فالأنفاق لا تعدو كونها تسد القليل من الحاجات الأساسية اليومية للمواطن، ومواد البناء تدخل بكميات نادرة جداً لا تفكي لبناء حتى بيت وهي لأعمال الصيانة لا أكثر، فالأنفاق وسيلة بسيطة لتنفيذ الوضع وليست حلاً دائماً.

النائب المستشار محمد فرج الغول:



أريد أن أشير إلى ما يلي: أولاً: تقرير غولدستون أوصى بكسر الحصار عن القطاع. ثانياً: مجلس حقوق الإنسان أقر اعتماد تقرير غولدستون وأكد على ضرورة كسر الحصار عن القطاع. ثالثاً:

الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت على نفس المعنى لكسر الحصار. رابعاً: ١٦ مؤسسة حقوقية أبدت خيبتها لاستمرار الحصار وعدم تنفيذ قرار كسر الحصار عن القطاع حتى هذه اللحظة، والمأمول أن تكون الدول المجاورة هي أول من يكسر الحصار. خامساً: القانون الدولي الإنساني يؤكد حق الشعب الفلسطيني بكسر الحصار عن قطاع غزة بكل السبل ومن بينها شرايين الحياة عبر الحدود وهو أحد سبل المقاومة المشروعة (والذي جاء في ظل إغلاق معبر رفح ومنع إدخال البضائع بعيداً عن الاحتلال. سادساً: أي اتفاق بين رايس وليفني لبناء مثل هذا الجدار هو اتفاق ظالم لا إنساني ولا قانوني وكان سابقاً لقرارات الأمم المتحدة بكسر الحصار أيضاً ولا يجوز لدولة بحجم مصر ومكانتها الخضوع لمثل هذه الاتفاقيات الظالمة وتنفيذها. سابعا: القانون الدولي أولى بالتطبيق من أي اتفاقات ثنائية ونحن ندعم السيادة المصرية واستقلال قراراتها دون التأثير بأي عوامل خارجية. ثامناً: إن الادعاء أن هذا شأن سيادي داخلي يتنافى ومواقف مصر التاريخية باستخدام حقها السيادي فقد قامت مصر بالاعتراض على إثيوبيا وهي تبعد عنها آلاف الكيلومترات وبينها دول كالسودان عندما أرادت أن تؤثر على حصص مصر في مياه نهر النيل، واعتراض مصر على الاحتلال الصهيوني عندما أراد أن ينشئ قناة البحرين بين البحر الأحمر والبحر الميت لأنه يؤثر على البيئة واعتبر ذلك دافعاً عن مصر وعن سيادتها مما يؤكد حقنا في الاحتجاج والاعتراض على خطوة الموت هذه في بناء الجدار الفولاذي الذي يعرض القطاع للخنق ويساهم في تعزيز الحصار بدلاً من كسره. تاسعاً: إن التوجه الدولي والحضاري اليوم هو هدم الجدار وما هدم جدار برلين إلا خطوة في هذا الطريق وإن رأي محكمة العدل الدولية ضد جدار الفصل العنصري الصهيوني يؤكد أن هذه الخطوة في بناء الجدار الفولاذي هو خطوة خاطئة بل خطيرة لا تغتفر وتشويه لصورة مصر وتاريخه. عاشراً: إن بناء الجدار الفولاذي على حدود غزة فقط دون أن يمتد إلى باقي حدود فلسطين المحتلة يؤكد أن الهدف هو خنق قطاع غزة فقط وليس الحفاظ على الأمن، فالأولى أن يحفظ الأمن شد الاحتلال الصهيوني وليس أهلنا في القطاع أشقاء مصر. حادي عشر: إن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى الشقيقة مصر أن تساهم مساهمة ايجابية فعالة في كسر الحصار وإيقاف هذه الخطوة المدمرة للاقتصاد الفلسطينية ونسيجه المجتمعي والإنساني لا زيادة الحصار. ثاني عشر: من حق الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال الصهيوني بكل الوسائل المشروعة في كل الشرائع السماوية والأرضية من باب الفقه القانوني، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي والأمني المقاوم فوق الأرض وتحت الأرض.

أما التوصيات فإنني أوصي بإعداد ملف متكامل حول هذا الجدار الظالم وأضراره من جميع الجوانب ورفع دعاوى أمام المحاكم المصرية والدولية لمنع الاستمرار في بناء هذا الجدار الظالم المخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية حفاظاً على سيادة مصر وأمن مصر وصورة مصر في التاريخ القادم، فلا نريد أن يسجل في تاريخ مصر نقطة سوداء اسمها الجدار الفولاذي، جدار موت الفلسطينيين في قطاع غزة والتأكيد على دعوة الأشقاء في مصر بضرورة فتح معبر رفح للأشخاص والبضائع وألا يسمح بإدخالها عبر معبر العوجا (كرم أبو سالم) الذي يسيطر عليه الاحتلال الصهيوني.

النائب / د. محمد شهاب:



أذكر ما جاء عن هذا الجدار الفولاذي بما عبر عنه الأمريكيان بأنه هو الأول من نوعه في العالم لمكافحة الإرهاب والتخريب، ومصطلح الإرهاب عندهم هو مكافحة المسلمين، ويتفاخر أحدهم أن الجدار غير قابل للاختراق. هذا الجدار يأتي تنفيذاً للاتفاق بين أمريكا وإسرائيل الذي وقعته

كوندليزا رايس وزير الخارجية الأمريكية السابقة مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني أثناء الحرب التدميرية الأخيرة على غزة. وهنا لا زلت أتذكر أن القيادة المصرية اعترضت على هذا القرار بحجة سيادتها ولا أدري ما الذي قلبها ليصبح بنائه بموافقتها وإخلاصها في التنفيذ ويكون شعبنا هو الضحية والثمن لإرضاء أمريكا وإسرائيل. هذا الجدار وكما يجمع الجميع يبني بدعم مالي ولوجستي ومعدات أمريكية وفرنسية وألمانية عملاقة وصبت ألواح الفولاذية في أمريكا ويقوم بتنفيذه جنود أمريكيون وفرنسيين وألمان مع الجنود المصريين وحدينا فقد تفقد رئيس المخابرات الفرنسية الضباط الفرنسيين الذين يشرفوا على تنفيذ الجدار. هذا الجدار يهدد أيضاً المخزون الجوي المائي لقطاع غزة ويشكل حصاراً مائياً حقيقياً وسيستسبب في عطش مليون ونصف فلسطيني لأن الخزان الجوي في جنوب القطاع متداخلة مع مصر. نذكر هنا كيف كان رد القيادة المصرية ضد مشاريع محاولات تجفيف منابع النيل؟ أهأ؟ أين هذه السيادة عندما هدد قادة إسرائيل بضرب السد العالي؟ أين هذا الحق وإسرائيل تنهب ثروات مصر من البترول والغاز بأبخس الأثمان؟ أين هذا الحق عندما هددت ليفني من قلب مصر وفي وجود نظيرها المصري بشن الحرب وتغيير الوضع في غزة؟ أين هذا الحق وهي تقف عاجزة عن فتح المعبر بشكل رسمي ومنظم؟ كل ذلك استجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وكل ذلك وحدود مصر مفتوحة لأي صهيوني للدخول إلى الأراضي المصرية وبدون أي تأشيرة أو حتى توقف ليصروا والإيدز والمخدرات والجوايس، بينما مرضانا يلفظون أنفاسهم أمام المعبر وطلابنا يفقدون مقاعدتهم وأهلنا يفقدون أموالهم قبل أن يفتح المعبر. إن البلاد العربية هي عمقنا الاستراتيجي وخاصة مصر التي تعتبر الرئة الحقيقية في ظل هذا الحصار الخانق والأسف أبت مصر أن تكون كذلك من خلال فتح المعبر، وفي لحظة اضطر شعبنا إلى اقتحام السور الحدودي مع مصر والذي صممه وأنشأه الاحتلال كاملاً، وحينها انهال أكثر من نصف مليون دخلوا مصر ولم نسمع أي حادثة واستجابوا للأمن المصري بالعودة وتزودوا من أموالهم الخاصة دون أي حدود سلب أو نهب كما يحدث في هذه اللحظات والبلاد الأخرى وقد اضطر شعبنا إلى اللجوء إلى حفر الأنفاق لإدخال الاحتياجات الأساسية لسكان القطاع المحاصرين، هذه الأنفاق التي استهلكت من شعبنا جهوداً وأموالاً هائلة وتعرضت للقصف الإسرائيلية مرات عديدة وبذل شعبنا أكثر من ١٢٠ شهيداً فيها وهم لا يقلون عن شهداء المقاومة، لأنهم دفعوا حياتهم ثمناً لإنقاذ حياة مليون ونصف مواطن محاصر.

النائب / د. يونس الأسطل:



بعد شكر اللجان التي أعدت هذا التقرير أود أن أبداً بقوله تعالى "وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله، فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب، يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين". إن هذا الجدار جاء لحماية الصهاينة من المقاومة وهي طبيعة اليهود الذين لا يقاتلون إلا من وراء جدر محصنة، ويظن الفرقاء أن أهل غزة لن يعجزوا عن إيجاد حيلة لاجتياز هذا الجدار أو عدم نقيه ولكن أكد أنه إذا جاء وعد ربي جعله دكا.

إن إقامة هذا الجدار هو التعاون الأمني الذي تشارك فيه القيادة الصهاينة، ومن هنا أؤكد على جملة ما جاء في التقرير وتوصيات الإخوة ومداخلاتهم، وعلى القيادة المصرية أن تعلم أن فلسطين كانت دوماً ضروية للأمن المصري فالحروب الصليبية انكسرت في فلسطين ومعركة عين جالوت شهدت توقف الزحف المغولي، وخدمة الصهاينة وإن كانت تحافظ على الكرسي إلا أنهم سيكونون هم ضحايا الصهاينة عندما تفشل خططهم علينا. الواجب على جميع الأطراف أن يفهموا أن الحصار لن يفح في تركيعنا كما أن الحرب لم تفلح، لا شيء إلا أننا نستمد قوتنا من الله عز وجل، وختاماً لابد من التأكيد على ترجمة الوصايا إلى خطط عملية لإيقاف هذا الجدار.



النائب / د. خميس النجار:



شكرا لأعضاء اللجان المقدمة للتقرير وما جاء فيه من توصيات وملاحظات. التقرير يعرض الموضوع بصورة مختصرة جدا في كافة النقاط التي طرحت وذكرت فيه، بداية التقرير تذكر أنه عمل مفاجئ فهو ليس مفاجئا لأنه جاء بعد اتفاقيات وبعد صناعة الأنواع الفضولية ووصولها إلى مصر مع الأطقم المنفذة مع المعدات الثقيلة اللازمة له. هو مفاجئ لنا ولكنه ليس عملا مفاجئا للحكومة المصرية. هذا التقرير اختصر الحديث على المساوئ البيئية والصحية لهذا الجدار، فالمعروف أن المياه الصالحة للشرب هي في جنوب غزة فقط ولا توجد مياه آبار صالحة للشرب في معظم قطاع غزة والمياه الجوفية ليست عميقة في جنوب القطاع فتتراوح المسافة فقط بين ٤٠ - ٦٠ مترا فقط. هذا المخزون

من المياه ينقص يوميا بسبب سحب المياه للشرب والزراعة ولا يتم استكماله من المياه المفروضة (المصادر) وخاصة أن إسرائيل تضع مصائد للمياه عبر حدود غزة ولا يتم تعويضها من مياه الأمطار. ممكن الخطر في دخول مياه البحر التي ستستخدم في بناء الجدار مباشرة إلى المياه الجوفية وسيكون مصدر المياه الصالح للاستخدام الأدمي والزراعي من مياه البحر وهذا سيؤثر تأثيراً سلبياً وقوياً بل وبشكل قاتل لسكان القطاع وهو بمثابة موت بطيء لكافة السكان مع أن هذا سيؤثر على منطقة رفح المصرية ولكن هذا يمكن تعويضه عن طريق مياه نهر النيل الواصلة إلى رفح وستكون المأساة منصبة فقط على سكان قطاع غزة.

بعد ما تعرضت أراضي القطاع وسكانه إلى حرب الفرقان قام العدو باستخدام مواد مشعة سيكون لها آثارا صحية وسيئة جداً لا يعلم خطورتها إلا الله سبحانه في السنوات القليلة القادمة. الآن إذا نفذ هذا الجدار وأسأل الله ألا ينفذ فإن الأراضي الفلسطينية ستكون مدمرة بالإشعاع فوق الأرض في أماكن عديدة من القطاع ومن التلوث ومياه البحر من تحت الأرض وهذا يعتبر قتلًا بطيئًا لسكان قطاع غزة لا يرضي عنه أي إنسان أو حق أو قانون. وللتذكير عندما كانت هناك مؤامرة صهيونية أثيوبية بتحويل مجرى جزئي من نهر النيل اعتبرت مصر أن ذلك تهديد لأمنها العربي والاقتصادي فما بالها اليوم تسد مياه قطاع غزة.

النائب / مريم فرحات:



تشكر اللجان التي صاغت هذا التقرير، وتكلم اليوم بألم شديد ومرارة أن الذي يجري من أحداث لا يقره عقل ولا دين لأن بناء هذا الجدار له أخطار كبيرة جدا بسبب استخدام الفولاذ.

يبنى هذا الجدار لحصار مركب، حصار فوق حصار وهو غير مقبول لا شرعا ولا دينيا ولا أخلاقياً والأصل أن يرفع ولا يكون. فأين أخوة الدين والعروبة والإسلام وحق الجوار. بأي حق يبني جدار الموت والعار بهذه الصورة المخزية بالإملاءات الأمريكية والصهيونية على قطاع غزة ليقطع هذا الشريان المتبقي من الأنفاق الذي يمثل لنا تدفق الحياة، فهو يغيث شعبنا ويمثل خط الدفاع الأول في الصمود أمام هذا العدو ويمثل حرس حدود للأمن المصري، وأقول لهم عودوا إلى حضن غزة وحضن الأمة

الإسلامية ونحن أحق أن تكافأ على ذلك لا أن نحاصر. وإذا كنا نستصرخ من هذا الظلم الواقع علينا فإننا لا نستصرخ من ضعف بل أملاً في أخوة الإسلام والعروبة وشعبنا الذي صبر على أنواع الظلم والمعاناة وأبدع في إيجاد البدائل لقادر على أن يتحدى كل المتآمرين عليه ولو أغلقوا عليه كل الدنيا. وللذين يريدون أن يجتثوا حركة حماس من الأرض نقول نحن قدر الله في أرض الله، لن يضيعنا ولن يخذلنا، موتوا بغيطكم فلن تكسروا إرادتنا ولن نحني الرؤوس إلا لخالفها حتى لو أكلنا الثرى فسنعض على الجراح. نقول لهم أنه مهما كان سمك الجدار فهو لن يكون أقوى من الأيادي المتوضئة، وإرادة الشعب الصلبة أقوى من الفولاذ، وأخيراً نقول "ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب"، ويمكرون والله خير الماكرين".



النائب / هدى نعيم:



أشكر اللجان التي أعدت هذا التقرير إلا أننا لنا بعض الملاحظات على هذا التقرير. يجب التركيز على خطورة ما وصلت إليه القضية الفلسطينية والتي انحدرت إلى مستوى خطير فلقد كنا قديماً نشكو الصمت العربي والتخاذل عن دعم القضية والآن يصل الأمر إلى المشاركة في قتل أطفالنا وتجويعهم بالذات. إن هذه الخطوة هي خطوة رقم (٣) في الاتفاق الأمني ما بين وزير الخارجية الصهيونية المجرمة تسيغي ليفني مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قبيل الحرب على أرض مصر ولقد سبق خطوة الجدار خطوة أخرى على حدودنا مع مصر في مارس ٢٠٠٩ حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإمداد مصر ب ٣٢ مليون دولار لإنشاء منظومة للمراقبة الإلكترونية. يجب الذكر في الديباجة أو في البعد الاقتصادي أن شعب غزة اضطر لاستخدام الأنفاق لكي يحيا حتى لا يموت جوعاً. لجأنا للأنفاق لأجل حليب أطفالنا ودواء مرضانا وقبور موتانا، وإننا سنكون أول من يوقف العمل بالأنفاق إذا تم فتح المعابر وبالذات معبر مصر. على الصعيد الاقتصادي صور التقرير أن الأنفاق أنعشت الاقتصاد الفلسطيني في غزة وعالجت البطالة ودورة الصناعة والتجارة وحركة المال، ولكن هذا مبالغ فيه فيجب إعادة صياغة هذه البنود، والتأكيد على أن ما يدخل من الأنفاق فيما يتعلق بالمنشآت والصناعة والمواد الخام والبناء هو قليل ومرتفع الثمن بسبب صعوبة وصوله وهو فقط لسد الرمق وبقاء الحياة لبناء القبور وأسوار المستشفيات والمدارس لنزرع ما نأكله حتى لا نموت جوعاً.

على الصعيد البيئي يجب ذكر أنه سيتم عمل فتحات أسفل الجدار وسيوضع فيها أنابيب ضخمة بها فتحات جانبية وسيجلب الماء من بحر رفح إلى داخل هذه الأنابيب ومن خلال الفتحات سيتم تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية في غزة وهذا سيسبب تلوثاً كيميائياً من ملوحة البحر وتلوثاً بيولوجياً لأن بحر رفح تصب فيه مياه الصرف الصحي لمدينة رفح، مع العلم أنه أفضل مياه جوفية موجودة في رفح وبالتالي سيتم إغلاق ٢٠٠ بئر مياه أي سيتم قتلنا عطشا لأن التهديد المائي هو تهديد حياة أو موت. في التوصيات أرى أنه لا بد من مطالبة القيادة المصرية بفتح معبر رفح، وإذا كانت الحجة هي القضاء على التهريب فليفتحو المعبر ونهني هذه الحجة وإفراد توصية خاصة لمجلس الشعب المصري بأن يقوم بدوره الوطني والإنساني في الوقوف ضد بناء هذا الجدار ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بوقف الحصار البغيض لشعب غزة قبل مطالبته بوقف بناء الجدار إضافة لتوصية المختصين من الجيولوجيين وعلماء البيئة بضرورة إجراء الدراسات الموسعة والعلمية حول الأثر البيئي التلوثي الخطير لهذا الجدار على مخزون المياه الجوفية في غزة.

النائب / د. خليل الحية :



نتقدم بالثناء على الإخوة الذين أعدوا هذا التقرير. ولعل المتابع لهذه الجلسة يشعر بمدى الاحتقان من الخطوة التي قام بها الأصدقاء في مصر، والذي يتضح لنا من متابعاتنا الإعلامية والسياسية والوثائقية أن هذا الجدار يهدف إلى قضيتين أساسيتين: القضية الأولى هي مزيداً من الحصار لشعبنا في غزة، والقضية الثانية محاصرة المقاومة، هذه المقاومة التي يتغنى بها كل الأمة العربية والإسلامية وكافة أحرار العالم وأصبح الشعب الفلسطيني ينوب عن الأمة في صد العدوان الصهيوني الغاشم على أرضنا العربية والإسلامية وخاصة في فلسطين. نقول ارفعوا الحصار ولا حاجة لنا بالأنفاق ونقول أيضاً حرروا أو طاننا وأزبحوا الاحتلال وحينها

نحن لسنا هواة موت وقتل. أما عن الآثار البيئية والتداعيات الخائفة على الشعب الفلسطيني فحدث عنها ولا حرج، ولي ملاحظات على هذا التقرير. أتمنى أن يتضمن التقرير ويعظم من شأن جرائم الحصار التي فرضها العدو الصهيوني والتي شارك فيه أطراف كثيرة وأن ما قام به الشعب الفلسطيني في غزة هو حالة اضطراب وحالة الاضطراب لم تصل لحد الثراء كما في حالة التضخيم الاقتصادي التي ظهرت بالتقرير. فنحن نحافظ على حياتنا بأظافرنا وبموت شبابنا في الأنفاق وغيرها، وبالتالي أرجو إعادة صياغة التقرير في البعد الاقتصادي والتخفيف منه وأن يكون وصفاً حقيقياً بأننا ما زلنا اليوم نعانى من الفقر وهدم البيوت ونعاني من عدم الإعمار وبالتالي ما يدخل من الإنفاق هو لسد الرمق لا إلى الحياة الحقيقية. أتمنى لو أن التقرير احتوى على وصف حقيقي لطبيعة هذا الجدار، ما هو؟ كيف يبني؟ حتى نتحدث بشكل واضح، أما وإنه من توصيات التقرير أن تشكل لجنة لمتابعة كيف يبني هذا الجدار بالوثائق فهذا جيد، مع تأكيد أن الأخطار البيئية لن تكون على فلسطين وحدها بل كذلك على بنية الأرض المصرية. أتمنى أن يعاد صياغة الشق السياسي ووضع ما يتعلق بالبعد الاجتماعي في البنود الاجتماعية والاقتصادية ورفع ما يمكن أن يمس بالعلاقة بين الشعبين الفلسطيني والمصري. يركز التقرير على الآثار الاجتماعية والأمنية والاقتصادية وهذا ما نريد أن نركز عليه، وحتى في رسالتنا التي نريد أن نرسلها لابد من التركيز على الآثار البيئية والاجتماعية التي يؤثر عليها هذا الجدار. نطالب الإخوة في مصر بالوقوف أمام الضغوط التي تمارس عليهم ونعلم أن هذا الجدار جاء بضغط أمريكي بالدرجة الأولى، ونحن نطالبهم باسم العروبة والإسلام وباسم المقاومة التي احتضنها بالوقوف سداً منيعاً أمام هذا الجدار لأن الضغوط الخارجية لن تقف عند هذا الجدار.

النائب / يحيى العبادسة:

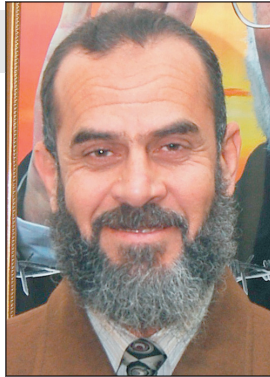


الذي يظن بأن العدوان الصهيوني على غزة قد انتهى يكون مخطئاً لأن تتممة هذا العدوان هو ما يجري في اتفاق ليفني رايس والذي اقتضى أن يكون هناك تعاوناً لمحاصرة قطاع غزة ونحن ننظر إلى هذه الخطوة باعتبارها عملاً عدوانياً وعملاً من أعمال الحرب ضد شعبنا وحرية شعبنا ومستقبله.

وهذا يعطي الشعب الفلسطيني الحق بأن يدافع عن وجوده وحرية ومستقبله ولذلك فإنني أدعو كل الجهات التي تعاملت مع النظام المصري باعتباره وسيطاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أن ترفض التعامل معه كوسيط لأنه يقف ضد الشعب وتطلعاته. رابين كان يحلم بأن يصحوا من النوم ويجد غزة قد غرقت في البحر واليوم جاء من يغرق

غزة ويغرق البيئة والحياة. إن هذا العمل بكل المعايير الدولية والإنسانية والأخلاقية يمثل انتهاكاً واضحاً لأبسط حقوق الإنسان ويخالف كل ما أجمعت عليه الأمة العربية والإسلامية وكل أحرار العالم فيما يتعلق بتشديد الحصار على قطاع غزة. وأدعو لاستبدال أي كلمة متعلقة بمصر في كل ما ورد في التقرير وتبديلها بالحكومة المصرية أو النظام المصري، لأن الشعب المصري شعب عظيم وقدم للقضية الفلسطينية ولذلك نوجه التحية كل التحية إلى كل أبطال الشعب المصري في مصر الكنانة لدعمها للقضية الفلسطينية وكل التاريخ العربي والإسلامي. وأقول يا للعار يا للعار بتببيعوا غزة بالدولار، وهذا حقيقة الواقع الذي نعيشه، ولذلك نتمنى أن تأتي اللحظة التي تعيش فيها الأمة العربية وفق مبادئها ورؤيتها والتي هي رؤية أصيلة وعميقة.

النائب / د. عبد الرحمن الجمل :



أشكر الإخوة في اللجان التي أعدت هذا التقرير وأؤكد على ما ذكره الإخوة النواب وأقول والله إن القلب ليحزن وإن العين لتدمع وإن لما نسمع ونرى لمحزونون، هذا جزء الصابرين الصامدين في قطاع غزة، هذا جزء من بذلوا أراحهم ودماءهم و أموالهم دفاعاً عن دينهم ومقدساتهم. لقد شهد العصر الحديث بناء جدارين: جدار برلين وجدار الفصل العنصري في الضفة ولكنهما فوق الأرض أما جدار الموت فهو تحت الأرض. إبداع جديد لحصار قطاع غزة ونحن نعيش في زمن إزالة الجدر بين الدول والشعوب. واستنكر هنا موقف العالم الظالم المناق الذي احتفل بسقوط جدار برلين لكنه يسكت بل يتآمر ويشارك في بناء جدار الفصل والموت، وهذا الجدار كما ذكر الإخوة في تقريرهم مخالف للقانون الدولي الذي يعتبر غزة

أرضاً محتلة وحصارها من الجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية لسكانها، إضافة إلى كونه جريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد أوجب هذا القانون على الدول أن تسعى لفك الحصار وإنقاذ السكان وكفالة الحد الأدنى من الظروف الإنسانية لبقائهم.

إن خطوة بناء الجدار، جدار الموت تعد مؤشراً خطيراً لأنه يمهد لمرحلة جديدة عنوانها تشديد الحصار والخنق لمليون ونصف مليون فلسطيني في قطاع غزة، وحق مقاومة الشعب الفلسطيني التي كفلتها له الشرائع والقوانين الدولية وهي خطوة خطيرة حيث تتزامن مع تصعيد في الخطاب السياسي والتهديد الصهيوني الذي يستهدف صمود الشعب الفلسطيني وإصراره على التمسك بحقوقه وثوابته فهل بناء جدار الموت هو إعطاء الضوء الأخضر للعدو الصهيوني لشن حرب جديدة على قطاع غزة؟ كنا نتوقع ومنتظر خطوة مصرية وعربية جريئة بفتح معبر رفح وكسر الحصار، وما كنا ننتظر هذه الخطوة التي تستهدف ما تبقى من شرايين الحياة التي تمد الشعب الفلسطيني بشيء قليل من المواد الغذائية الأساسية والأدوية الضرورية اللازمة والوقود اللازم لتشغيل المولدات وحركة المركبات. إن استمرار الحصار بل وتشديده ببناء جدار الموت دليل على تقاعس الأمة وعجزها عن نصره أبناء قطاع غزة الذين يقفون في الصف الأول ويدافعون عن شرف وكرامة الأمة، أليس من حقنا عليكم النصر، "وإن استصروكم في الدين فعليكم النصر". لذا ندعو الحكومة المصرية إلى التراجع عن بناء جدار الموت بل ندعوها لخطوة جريئة وشجاعة بكسر الحصار وفتح معبر رفح المعبر الفلسطيني المصري وفي الختام نؤكد أننا صامدون ثابتون صابرون، لن نلين ولن نستكين ولن نعطي الدنيا في ديننا ووطننا ومقدساتنا ولن نتنازل عن ثوابتنا.

النائب / جميلة الشنطي:



التقرير جاء في ٦ أصعدة، واسمحوا لي أن أضيف الصعيد العاطفي، وأنا اعتبر أن هذا الجانب مهم جداً لارتباطنا مع الشعب المصري الشقيق، فالشريان الذي يمد الشعب الفلسطيني بالانتماء هو مصر لذلك جاء العتب الشديد على هذه المأساة التي تبني مع الحدود مع مصر. مفارقة عجيبة فعلاً ما يحدث فمصر عام ٧٣ تحطم جدار بارليف وتهزم إسرائيل واليوم تقيم جداراً تسميه خطاً دفاعياً ونحن نسميه جدار الموت، بل جدار العار. هذه الصفائح المصممة، بل "المسممة" بالأصبع الأمريكي الإسرائيلي تفصل بيننا وبين ما نحب فمصر تجري في دمنا، في عروقنا، مصر لحن جميل لكل فلسطيني في غزة ولن يستطيع هذا الجدار أن يحوا هذا من جوانبنا، بل نحن لمصر ومع مصر، كما هي مصر بعلاماتها ومثقفها

وأساتذتها ونقاباتها كلها تقف مع غزة. نحن من سيحمي أمن مصر الوطني وحدودها وغزة ليست هي العدو، ولكن العدو الصهيوني هو عدونا. كما هو عدو مصر. إسرائيل هي التي تهدد مصر وقتلت أطفالها ولوثت مياهها ومزارعها وقتلت جنودها الأسرى. القضية بات يفهمها كل طفل عربي، ولكنها لم تصل بعد إلى أسماع الساسة في مصر وما يحصل هو انهيار للكرامة المصرية وعزتها، وخيانة للميثاق الوطني المصري. نقول للقيادة المصرية بأنه لو أتيح لأهل غزة توفير احتياجاتهم الأساسية الضرورية عبر الوسائل الرسمية الصحيحة لما لجأوا إلى حفر هذه الأنفاق. إن هذا الجدار ليس في صالح مصر، وعلى مصر أن تتجاوز الضغوط التي تفرض عليها. إن مصر بهذا الجدار تسن سلوكاً مرفوضاً إسلامياً وقومياً، لأنه سيفتح الباب لإقامة جدر كثيرة بين حدود الإخوة الأشقاء في العالم العربي والإسلامي ولا أدري هل وعى أهل الحكم في مصر ذلك أم لا؟ لذا أدعو الشعب المصري كله بالإعلان عن رفضه لهذا الجدار.

النائب / عبد الفتاح دخان:



أشكر الإخوة الذين أعدوا هذا التقرير الذي يتعلق بنحو مليوني فلسطيني في قطاع غزة فقد أورد التقرير معلومات مذهلة تفوق التصور وتتعدى الخيال ولذلك لا أتصور أن مصر قلب الوطن العربي النابض، مصر بلد الحرب والسلام أن تقوم بهذا أو تفكر فيه حتى لو في الخيال. لا أتصور أن مصر صلاح الدين الأيوبي الذي جهز جيش تحرير فلسطين والمسجد الأقصى من الاحتلال الصليبي أن تنقلب رأساً على عقب وتحاصر الشعب الفلسطيني بالحديد والصلب والفضول، ولا أتصور ولا أتخيل في الخيال أن يقوم بذلك أحفاد السلطان قطز والسلطان بيبرس الذين قهروا التتار في معركة عين جالوت وأنقذوا الحضارة الإسلامية والعالمية من هؤلاء الهمج.

لا أتصور أن مصر صاحبة التاريخ العريق أن تحاصر قطاع غزة. أن مصر الأزهر الشريف ومصر العلماء والمفكرين والدعاة والمصلحين والقادة ومصر الشجاعة والحمية والإباء وذات الجند والقادة الذين قال عنهم رسوا الله خير أجناد الأرض أن تقوم بذلك، وهل يعقل أن تحاصر غزة هاشم وهي تعلم علم اليقين أن الرازق هو الله. لا أتصور رغم أنني أسمع صوتاً من بعيد يذكرني قائلًا: ألم يحبسوا سيدنا يوسف يوم أن كانوا فرعون متفردتين، ولكنهم اليوم مسلمون. لا أتصور ذلك ولا أتخيله، فقطاع غزة كان بأيدي مصر يوم أن احتله اليهود عام ٦٧ وكنت أتابع الأخبار بأن مصر تتحين الفرصة المناسبة لتحرير القطاع من اليهود لتعيده إلى أهله، هل يعقل أن تنقلب الأمور إلى ١٨٠ درجة أن مصر تحاصر غزة بالفولاذ لكي لا يتحرك أهلها ولا يأكلوا ولا يشربوا. أنا لا أتصور ذلك ولكن إن صح ذلك فأنا أقول لأهلي في مصر وأنا أنتسب إليهم حاضراً ومستقبلاً فالكثير لا يعرف أن نصف الشعب الفلسطيني هم مصريون، فإن صح ذلك فهو اعتداء صارخ على القانون الدولي والإنساني وهو أشيع جريمة حرب في تاريخ الإنسانية. أما المتحدثون عن السيادة فهمهم منقوص ومنطقهم معكوس فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول لا ضرر ولا ضرار. وإن صح ما نسمعه فهو مكر جديد للصهيونية العالمية بالتعاون مع أعاونها في الشرق والغرب، فليكثر أهل غزة من الدعاء لينهار الفولاذ الخبيث وأطلب من رئاسة المجلس أن تجمع كل ما يقوله الإخوة لتكوين ملف كامل ليتم تزويد كافة المحافل الدولية والرسمية به.

النائب / د.عاطف عدوان:



"لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم" ونحن ظلمنا وظلم شعبنا من عدوه أولاً ثم من إخوة في العروبة والإسلام من جيرانه وأقرب الناس، من كان معهم تاريخ مشترك ولغة مشتركة ودين مشترك. إنهم لم يكتفوا بمنع الإغاثة من فوق الأرض بل أغلقوا علينا كل المنافذ وبنا سوراً عظيماً عرضه أكثر من نصف متر وطوله عشرة كيلومترات بل إنهم ينفذون ما وقعت عليه وزيرتي خارجية إسرائيل ليفني ووزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس اللتان قررا محاصرة المقاومة. إن الجدار الفولاذي المصبوب - إشارة إلى الرصاص المصبوب وهو العدوان الذي قامت به إسرائيل علينا- يمنع عنا كل حاجيات المجتمع الفلسطيني فهو يمنع أكثر من ٦٠٪ من احتياجات الحياة لأكثر من مليون ونصف فلسطيني في قطاع غزة.

إنهم بهذا الجدار يحكمون على شعبنا بالموت وعلى مقاومتنا بالشلل والتوقف. إنهم يريدون وقف الغذاء والسلاح، فالأشقاء ويا للعجب يريدون لنا بقاء الاحتلال على أرضنا ورقابنا، ولأول مرة في التاريخ القريب تصبح الأنظمة الحالية ملوكاً للطوائف والأقاليم وتحالف مع أعداء الأمة على مقدراتها وأبنائها فهم يحاصرون للعراق قتلوا ما يزيد عن عدد سكان قطاع غزة وهم الذين ساعدوا على حصار ليبيا وحصار السودان. إن هذا الجدار الذي يتغنى به البعض في الإعلام العربي بفخر ويذكر بأنه من أعمال السيادة يقام بين غزة ومصر وكنا نتمنى أن يكون بين العدو الصهيوني ومصر، حينها يمكن أن نفهم، ولكن أن يوضع هذا الجدار بين غزة ومصر، مصر التي كانت بالأمس تشرف على قطاع غزة والتي ضاع قطاع غزة من قواتها عام ١٩٦٧ لأن القطاع كان تحت السيادة المصرية، تتخلى عنه اليوم للعدو الإسرائيلي.

إننا نقول لحكومة مصر بأنه إذا لم تريدوا أن تنقيدوا معنا بمعاني الدين والجيرة والعروبة فإننا نتمنى منكم أن تعاملونا كما تعاملوا الإسرائيليين اليهود، إننا نعلم أنهم مرحب بهم عندكم رغم أنهم ينقلون إليكم المرض ويزرعون في بلدكم الجواسيس، لكننا ورغم أننا إخوانكم وأشقائكم، أمكنكم من أمننا وعدوكم عدونا ومستقبلكم هو مستقبلنا، تحاصروننا وتشددون الحصار علينا ونحن نسألكم لماذا؟ ألعبون الولايات المتحدة وإسرائيل حتى ترضى عن توارث حكمكم فيأتي الالين بعد الأب؟ هل أصبحنا عدوا لكم قبل إسرائيل؟ رغم أننا نعتز بكم وبشعبكم فإن رسول الله قال إن أجنادكم خير أجناد الأرض. إن ما يقوم به النظام المصري هو ضد القانون الدولي والقانون الإنساني وضد مقررات الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فأين من يعترضون من داخل مصر وخارجها، أين الإعلاميين والمفكرين الذين يدافعون عن الحق؟ أين نخوة المعتصم. إننا نفهم أن التبعية السياسية لها حدود، فعهد ملوك أسرة محمد علي على الرغم مما ينعتهم به البعض من الخيانة إلا أنهم لم يقبلوا إعطاء المياه للمشروع الصهيوني وقت التفكير في إنشائه ولأن يتدفق الغاز المصري إلى العدو الصهيوني من خارج الحاجز الفولاذي.

كانت مصر تقدم السلاح لجميع حركات التحرر العربية والآن تخنق هذه الحركات فكيف انقلب التاريخ؟! كانت مصر مأوى للمظلومين فأعطاهم العرب والمسلمين القيادة والريادة فكيف أصبحت تأتمر بأوامر الأعداء في حصار شعبنا وإغلاق الحدود والمعابر، أين مصر الكبيرة؟ أين كرامة مصر؟! أين شعب مصر؟! أين جيش مصر؟!



"الاحتلال ما دخل نابلس إلا بالتنسيق مع أجهزة عباس"

الوزراء والنواب الأسرى: ما قام به الاحتلال في نابلس إعدامات ميدانية لأسرى عن قصد

لا يقبل تحت إمرته ولا يدرب ويسلح إلا أجهزة وظيفية توفر الأمن للاحتلال الصهيوني، وتقوم بدور ملاحقة الشرفاء والمجاهدين واعتقالهم وتعذيبهم نيابة عن الاحتلال الصهيوني، وما الأحداث التي جرت مع الشهيد غسان صبح الذي أمضى فترة في سجون سلطة دايتون حتى شمله العفو الصهيوني بخافية على أحد، وهذا يؤكد الدور الوظيفي لهذه الأجهزة مقابل منافع تنظيمية وشخصية، كبطاقات تسهيل المرور على الحواجز والمعروفة بـ(VIP).

وأكد الوزراء والنواب الأسرى في بيانهم أن الوحدة الوطنية هي الرد الوحيد على جرائم الاحتلال؛ حيث يتم في سياق الوحدة والمصالحة الوطنية حماية المقاومة وتحرير الاعتقال السياسي وتجريمه وإطلاق الحريات العامة.

وتقدم الوزراء والنواب الأسرى بالتعازي إلى أهالي الشهداء وإلى كل الشرفاء والأحرار في "كتائب شهداء الأقصى" وحركة "فتح"، مذكرين بما قاله أحد أقارب الشهداء: "إلى متى يا أبا مازن؟". سؤال كبير صدر عن وعي وإدراك ينتظر الرد الوطني.

المختطفين لديها، وتبيض سجونها، وتحرير الاعتقال السياسي وتجريمه، معتبرين أن ما حصل في نابلس وغزة يحمل رسائل كثيرة من الاحتلال إلى كافة الأطراف الفلسطينية، وخاصة أنها جاءت في ذكرى العدوان الغاشم على غزة.

وقال الوزراء والنواب إن الاحتلال ما كان ليدخل نابلس دون تنسيق مع الجهات الأمنية فيها، وهذا معلوم لدى الصغير والكبير والقاصي والداني والعامل والمجنون، ولا داعي لمحاولة بعض الأبقاء حُرْف البوصلة عن مسارها الصحيح.

وأضافوا: "تابعنا التصريحات المخزية التي صبت جام غضبها على حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ونسيت جرائم الاحتلال"، معتبرين أن الإعدامات بدم بارد التي قام بها جيش الاحتلال الصهيوني في مدينة نابلس وطالت الشهداء رائد السركجي وغسان أبو شرخ وغسان صبح لا تختلف عن الإعدامات التي اقترفتها "الأجهزة الأمنية" التابعة لـ"السلطة الفلسطينية" في مدينة قلقيلية، والتي طالت محمد السمان وعطية والباشا والياسين.

وشدد البيان على أن المجرم واحد؛ لأن دايتون

استنكر الوزراء والنواب الأسرى "الصمت العربي والدولي عن الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والضفة"، معتبرين أن ما قام به جيش الاحتلال في مدينة نابلس هو محض إعدامات ميدانية لأسرى عن قصد وسبق إصرار.

وشدد قادة الأسرى، في بيان لهم اليوم سُرّب من داخل الأسر، على أن ذلك يُعتبر مخالفة وجريمة وجناية دولية تستوجب تقديم رئيس حكومة العدو ووزير حربه وكافة قادة الجيش الصهيوني إلى المحاكم الدولية.

وقال الوزراء والنواب الأسرى: "الإدانة واضحة ولا تستدعي لجان تقصّ وتحقيق" مطالبين كافة المؤسسات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية بعدم تضيق الوقت، والمباشرة في تقديم طلبات إلى الجهات الدولية ذات العلاقة بالمحاكم لإصدار مذكرات توقيف واعتقال بحق النازيين الجدد.

واعتبر الوزراء والنواب أن من أبسط الردود المطلوب من "السلطة الفلسطينية" و"أجهزتها الأمنية" القيام بها هو إطلاق سراح مئات الأسرى

من وحي آية

التاريخ بالهجرة أكبر عبرة في الاحتفاء بالمقاومة



النائب:
د. يونس الأسطل

"أَنْ لِّلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا، وَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُمْ جُنُودٌ عَلَيْهِمْ جَبَتْ ذُرِّيَّتُكَ لِقَاتِلِ الَّذِينَ يَدِينُونَ بِمَا كَفَرُوا بِهِمْ، فَهُمُ الْمَكِيدُونَ" الحج(40، 39).

في ذكرى الهجرة النبوية أرى من الواجب أن نؤكد أنها كانت انتصاراً عظيماً جعل سيدنا عمر بن الخطاب ومجلس شورا رضي الله عنهم يؤثرونها على معركة بدر الكبرى. أو على معركة الخندق. أو غير ذلك من أيام الله. حيث اتفقوا على بداية التاريخ بها فما السبب يا ترى؟

إن الهجرة كانت ميلاداً للكيان السياسي. وقيام سلطان الإسلام. استجابة لدعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما في سورة الإسراء التي نزلت بين يدي الهجرة: "وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا".

إن الانتقال من مرحلة الدعوة إلى حقبة الدولة. والتحول من الاستضعاف إلى القوة. قد أوجد تحديات جديدة فُقرِشَ لن تترك المهاجر ين يفلتون بالملاحقة. ولن تذو الأنصار يفوزون بالترحاب بالنبي والأصحاب دون عقاب كما أن القبائل العربية الأخرى لن تقف متفرجة على القوة الوليدة حتى يشتد ساعدها. وتشكل خطراً عليها. بالإضافة إلى القوى العاملة المحيطة بالجزيرة كالروم وفارس فإنها لا تسمح بأن يقوم للعرب قائمة. وقد أتى عليهم حين من الدهر لم يكونوا شيئاً مذكوراً. إلا ذيو لا وخداماً عند أصحاب الامبراطوريات العظمى.

من هنا فقد تزامنت الهجرة مع الإذن بالدفاع عن النفس والمقاومة. وكانوا من قبل مأمورين بالصبر الجميل والصفح الجميل. حتى يأتي الله بأمره. وقد قيل لهم "كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ" (النساء ٧٧).

فلما هاجروا نزلت هذه الآية تُرْخِصُ في المواجهة. معللة ذلك بأنهم قد قُوتلوا وأهينوا من قبل. وأنهم قد ظلموا فهم جديرون بأن يُؤدَّنَ لهم في دفع العدوان لا سيما وأن من سمات أمة الإسلام إذا أصابهم البغي هم ينتصرون. وقد تربوا على الإباء والعزة أو الشدة على الكافرين.

ثم تذكر أنهم قد أخرجوا من ديارهم. وطُردوا من أوطانهم. بغير حق. لا لذنب ارتكبوه. إلا أن يقولوا ربنا الله. ويُؤمنوا بالله العزيز الحميد الذي له ملكُ السموات والأرض.

إن الله عز ولا جل يُعْجِزُه شيء في الأرض ولا في السماء لذلك فلو يشاء لانتصر من جميع الأعداء فإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وهو على نصرنا إذا يشاء قدير. فما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم. ولكنه أراد أن يبلِّغَ بعضهم بعض. أراد أن يظهر أن ظهور هذا الدين على الدين كله أغلى عندنا من أنفسنا وأموالنا. حتى تقوم بذلك حجة الله على العالمين. إذ لو لا اليقين بأن الإسلام هو الطريقة المثلى. والعروة الوثقى. لما فداه المؤمنون بكل ما يملكون. ويكنى للناس أن يروا استبسالنا ونحن قلة. وانتصارنا ونحن أذلة. ليعلموا أننا لم ننصر بما معنا من الأسباب المادية. وإنما انتصرنا بالمعنية الإلهية. حين أنزل جنوداً لم تروها. وعذب الذين كفروا. وجعل كلمتهم هي السفلى. وكلمة الله هي العليا.

إن التاريخ بالهجرة احتفاءً بانطلاق المقاومة. وفتح باب الجهاد في سبيل الله. ومن هنا فإن احتفالنا باندلاع الانتفاضة الأولى قبل اثنين وعشرين عاماً ابتهاجٌ بتفجير المقاومة الإسلامية ضد الاحتلال الصهيوني وعملائه بين ظهرانيها. ومن حولنا. خاصة وأنه قد مضى علينا أربعون عاماً نقاتل من أجل القومية العربية. أو الوطنية الفلسطينية التي لا تهدف إلى أن تكون كلمة الله هي العليا. والأنكى أن تقوم جبهات تريد تحرير تراب فلسطين باسم الإلحاد والماركسية. ومن خلال وحدة الخنادق والبنادق بين الشباب والفتيات حيث لا وزن للأخلاق والقيم والآداب. وهو عصيان للواحد الديان فأنى يفلحون؟!

إن الفترة ما بين عام ١٩٤٨. وعام ١٩٨٧ كانت تكراراً لتيه بني إسرائيل. حتى جاء الجيل المسلم المجاهد. ففتحت فلسطين بقيادة يوشع بن نون. وتطهرت من القوم الجبارين.

وقد أفسد الصهاينة اليوم في الأرض المقدسة. وعلواً علواً كبيراً فجاءت المقاومة الإسلامية لتنفذ المقاومة من التيه. وتفشل مخطط الصهاينة في سلخ الأمة من دينها بكل الأفكار والمناهج غير الإسلامية. وقد تمكنا من زحزحة الاحتلال عن كاهل قطاع غزة. وصددنا عدوانه الجنوبي قبل عام علينا. فحق لنا أن نحفل بانتصار المقاومة الذي تزامن مع ذكرى انطلاق المقاومة. مباشرةً بمجيء وعد الأخرة الذي نسو فيه وجوه بني إسرائيل. ونُتَبِّرُ ما علوه تتيبرا.

وليُصنر الله من ينصره...

نواب حماس: غزة عدلت موازين القوى ولا بد من فك الحصار عنها

نطالب الشقيقة مصر بأن تتقي الله في أهل غزة فيكفيهم الاحتلال". في حين أثنى النائب نوفل على الدور الذي قامت به قوافل فك الحصار، ليضيف بعدها: "لن ننسى في ذكرى الفرقان دور قوافل فك الحصار التي ما زالت تتوافد على غزة من كل حذب وصوب وهي تحمل معها كل ما تستطيع لتقدمه إلى سكان غزة في ظل اشتداد الحصار بكل أشكاله سواء أكان اقتصادياً أو سياسياً من المحتل وغيره من دول الجوار".

كما طالب النواب الدول العربية والإسلامية والمؤسسات الحقوقية بأخذ دورها الفاعل لوقف المجازر المتكررة التي يتعرض لها القطاع، حيث يقول النائب أحمد عطون: "نحن نتساءل أين من يدعون الحرية وحقوق الإنسان؟ أين حرياتكم التي مازالت صامته رغم كل الحصار؟ وكيف تمنعون مقومات الحياة الأساسية عن أهالي القطاع؟! يكفي العالم صمت تجاه ما يجري في غزة ونحن نناشد كل أحرار العالم لرفع هذا الحصار وإنقاذ غزة العزة".

فيما علق نوفل على الأمر بالقول: "في ظل مرور عام على حرب غزة نطالب الدول العربية والدول الإسلامية أولاً ودول العالم ثانياً أن يعملوا على إنهاء الحصار، يكفي أهل غزة ما مر بهم من ويلات ودمار وخراب فقد مل المتضررون انتظار الإعمار الذي وعد به العالم ولم يتم تنفيذ شيء منه حتى الآن".

مكانة عريقة بين الأمم والشعوب وخاصة من خلال الضجة الإعلامية التي واكبت الحرب، والواقعة التضامنية المشرفة لمعظم شعوب العالم بجانب الشعب الفلسطيني". بينما تحدث النائب ماهر بدر، حول ما تركته تلك الحرب في القطاع وأهلها، فقال: "من أهم ما خلفته الحرب على غزة هو الإمعان في الحصار وسد جميع المنافذ المؤدية إلى القطاع، وتجويع أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني لا ذنب لهم إلا أنهم فلسطينيون يقيمون على أرضهم، عدا عن أن أكثر من ٧٠٪ منهم مهجر عن أرضه منذ العام ٤٨، هذا إلى جانب منع إدخال الأدوية والمواد التموينية والطبية زاد من قساوة برد الشتاء. وإصابة عدد كبير بسوء التغذية وضعف المناعة لقلة الغذاء النافع والصحي و وفاة عدد ليس بالقليل من الرجال والنساء والأطفال للنقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية".

وأعرب النواب عن أسفهم تجاه ما تقوم به مصر من المشاركة في حصار أهالي القطاع التي اجتمع عليها القريب والبعيد، إذ يقول النائب ماهر بدر: "حصل ما حصل لغزة على مرأى ومسمع العالم المنافق وتحت سمع وبصر مصر التي زادت من معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة بإغلاقها مبرر رفح، وجاءت تتفنن اليوم بوسيلة "تعذيب" أخرى لهم هي الجدار الفولاذي". فيما دعا النائب أحمد عطون مصر إلى مراجعة قراراتها وعدم الانسياق لمطالب المحتل، مكملاً: "

أما النائب فتحي القرعاوي، فقد اعتبر أن إرادة الفلسطيني هي من أثبتت نفسها وبقيت صامدة أمام آلة البطش الإسرائيلية، وأنها هي التي رسمت معالم المعادلة السياسية الجديدة، مضيفاً: "لقد أثبت الإنسان الفلسطيني في هذه الحرب أنه يمتلك مخزوناً هائلاً من الصبر والإيمان والإصرار والقدرة على تحدي آلة البطش مهما كانت جبارة، وهذه من عوامل النصر التي لا تملكها القوى المعادية".

فيما أكدت النائب سميرة الحلايقة، أن الحرب على غزة استطاعت تكريس مشروع المقاومة، حيث قالت: "لقد استطاع الشعب الفلسطيني إثبات حقه في مقاومة هذا المحتل الصهيوني وانتزع

اعتبر نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، أن المقاومة في قطاع غزة غيرت كافة موازين القوى بالمنطقة، مؤكدين أنها أجبرت العالم على تبني تقرير "غولدستون" الذي أدان الجلاّد وأظهر عظم الجريمة بالقطاع. وقال النائب عماد نوفل: "نستذكر في هذا اليوم صمت العالم أجمع بدوله ومؤسساته على خرق القوانين الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان ومعاهدات حماية المدنيين أثناء الحرب ومعاهدات خطر استعمال الأسلحة المحرمة دولياً والفسفور الأبيض والقنابل الحارقة وشديدة التدمير وارتكاب عدد كبير من جرائم الحرب الواضحة".

لجنة إدارة بلدية قلقيلية تقبل 30 موظفا لائتماءاتهم السياسية

أقالت لجنة إدارة بلدية قلقيلية التابعة لحركة "فتح" ما يقارب من ٣٠ موظفاً وأمهلتهم حتى نهاية الشهر الجاري لإكمال إجراءات استقالتهم. وتشن لجنة البلدية الجديدة التي أعلنت حكومة رام الله في الضفة الغربية المحتلة عن تشكيلها خلفاً للمجلس السابق الذي فاز بعضوية مقاعد البلدية الخمسة عشر، حملة لطرّد الموظفين والعاملين من المحسوبين على حركة "حماس".

واشتكى عدد من الموظفين الذين تسلموا قرارات بالفصل من جور تلك القرارات ووصفوها بأنها ذات خلفيات سياسية بامتياز لأن تعيينهم في البلدية تم وفق المسوغات القانونية.

في ذكرى استشهاد
النائب سعيد صيام

طببت حياً وحيّاً يا حبيب الروح ..



النائب /
د. محمد شهاب

"إنما الرجولة بالصدق والانتماء والولاء".
كلمات من قلب ملذوع .. قالها القائد الشهيد: الأستاذ أبو مصعب سعيد صيام.
أجل إنما هو صدق الإيمان واليقين .. صدق العهد والوعد .. صدق العزم والهمة..
وهكذا كان القائد الهمام:
في مشيئته إذا سار: أسداً .. عالي الهامة .. وضاً الجبين .. سيد الخطو هيباً مهياً.
في عينيه إذا نظر: صقراً مُحلّقاً .. حادّ البصر بعيد النظر .. يخط الأفق، فيرسلها ناراً ونوراً.
في لسانه إذا تكلم: ساحر البيان قوي البرهان .. سيفاً في حده وجده .. شافياً ومزهِقاً.
في أمره إذا صدر: شديد العزم والعزيمة .. جهبذاً قلّ من يفري فريه في زماننا.
لك الله يا أبا مصعب: كم أشفقنا عليك من وطاة الأثقال وأرق الهموم .. فاوصيتنا كثرة الدعاء.
ويح قوم فاتهم حبك: لا عليك .. فما وجدوا ما وجدنا فيك: من إحيات عابد ورقة رحيم وألفة حبيب ولطافة رفيق.
ويح أقوم أبغضوك: لا عليك .. فقد أطعت ربك واقتديت برسولك في أمر ربّه: "يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم".
حسبك أن تحققت بقول ربك: "أذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين". ورجوت أن يجعلك الله ممن أخبر عنهم: "وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون".
حسبك أن كان ربك بالمحبة قد تولاك وبالشهادة قد اصطفاك، وأن كان رسولك بالجهاد والإمامة قد هداك. حسبك أن تكون لملايين المؤمنين في ربوع الأرض خليلاً وفخراً، وأن تكون بشهادتك لهم سبب حياة .. وآي حياة!!
ألا طوبى لرحم أنجبتك .. وطوبى لإخوان صدق هياؤك .. وطوبى لقوم اختاروك لأمرهم: قوياً أميناً .. ورائداً صدوقاً.
أنعم بدين قد أعزك الله به، وأنعم بشورى آتتنا بمثلك هادياً ورفيقاً .. وبكل أمر سداداً ورشداً.
فأبشر بصبح يوم شهادة هو بإذن الله خير يوم طلعت عليك شمسك من ولدتك أمك..
حسبنا أن سابقتنا فسبقتنا وفزت إن شاء الله بالرضا والقبول في أهل الأرض والسماء.
عزاً لنا فيك: أن قد نلت ما تمنيت، وأن الله الذي أحببته ودعوته بالشهادة قد أكرمك بها.
ولا أقول طببت حياً وميتاً؛ بل طببت حياً وحيّاً. يا حبيب الروح ..
والله نسال أن يحبونا بما حباك، وأن يكرمنا بما أكرمك، وأن يجمعنا بك في مقعد صدق عند مليك مقتدر..

دعت إلى تفعيل صندوق مصابي حوادث الطرق

اللجنة الاقتصادية في "التشريعي" تبحث مع وزير النقل والمواصلات شكوى مقدمة من أصحاب الباصات



بحثت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي ممثلة برئيس اللجنة النائب د.عاطف عدوان والنائب جمال نصار والنائب يوسف الشرافي ومشاركة د.نافذ المدهون المستشار القانوني للمجلس، مع وزير النقل والمواصلات د. أسامة العيسوي شكوى مقدمة من أصحاب باصات الفولوكس المخصصة لنقل الأولاد، وفضلاً عن مناقشة قرار وزارة المواصلات بتحويل رخصة هذه السيارات من تجاري إلى عمومي، والتداعيات المترتبة على ذلك.
وقد رحب د. عاطف عدوان بالوزير العيسوي لتبليته دعوة اللجنة الاقتصادية بهدف مناقشة التظلم المرفوع من جمعية أصحاب السيارات.
بدوره أطلع الوزير العيسوي أعضاء اللجنة على قرار وزارته بتحويل رخصة هذه الباصات من تجاري إلى عمومي بشكل مؤقت إذا أرادت أن تعمل في هذا المجال، وذلك حسب القانون، وفي إطار عملية تنظيم وإعادة ترتيب قطاع النقل والمواصلات في قطاع غزة، مشيراً إلى أن هذا القرار يخدم بالدرجة الأولى أصحاب هذه السيارات مما يشكل حماية وضمانة لهم حال حدوث أي مكروه أو حادث، خصوصاً وأنها مخصصة لنقل طلاب المدارس، فبمجرد تحويل الرخصة من تجاري إلى عمومي فإن التأمين يتكفل بتغطية أي مكروه لا سمح الله.

الإشكاليات في تغطية النفقات. بدوره أكد د.المدهون على ضرورة تفعيل صندوق تعويضات مصابي حوادث الطرق وإعادة ترتيب أوضاعه، بعد قيام حكومة رام الله غير الشرعية بسحب كافة أموال الصندوق ووضعها في حساب رام الله.
وأكد على ضرورة إلزام شركات التأمين بدفع كافة المبالغ التي حددها القانون وذلك من أجل الاستمرار في تعويض المصابين وعلاجهم وفقاً لقانون التأمين رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٥.

إلى عمومي، ولا يشترط في تقديمهم للرخصة حصولهم على شهادة الثانوية العامة وذلك استثناءً لوضعهم. وفي سياق متصل أكد النائب نصار على ضرورة اقتراح الترخيص بالتأمين وربط مدة الترخيص بمدة التأمين لحفظ حقوق المواطن، وضرورة التعامل مع شركات التأمين في هذا الموضوع لأن غالبية المشاكل الاجتماعية الناتجة عن حوادث الطرق تنجم عن عدم وجود تأمين للسيارة مما يعد مخالفة واضحة تتسبب في حدوث

وأوضح الوزير لأعضاء اللجنة أنه التقى بممثلين عن أصحاب الباصات وأنه تم الاتفاق على عدة بنود تصب في صالحهم، ومن ضمنها عدم إلزام الوزارة لهذه الباصات بتغيير لونها والاكتفاء بوضع الباص لوحة تشير إلى أنه مخصص لنقل الأولاد، مشيراً إلى منح أصحاب سيارات النقل الذين لا يمتلكون رخصة القيادة العمومية مهلة عام للحصول عليها، وخلال هذه الفترة يتم إعطاؤهم رخصة قيادة عمومية مؤقتة وتحويل بوليصة التأمين

د. بحر: المصالحة لا تفرض بالقوة والحرب أو عبر شروط الرباعية وبناء الجدار

دعوة المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية لرفع دعاوى قانونية في المحاكم المحلية والدولية لإيقاف بناء الجدار

بناء الجدار يشكل محاولة خطيرة لاستهداف المقاومة الفلسطينية ومنعها من التقوي والإعداد لمواجهة الاحتلال، مما يؤشر إلى حجم التواطؤ الإقليمي والدولي الذي يسعى بكل ثقله لإنهاء المقاومة
بناء الجدار يؤثر بشكل سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية سواء كانت تجارية أو زراعية أو صناعية
يشكل الجدار تهديدا استراتيجيا للحياة في قطاع غزة، ويؤدي إلى كوارث صحية وبيئية لا يمكن وصفها
بناء الجدار يشكل انتهاكا خطيرا لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وهو يفوق خطورة جدار برلين ولا يقل خطورة عن جدار الفصل العنصري الصهيوني
إقامة الجدار يجعل مصر تتحمل المسؤولية الكاملة عن حياة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ويجعلها شريكة في جرائم الإبادة الجماعية التي تمارس ضده بقصد أو بدون قصد.

العربي والأمن القومي إذا أسهم الشقيق في خنق شقيقه ولم يجد غضاضة في إغمار سيفه في قلبه ووضعه في قلب النار المحرقة؟!
بناء الجدار يكشف عن نفاذ صبر العديد من الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الصمود الأسطوري الذي أبداه أهالي قطاع غزة وثبات المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حماس في مجابهة كل أشكال الضغط الخارجي
هذه الخطوة تشجع بشكل خطير على زرع الفوضى الأمنية على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية وتؤدي لفرص سياسة أمنية جديدة تجاه قطاع غزة مما يزعج بالأوضاع في آتون التوتر الدائم الذي قد يتطور إلى إشكاليات لا تحمد عقباها
بناء الجدار يبرهن على استلاب القرار الأمني المصري لصالح الأجندة الأمنية الأمريكية هذه الخطوة تشكل توطئة لعدوان صهيوني جديد على قطاع غزة، وتحاول توفير الأرضية والمقومات لإنجاح أي حرب صهيونية ضد غزة الصامدة

الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية لمتابعة ملف الجدار، ودعوة الجامعة العربية لجلسة خاصة حول الآثار الكارثية، ومطالبة القيادة المصرية بتحمل مسؤولياتها التاريخية والسياسية والأخلاقية تجاه شعبنا في غزة، والوقف الفوري لأعمال تشييد الجدار
الجدار ينبئ بتحول خطير في مسار السياسة المصرية لجهة تخليها عن مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية والقومية تجاه شعبنا الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة
الجدار يحمل تأثيرات كارثية على حياة أهالي القطاع مما قد يجد تجسيدات الواقعية في سلوكيات أو ممارسات انفعالية يصعب ضبطها والسيطرة عليها على طول الخط الحدودي بين مصر وقطاع غزة
بناء الجدار يضع المزيد من الكوابح أمام الجهود المخلصة لتذليل الإشكاليات التي تحول دون لم الشمل الفلسطيني واستعادة التوافق الفلسطيني الداخلي
ماذا يتبقى من شعارات التضامن والإخاء



الأسير والوطن صنوان



بقلم النائب /
محمود مصلح

عندما يفتردي رجل المقاومة وطنه بنفسه أو بما له إنما يفعل ذلك لاعتقاده أن الوطن أقدس عنده من نفسه وأنفس لديه من ماله. وهو عندما ينال الشهادة أو يصاب بما يقعه أو يقع في الأسر يصبح هو والوطن صنوان في القداسة والنفاسة. ذلك لأنه لا معنى للوطن المغتصب بدون مقاومة، ولا معنى للمقاومة بدون رجالها المكبلين بالأغلال. فإذا كان الوطن يستصرخ أبناءه لتطهيره من الغاصبين، فإن الأسير يستصرخ قومه لتحريره من الأغلال في مشهد يتوازى فيه خط تحرير الوطن مع خط تحرير الإنسان.

وإذا كان الشهيد يتمنى على ربه أن يعود إلى الحياة الدنيا ليقاتل فيقتل، فإن الأسير يتمنى على ربه أن يخرجوه من غياهب السجون ليقاتل أملاً في نيل الشهادة أو تحقيق النصر؛ فبقاء الأسير في أسرهم خسارة له ولوطنه، وعامل من عوامل تثبيط همم من يؤذون السَّير على درب المقاومة والجهد، وذريعة يتخذها الخالفون الخائفون لتبرير قعودهم ودعوتهم للرضوخ إلى الأمر الواقع وحياة الدل والهوان.

وفي حالتنا الفلسطينية، ومنذ انطلاق المقاومة للتصدي لقوات الإنتداب والاحتلال وحتى يومنا هذا، فقد شهدت الأرض تراحم صور الفداء ممثلة بعشرات آلاف الشهداء ومئات آلاف المعاقين والمأسورين. ومع ذلك فإنه لا يبدو أبداً أن المقاومة قد وهنت لما أصابها ولا لما أصاب المرء جفنين المثبطين من هلع ويأس وقنوط ومناداة للخنوع والاستسلام بل إن الصورة مناقضة لذلك تماماً، فحدة المقاومة تشتد، ونيرة التضحية تزداد.

وإنه لمّا يثير الدهشة في هذه الأيام أن بعضهم يثير جدلاً (كلمة لاح في الأفق احتمال إبرام صفقة تبادل الأسرى) حول جدوى أسر جندي من جنود الاحتلال لمبادلته بعدد من أسرارنا، مدلولاً على صحة ما يذهب إليه بالثمن الباهظ الذي دفعه الوطن ثمناً لذلك الجندي مقابل عدة مئات من الأسرى. وليس هناك من ردّ على مثل هذا الغلط إلا اعتباره نوعاً من أنواع الحط من قيمة كل التضحيات السابقة، ولوناً من ألوان الاتهام بالخيانة لكل الشهداء والجرحى والمبشرين والأسرى لما سببوه للوطن من خسائر ولما عرّضوه له من أخطار على مدى قرن من الزمان في مقاومة لا تزيد عن كونها عبثاً وتضحيات ذهبت أدراج الرياح.

وما أحوج من يثير لغطاً كهذا ويتهم المقاومة بالعبثية والتضحيات بالخرسان. ما أحوجهم همسة في أذنه تذكره بما تصنع يده إذ يستثمر كل تضحيات شعبه ليقبض الفتات ثمناً لما سكب من دماء وما سُرد من أبناء، وما اغتصب من أرض وما هُتِك من عرض، مبرئاً العدو من كل جرائمه. وكان الأجدر به أن يدين الجلال لا أن يتهم الضحية، وأن يمجد التضحيات لا أن يبرر الجريمة. ثم ما أحوجهم همسة أخرى تذكره بأنه لا يصح من مُثقل بالعبوب أن يبحث عن عيوب غيره مصداقاً لقول من قال: لسانك لا تذكر به عورة امرئ أبداً فكلك عوارات وللناس ألسُن

شملت دولاً عربية وإسلامية

الوفد البرلماني الفلسطيني ينهي جولته البرلمانية الخارجية



أنهى الوفد البرلماني الفلسطيني من كتلة التغيير والإصلاح جولته الخارجية لعدة دول عربية وإسلامية والتي بدأت مطلع الشهر الجاري وشملت كلا من ماليزيا وأندونيسيا والجزائر والجمهورية الليبية والتقى خلالها بالعديد من المسؤولين الرسميين، وناقش الوفد العديد من القضايا الهامة وأخر التطورات على الساحة الفلسطينية وما خلفه الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات وموضوع المصالحة وقضية النواب المختطفين التي تعتبر انتهاك واضح للأعراف الدولية، بالإضافة لممارسات التهويد الصهيونية التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني والانتهاكات في مدينة القدس وما تتعرض له من عملية تهويد وتهجير ممنهجة وتغيير لمعاملها الإسلامية.

وضم الوفد البرلماني كلا من النائب ماسماعيل الأشقر رئيساً وعضوية كلا من دسالم سلامة ومشير المصري.

وأكد المسؤولون في الدول المختلفة على ووقوفهم وتعاطفهم وتأييدهم للقضية الفلسطينية، واعتبروها من القضايا ذات الأهمية الكبرى في بلادهم، وجددوا دعمهم وتأييدهم للشعب الفلسطيني وقضاياها العادلة.

ففي ماليزيا التقى الوفد البرلماني برئيس البرلمان الماليزي واتفقوا على تشكيل لجنة صداقة برلمانية مشتركة، ومن ثم التقى برئيس الحزب الإسلامي الماليزي ورؤساء الحكومات

المحلية في ماليزيا، وواصل الوفد جولته لأندونيسيا التقى خلالها برئيس البرلمان الاندونيسي وناقش معه آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، ومن ثم التقى بخمسين برلمانياً اندونيسياً في العاصمة الاندونيسية جاكارتا.

وواصل الوفد جولته الخارجية ووصلا للجزائر والتقى خلال الزيارة برؤساء المجموعات والأحزاب البرلمانية ووقعوا على وثيقة تطالب الاحتلال

بالإفراج الفوري عن كافة النواب المختطفين في سجون الاحتلال، كما التقى بممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالجزائر الأخضر الإبراهيمي وأكد خلالها الإبراهيمي على أهمية التحرك الجماعي لإنهاء الحصار عن قطاع غزة، والعمل على الحوار المباشر بين حركتي حماس وفتح وتحقيق المصالحة الفلسطينية والتوصل لاتفاق وطني فلسطيني، كما التقوا السفير الكوبي بالعاصمة الجزائرية وبحث معه

سبل التعاون المشترك.

وفي ليبيا قام الوفد البرلماني بلقاء عدد من المسؤولين الليبيين في البرلمان الليبي ومن ثم بأمين الشؤون العربية بوزارة الخارجية الليبية، كما التقى برئيس البرلمان الليبي والذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومته مشيراً إلى أنها حق شرعي كفلته الأديان والقوانين الدولية وأن التنازل عن الثوابت والتفريط في فلسطين حرام شرعاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إن يضرّوكم إلا أذى، وإن يقاتلوكم يولّوكم الأدبار ثم لا ينصرون)

دعوة

في الذكرى السنوية الأولى لحرب الفرقان صمود الشرعية في وجه العدوان

يتشرف المجلس التشريعي الفلسطيني بدعوة سيادتكم

لحضور فعاليات مهرجان إحياء الذكرى السنوية الأولى لحرب الفرقان

وذلك الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 2010/1/2 م وذلك في مركز رشاد الشوا الثقافي.

حضوركم دعم للمقاومة والصمود والشرعية

المجلس التشريعي الفلسطيني

